




KÖPRÜL KÜT.
622
M. ASIM BY.


PRÜLÜ
622
Asım



اوراقی ابراهیم افندی نکسیدر

[illegible] ١٢٠٥

محرم الفته محصب اولنوب اوراق
غره‌سنده هو ... زاعالده وصل الیا
عرض باز شنبه یکروی غره
٥٠٠

دده جونکی



٦٢٢



قوله بسم الله الرحمن الرحيم اقول ابتدأ بالتسمية اقتداء بكتاب الله العظيم وامتثالا بقول رسوله الكريم كل امر
ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو ابتر اي كل شيء له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ بسم الله فذلك الشيء ابتر
اي ناقص لا يعتبر لا يقال هذا معارض بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وايضا يستلزم
للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي المهمة او احدهما على الحقيقي والاخرى على الاضافي او الباء للملابسة والمصاحبة نحو دخل
بثياب السفر او للآلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم او ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء او الجعل
وسيلة الى ابتداء آخر وان المراد بالابتداء ما يلوح في وسع العبد وربما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء بسم
الله تعالى لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منها اسما لله تعالى ويجاب بان الاسم مضاف الى الله يراد به اسمه فقد ذكر اسم
معها اسم لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره
ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبدأ للفعل فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائي
بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابدأ بسم الله وهو قول الكوفيين وهو في التفاسير والاحاديث ولم يذكر
الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا او مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله اقرأ وبسم الله احل بسم
الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على
سمي والكلمة على سميت لا وسمت ولو كان اصله كما قال الكوفيون وسما لكان كل منها على العكس
وفيه خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى والقياس
الخطي فيه ان لا يحذف الالف في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم نبعوا
في حذفها خطا حكم الدرج في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ وحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت لاسم
الله او باسم ربك اثبت الالف واما الله فهل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة
وعلى الاول هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل
هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب القوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو منقول كما هو مذهب
قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب بعض
واختاره الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم او لا كما هو مذهب بعض
فهذه عدة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح المشارق والتقرير شرح البزدوي وانا او
رد نبذا منها فاصله آله على ما اختاره القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار
الله وقطع همزته مختص بالنداء لتمحضها للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو
البقاء

مطلب لفظ الله

وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار الالاه ثم ادغمت الاولى في الثانية
فصار الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها
ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء وقال التفتازاني انه اسم لمفهوم الواجب لذاته والمستحق للعبودية
للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه لمفهوم
الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد
لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ولان المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء
من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما
للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو الخالق للعالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى فان
قيل اذا جعل علما لا يظهر فائدة لحمل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث
قال الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا شك ان احد في انه احد لا اثنان و
اما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للمعبودية احد قلنا يعتبر الاحدية
بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الواجب واستحقاق العبادات او بحسب الذات اي لا تركيب
فيه اصلا فيفيد ولا يلزم مثل زيد احد وذكر في اشتقاقه وجوه ترتقي الى احد عشر على ما في التيسير فالتفتيا با
الاشهر فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي الباري لان العقول تتحير في معرفته وقيل انه من اله بالفتح الالهة
اي عبد عبادة وقيل انه من اله الرجل فالتشوق ووجده وسمي به لكون كل مخلوق واله نحوه الرحمن الرحيم
قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان الرحمن عام والرحيم خاص فالرحمن
بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة وهو للمؤمنين
خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ
وخاص المعنى لانه يقال لغير الله رحيم ولا يقال رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى
وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها اللغوي الحنو والعطف مجاز عن انعامه تعالى على عباده من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف على رعية من رعاياه انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤول الكيفيات النفسانية
المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على نهاياتها قوله ان اروى زنهار اقول الروية
اسم تفضيل من رويت بالماء بالكسر اروى ريا ورويا ايضا مثل رضي وارتويت وترويت كله بمعنى

مطلب اشتقاق لفظ الله

وهو ضد العطش وهو ههنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا نوبت ظهرت نضارتها وازدادت
طراوتها وههنا فائدة جليلة لابد ان ينبه لها وهي ان المشاركة المستفادة من تفسير افعل التفضيل مشاركة تحقيقية
وقد تكون تقديرية وفرضية اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقول علي عليه
السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم والا فليس في علي عليه السلام
شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح من الاشجار اي لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة وفائدة هذا النمط لا
الشركة في شيء معلوم الانتفاء قطعا لان الغرض الزيادة بعد الثبوت وقد يستعمل افعل لبيان الكمال والزيادة في وصف
الخاص وان لم يكن الوصف الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف احر من الشتاء اي الصيف اكمل في حرارته من الشتاء
في برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل
لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى
تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصاص فيحصل
كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر واشار
قبيل بهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي مما تدعونني اليه وقول علي رضي الله عنه لان
اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن معنى التفضيل و
يأول بالوصف وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهذا قياس عند المبرد وسماع
عند غيره وفيه ان صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير قوله تعالى اسوء الذين عملوا ان اسوء بمعنى السيء كقولهم
الناقص والاشج اعدلا بني مروان مع الاضافة وقال ابن مالك وقد يستعمل افعل العاري عن من مجردا عن التفضيل مأولا
باسم الفاعل كقوله تعالى هو اعلم بكم ومأولا بالصفة المشبهة كقوله تعالى وهو اهون عليه فاعلم ههنا بمعنى عالم اذ لا مشاركة
له تعالى في علمه بذلك واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته تعالى ولا يفصل بينه وبين من التفضيلية
وقد يفصل بينهما بلو وفعله نحو هي احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو زيد منه افضل
~~وما روي من هذا القبيل فهو من قبيل الاضمار والتفسير فانه لا يفصل بينه وبين من التفضيلية وقد يفصل بينهما بلو وفعله~~
ولا باس باجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل
فالاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من افعل سائغ في الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه باسره لقيام الدلالة
عليه يجوز حذف بعض اجزائه وقد يحذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل من ان ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله تعالى
المثوبة من عند الله خير واما للتعميم كما قال ابن كمال باشا في قول الفرزدق بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اي من دعائم كل بيت

قال ابن

مطلب استعمال اسم التفضيل وسائر احوالها

٣

قال ابن الرشيق في العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل ان الذي سمك السما بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول مم ذا واذن
المؤذن فقال الفرزدق بالكرم الا تسمع ما يقول المؤذن اكبر من ماذا فانقطع الطرماح انقطاعا فاضحا وبهذا انفتح ان ما زعمه
بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز طويل ولكنه بناه على افعل مثل احمر وابيض وما شاكلهما فجعله لازما ليس في ذكر
من المعاني منه في اللفظ ليس بذلك والظاهر ان حذفه في الله اكبر للتعظيم فنظير الفرزدق في مجرد حذف المفضل عليه للنكتة
والزهر بفتح الزاي والهاء جمع زهرة بفتح الزاي وسكون الهاء نور النبت بالفتح وغطاؤه والرياض جمع روضة وهي موضع
فيه البقل والعشب اي الكلاء الرطب وزنه الجبل والاصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة تطلق على
فسمي الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء مجاز وعلى التكلم وعلى التكليم كذلك وعلى ما في النفس من
المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد ام لم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة
الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النفساني وهو احد المذاهب وقيل حقيقة في النفساني
في اللفظي مجاز وقيل حقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به من كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر
من كلمة مهملا كان اولا وعرفه بعض الاصوليين بالمنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد فيدان آخران فيقال المتواضع
عليها اذا صدر من قادر واحد وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف
الهجاء او من المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتهر لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من
القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله والقول اشتهر في المفيد وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى القيل وقال [illegible]
وغلب وبمعنى الرأي والمذهب وبالمعنى المتصور في العقل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام باللسان
واليد وقالت له عيناه سمعا وطاعة اي اومأت ومنه الحديث سبحان الذي تعطف بالعز وقال به اي احبه واختصه
بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فيقول قال بيده اي اخذه وقال برجله اي ضرب بها او مشى وقال برأسه اي
اشار وقال بالماء على يده اي قلب وقال بثوبه اي رفعه قال ابن خباز واختلف في مصدريته وعدمها فقال بعض هو
مصدر تكلم وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغي ان ينبه لها وهي ان الفرق بين المصدر
واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل
والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه
وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول ولا تعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان
الفعل موضوع للحدث ولكن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة بينهما على وجه

بحث الكلام

مطلب في الفرق بين المصدر واسم المصدر

كونهما مرآة لملاحظتهما وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظة فيه على وجه التفصيل واسم الفعل
موضوع لهذه الامور ملحوظة على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه
ايضا ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعينهما وكذلك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال
بعض المغاربة ان الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل حقيقة ومبدأ الفعل
الصناعي ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا
وان لم يعتبر ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره شهاب الدين الطيبي
في حواشي الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل خارجي الانشاء واسم المصدر عبارة عما هو عبارة عن فعل خارجي الا
الث وعليه الجمهور وظاهر هذا الكلام اي كلام ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم
المصدر هو ان المصدر بمعنى معقول نسبي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده واسم المصدر بمعنى حاصل قائم به المصدر ليس
بامر نسبي يكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في حواشي الكشاف في سورة الزلزال فان قيل قد
صرح الرضي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم به ومن البين ان العرض قبيلها يكون الخارج
ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم نفي كلامه حجة ان مثله ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه
التفتازاني في التلويح وبقي ههنا بحث وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والا
الامتناع فتامل والكمة والكمامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كمام والكمة والكمام والاكاميم
والبهي اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي فعله ثلث لغات بهي وبهو وبها بالكسر والضم والفتح
نقله ابن مالك في كتابه المثلث والحبرة وكذا الحبرات بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على وزن العنبة برد
يماني بضم الياء وهو كساء اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برد بضم الراء واليمان منسوب الى اليمن والالف
عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان تحاك اي تنسج والبنان اطراف الاصابع واحدتها بنانة والمراد به الاصابع والبيان
في الاصل مصدر من بان بمعنى تبين وظهر واسم من تبين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشي
وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان وهو مصدر يبنى على التفعال وذا القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان
وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان بجريه على كدة الخواطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان اظهر مع دليل
وبرهانه فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي او هو مشروط بعد كون البنائين مشتقين
من اصل واحد باتحادهما في النوع فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجلبة

مطلب يعرف فيه الفرق بين الفعل واسم الفعل

مطلب يعرف فيه البيان والتبيان

مع انه

مع انه احصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وربما يجاب بان حذرا انما يكون ابلغ لالحاقه في الثبوت
بالامور الجبلية مجازا ان يكون حاذرا ابلغ منه لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على اللزوم والثبات والمراد ههنا المطلق الفصيح
المعرب عما في الضمير والاسنان جمع سن قوله حمد الله الذي انعم الله تعالى عليه بافاضة النفس الناطقة المتحلية بالعلوم
والمعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر من اثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم واجبا اردف التسمية بحمد الله تعالى والحق شيء
من ذلك والافا التوفيق بالحمد والاقتدار عليه ايضا مما يقتضي شكرا وهلم جرا فلا تفي بحقه قوة الحامد الحمد هو الوصف بالجميل
مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل
ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به فيراد الاعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا و
وبه يمتاز عن المدح الاعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته
الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائه مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير
اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختيارية اما الحسب فلانه ما يعده المرء
من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما على المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد
بل مدح كما قيل قال في لباب التفاسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات
فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض
المحققين ومنع اقتضاء الاختيارية للحدوث بناء على جواز مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة ا
الافعال الاختيارية لانبائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها
او نقول ان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل
اختياري في المال واما على المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق
الحمد بالحقيقة هو الافعال الاختيارية لا لكونها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية
التي هي مبدأ القاء النفس في الحرب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فحمد على الثاني بلا تأويل وعلى الاول بتأويل
دلالتها على الافعال الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما يكون نفسه اختياريا كذلك
يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة
واما على المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص في هذا

مطلب يعرف الحمد مع الاسولة الواردة عليها مقام والاجوبة الوافية

المقام الذي تتزل فيه اقدام الاقوام قوله سبحانه على نوائه تعالى الآخرة الظاهرة اقول سبحان علم
للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت عنه السوء ما نزهته
عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يلي لتنزيه الله تعالى لفظ برأسه
مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة
وقول العلامة في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية
وزعم ابن الحاجب ومن وافقه انه اذا استعمل مضافا فلا يكون علما بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاف واذا افرد عن
الاضافة كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب بعد
ما نزه عنه المنزه فكانه اذا استعمل مضافا فلا يكون علما بل اسم المصدر قبيل ما بعده من هذا ثم استعمل عند كل متعجب منه لشيء
فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى وتارة يقصد به التعجب ويجعل
التنزيه ذريعة له كما في قوله سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امره الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك
اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها
اليه اعداء الله تعالى اي تبارك وتعاظم ومنها فائدة جليلة لابد ان ينبه لها وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى اتبع
بالتعظيم كعز وجل ونحوه ويحافظ على كتابة الصلوة والسلام على رسول الله عليه السلام ولا يسأم ملول كردن من
تكراره وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما ويصلي بلسانه كلما كتب ايضا وكذا الترضي والترحم
على الصحابة والعلماء ويكره الاختصار [على الصلوة] دون السلام وبالعكس ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب
ذلك بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاج فالى الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخاري ومن لا
يحصى من الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهية ويعلم منه ان تقطيع الآية للاحتجاج اشد كراهة صحيح التواتر
التتابع من قولهم تواترت الكتب اي جاءت بعضها بعضا في اثره غير ان ينقطع وفي النعماء لغتان فتح النون و
ضمها فان فتحت النون مددته كما هو في الرسالة وان ضممت قصرته وقلت نعمى الزاخرة الكثيرة الترادف التتابع
والآلاء جمع الى بالفتح والكسر وهما اي الآلاء والنعماء مترادفان لغة وقيل الآلاء هي النعم الظاهرة والنعماء الباطنة والتوافر
التكاثر من قولهم هم متوافرون اي هم كثيرون توفر وتوافر يجيئان بمعنى او التام من الوفور بمعنى التمام المتظافرة المترادفة
من ظفر بالظاء المهملة يظفر اذا وثب قوله ثم الصلوة على نبيه وثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف
المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى ثم يعرفونه

مطلب يعرف فيه كلمة سبحان ومتعلقاته

مطلب يعرف منه كلمة ثم

الله

5

الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تغاير الحينين والكلامين بمنزلة التراخي
في الزمان فيستعمل له لفظ ثم ذكره في حاشية التفسير وقد يجيء للتنبيه على انه ينبغي ان يتأمل السامع والناقل
في تحقيق ما تقدم حتى يصير على نفسه وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجيء للتفصيح كما قيل في قول
المفتاح ثم لتنوع عرفه حالة الموصول لا فصاحها عنه بحذوف اي فيحصل الايماء ثم يتنوع وقد يجيء لمجرد التراخي في الرتبة
كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي بذكر درجات
فضيلة الممدوح من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص وقد يجيء للترتيب
في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبركم ان الذي صنعت امس اعجب
وقد يجيء لمجرد في استفتاح الكلام ذكره في شرح المشارق وقد يجيء زائدة اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان كل
سعادة دينية او دنيوية عاجلة او آجلة واصلة الينا بوسيلة النبي عليه السلام وقد امر الله تعالى بان نصلي
عليه حيث قال يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه عليه السلام الصلوة لغة
الدعاء والثناء عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة من الله تعالى على عباده فقيل هي بمعنى
الرحمة مراد بها الانعام وقيل هي ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلي عليهم يدعو لهم اذ لا ايصال للخير اليهم فصلوته
تعالى على النبي عليه السلام تعظيم شانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هو هي مشتركة بين الرحمة من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار
من الملائكة وشرعا الاركان المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها
تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي
في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا واما قوله ان الله
وملائكته يصلون على النبي محمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال
واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح يطلق على عشرة معان وعند اهل المعرفة
على اربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق لا بقاء الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي
ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى
فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور ومعصوم فالفائدة في الصلوة عليه قلت فيها فائدتان احدهما راجعة
الى المصلي كما يدل عليها قوله عليه السلام من صلى علي مرة فقد صلى الله عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي

مطلب يعرف فيه معنى الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

علیه السلام فان الدرجات غیر متناهیة فیزید درجته علیه السلام بالصلوة اعلم ان الصلوة علی غیر الا
الانبیاء جائزة علی سبیل التبع اما بالاصالة فکره وقیل کراهة تحریم وقیل تنزیه ولکن لا باس یجوز ذلک علی
کل مؤمن بدلیل قوله تعالی هو الذی یصلی علیکم الآیة وبدلیل ما ذکر من قوله علیه السلام اللهم صل علی آل ابی اوفی الا ان
العلماء کرهوا افراد غیر الانبیاء بذلک لان ذلک صار شعار الانبیاء ولانه یؤدی الی الابهام الرفض وقد یقال الصلوة
بمعنی التعظیم لا یقال لغیره علیه السلام وبمعنی الدعاء یقال و[ابن همام] الصاحب الحق ان یمتنع حقه لمن لیس بنبی وبالجملة ان
لفظ الصلوة فی لسان السلف مخصوص بالانبیاء وان کان بمعنی الرحمة والدعاء بمعنی الرحمة جائز لکل مسلم کما یقال
قال الله عز وجل ولا یقال قال النبی عز وجل وان کان عزیزا وجلیلا عند الله عز وجل واما السلام الذی
بمعنی الصلوة ولا یستعمل فی الغائب فلا یفرد به غیر الانبیاء فلا یقال علی علیه السلام وسواء هذا فی الاحیاء والاموات
هذا عند البعض وعند البعض الآخر یکره یجوز واما الحاضر فیخاطب به [فیقال السلام علیکم] ولکن یستحب الترضی للصحابة والترحم للتابعین
ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخیار وقیل هل یجوز عکسه ام لا فقال بعض العلماء لا یجوز لان الترضی مخصوص
بالصحابة رضی الله تعالی وذکر الطیبی فی تفسیر سورة الاحزاب من شرح الکشاف واما قال بعض العلماء ان قوله رضی الله عنه
مخصوص بالصحابة ویقال فی غیرهم رحمة الله فلیس کما قال بل الصحیح الذی علیه الجمهور استحبابه ولا دلالة لما ذکره من ان یختص
وذکر فی المحیط والذخیرة ان عند ذکر الصحابة لا یقال رحمهم الله لان فی ذکر الرحمة نوع ظن بتقصیرهم فان احدا لا یستحق الرحمة
الا بارتکاب ما یلام علیه والغفران عند توهم العصیان ونحن امرنا بتوقیرهم وتعظیمهم قال صاحب الفتاوی
الصوفیة ولهذا ذکر الائمة فی کتبهم عند ذکر الاساتذة والعلماء وعند ذکر المشایخ رضی الله عنه لتعظیمهم وتوقیرهم و
واما اذا ذکر من اختلف فی نبوته کلقمان وذی القرنین فقال بعض العلماء لا یجوز الصلوة علیه الا بالتبعیة بان
یقال صلی الله علیهم وسلم وقال النووی لا باس بان یقال لقمان وذو القرنین صلی الله علیه وسلم والاصح عندی ان لا
[علی الانبیاء و]
یجوز لان هذا مرتبة الانبیاء ولم یثبت نبوتهما بعد حتی یجوز الصلوة علیهما النبی فعیل بمعنی الفاعل من النبأ وهو الاخبار
یقال نبأ وانبأ ونبأ ای اخبر وجمعه نبأء کعلماء وجمع ابنیاء علی الانبیاء وتصغیره نبیئ او علی وزن نبیع ذکره الجوهری ونبی
نص علیه سیبویه والقیاس القاعدة او بمعنی مفعول او فاعل من النبوة بمعنی الرفع علی معنی انه مشرف علی سایر الخلق
او الارتفاع ومنه یقال نبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقیل من النبی وهو الطریق ومنه یقال الرسل علی الله تعالی انبیاء
لکونهم طریق الهدایة الیه تعالی والنبی انسان بعثه الله تعالی الی الخلق لتبلیغ ما اوحاه الیه وعلی هذا لا یستعمل فی من اوحی الیه
ما یحتاج الیه لکمال نفسه من غیر ان یکون مبعوثا الی غیره کما قیل فی زید بن عمرو بن نفیل اللهم الا ان یتکلف

مطلب یعرف منه جواز الصلوة علی غیر الانبیاء بالاصالة وعدم جوازها

یعرف انه شعار القوم فی عصر یعلم منه بعضهم بعضا مختار صحاح رحمه

فلا یقال ابو بکر وعلی صلی الله علیهم فلا یفرد به غیرهم وان کان معناه صحیحا

مطلب یعرف فیه استحباب الترضی للصحابة والترحم للتابعین ومن بعدهم من العلماء وغیرهم

والرسول

٦

والرسول قد یستعمل مرادفا له وقد یخص بمن هو صاحب کتاب او شریعة ذکره فی شرح العقائد العضدیة وقیل
الرسول صاحب الکتاب هو الذی انزل علیه کتاب او امر بحکم لم یکن قبله وان لم ینزل علیه کتاب او نزل علیه جبرائیل علیه السلام
وامر بالتبلیغ والنبی غیر الرسول من سمع صوتا او قیل له فی المنام انک نبی فبلغ الدعوة واعطی المعجزة او من لا کتاب له
معه ولا یرد لزوم کون احاد الناس نبیا لان المراد نبی لا کتاب معه وفیه تأمل نعم یلزم ان یکون من یحکم من الانبیاء بدون
کتاب ولا منسوخا من قبله خارجا عن النبی والرسول معا الا ان یبین ان لا وجود بمثله ودونه خرط القتاد ولم یکتف بما
قبل قوله او نزل علیه کما اکتفی القاضی فی سورة الحج باشتراط الشریعة الجدیدة فی الرسول لانه نقل صریح فی سورة
مریم ان بنی ابراهیم علیهم السلام کانوا علی شریعته مع ان اسمعیل علیه السلام رسول بصریح النص وقد یراد القدر المشترک
بینهما وهو المرسل من عند الله لدعوة عباده کان صاحب شریعة ام لا قیل وعلیه ورد قوله علیه السلام الایمان ان تؤمن
بالله الحدیث لوجوب الایمان بالانبیاء علیهم السلام مطلقا ویحتمل ان یکون الاکتفاء بالرسل علیهم السلام لان الانبیاء
تابعون لهم متمسکون بشرایعهم فکان الایمان بهم ایمانا بالانبیاء وتصدیقا لهم بقی ههنا شیء وهو ان ظاهر کلام الکشاف
فی سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط بکونه صاحب کتاب والنبی بعدمه وظاهر کلامه فی سورة مریم مشعر بان
النبی علیه السلام اعم فان قیل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الکتب مائة واربعة فالاربعة منها
الزبور لداود علیه السلام والتوریة لموسی علیه السلام والانجیل لعیسی علیه السلام والفرقان لمحمد علیه الصلوة والسلام والمائة عشرة
لآدم علیه السلام وخمسون لشیث علیه السلام وثلثون لادریس علیه السلام وعشرة لابراهیم علیه السلام فلا یصح الاشتراط اجیب
بانه یحتمل ان یشترط مع الرسول کتاب سواء انزل علیه اولا ویحتمل ان یتکرر نزول بعض الکتب کما فی الفاتحة وبهذا یندفع
اعتراض علاء الدین السهروردی علی صاحب الکشاف فی شرح الارشاد ان کثیرا من الرسل کاسمعیل علیه السلام
والیاس ویونس ولوط لم یکونوا ذوی کتاب قال الشعبی والمذکورون فی القرآن باسم العلم ثمانیة وعشرون نبیا
ومحمد معناه الوصفی اولا هو البلیغ فی کونه محمودا یقال حمد الرجل فهو محمد اذا کثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالی
اهله علیه السلام تسمیته بذلک بما علم من خصاله الجمیلة ثم قوله محمد عطف بیان للنبی لا صفة له لتصریحهم بان
العلم لا ینعت به وما ذکره صاحب الکشاف فی سورة الملائکة فی قوله ذلکم الله ربکم من انه یجوز ان یکون فی حکم الاوصاف
لوقوع اسم الله تعالی صفة لاسم الاشارة او عطف بیان وربکم خبرا انما یصح بناء علی تأویله بالمعروف باللام
کالمستحق للعبادة والا فتجویز نعت اسم الاشارة بما لیس معرفا باللام وما لیس بموصول مما اجمع النحاة
علی بطلانه وقد صرح هو ایضا بامتناع کل من الامرین فی مفصله وایضا صرح فی اوائل الکشاف بان هذا الاسم

مطلب یعرف الفرق بین الرسول والنبی علیه السلام

لا يوصف به واستدل بذلك على علميته واما ذكره في تفسير حيث قال في توجيه قراءة نصب فتخاصم من قوله تعالى
ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعاً وانما هو مجرد قياس بان تعريف مطلب ان العلم تبعت والانبعث
المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفع ذو اللام مع ان القياس مع الفارق
لان الاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعروف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف
من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاما حمل
على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه كما بين صفة
المبهم بينه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا
لكن الاظهر ان المقصود الاصلي هاهنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة بتبع والبدلية تستدعي العكس
الى الشرف العلو لجرائم وتوم وهي الاصل الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام الزبيدي الانام
الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث الانام على ما ظهر من الارض من جميع الخلق وقيل اسم بمعنى
الاناسي وههنا فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب مطلب يعرف فائدة جليلة وهي الفرق بين الجمع واسم الجمع
من لفظه ويكون فيه كثيرة كالقوم والرهط والثاني وان كان له مفرد من لفظه الا انه وصف للاحاد من حيث هو
احاد بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفرداً له والثالث ما يكون موضوعاً للاحاد المتكثرة
باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفرداً له اسماء الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقوله
الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع لخاصة اذ لم يقل به احد من علماء اللغة قوله وعلى آله واصحابه اقول ولما امر مطلب آل
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله اذا صليتم علي فعمموا اخذ في الصلوة على آله واصحابه في الصحاح آل الرجل اهله
وعياله اتباعه والمراد هاهنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل
البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى
النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم
وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف الخاص على العام وبالعكس مختص بالواو نص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني مطلب فيه يعرف اختصاص عطف العام على الخاص وبالعكس بالواو
في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الآية وغيرهما وحكي نص عليه ابن في المغني قال بعض الفضلاء
آل النبي عليه السلام بنو هاشم وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي رحمه وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو
قول مالك قالوا ولا يستعمل مفرداً غير مضاف الا نادراً كقوله نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آل على عهد ادم والصحيح

جواز

جواز اضافة الآل الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافة الآل الى المضمر ويختص الآل بالاشراف دنيا واخرويا
من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة لا يقال
اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تصغيره لانا نقول يجوز قصدهم تحقيره من اخطر خطراً وتقليله
على ان الخطرة نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا
يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به وقال الزروقي
في شرح الخلاصة ذكر البصريون ان الآل في معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجهين احدهما ان اصله اهل قلبت مطلب يعرف فيه وجوه الآل
الهاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل الهاء همزة توصلاً الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفاً لان قلب
الهاء ابتداء الفاء لم يجئ في موضع آخر وقلبها همزة محقق كما في اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفاً شايع وآل لان
تصغيره اهيل اعلاله مثل ماء وماء والثاني ان اصله اول تصغيره اويل اعلاله ظاهر وقيل قلبت الواو همزة فصار ااول ثم قلبت الواو
الثانية الفاً فصار آل واول سلوك الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والاعتماد على الاول والثالث الاصحاب جمع صحب بالكسر
مخفف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لا يثبت جمعه على افعال كذا ذكره
الشارح في حاشية الكشاف وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة وصحاب وصحابة
الاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان الاصحاب جمع صاحب كاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول
الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب للكلام الآن يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى
لانه جمع صيغي له وقد يقال هذا الجمع ثابت بدليل شهادة الائمة في اللغة كصاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم
فهو طاهر وطهير والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد
واشهاد وقال في الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز و
في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان القلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا انما المنافي لها الشذوذ والفرق
واضح والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عليه السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب
الرسول عليه السلام كالعلم لهم ولهذا انسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم الصحابي عند المحدثين الصحابي كل مسلم رأى
الرسول عليه السلام حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه الحديث وقيل او رآه الرسول
وقيل من ادرك النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبتت له مجرد الرؤية للنبي عليه السلام
لكن كان مع ابيه فرآه النبي عليه السلام من بعد من الصحابة عند ائمة الحديث وكذا من تخلفت الرؤية بين صحبته وموته

الاسلام عنده من بعقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة محبط للعمل
فالصحابي على قولهما من لقي النبي عليه السلام مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى
ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم ممن صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما الاكثر
المفهوم منه نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف منهم وقيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام وقبله من رأى و
من سمع منه عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا واما التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته عليه السلام ولا ان
يكون له صحبة مع الصحابة ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة به عدم شرط ادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا
اذ لم يكن صحبة عليه السلام بل التابعي هو الذي رأى الصحابي ولقيه روى عنه او لا يقال للواحد تابع وتابعي والاعلام جمع
علم وهو الراية والجبل العلامة للازمة جمع زمام وهو المقود والاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده و
رسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر بالقدر خيره وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقة
ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثارها على صفحات الاعمال
الصالحة واثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر وهو غير
منقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام وهو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث
مذكور في الاصول **قوله** وبعد فهو ابعد ظرف من ظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه معنى وان
كان في الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا اليه والتقدير بعد فراغي من حمد الله كذا قيل
وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه
سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي غير محصور وبانه استقراء على النفي
وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان
هذا المقدمة ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فعينها لا يكتفى بالظن لا تفيد هذه المقدمة
ذكره في بعض حواشي التلويح وبان العالم يفيد اذا علم منه الفحص والتحقيق فيل منه النفي فيه ذكره في شرح المنهاج
الاسنوي وبان هذا النفي شهادة النفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء او تمهيدا هو اهل
لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدل على العدم بل يمنع الورود ذكره العبرة وبان هذا الكلام في مقابلة

مطلب تابعي

مطلب الاسلام والايمان

مطلب بعد يجيء في فصل الخطاب مع اسئلة واجوبة

من يدعي

من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي الشريف للمطول فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا
على ما قبله عطف قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فانه وقع ما قيل
في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انشاء
للحمد والصلوة واللاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء لانه ثناء عليه
تعالى بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلوة او مستحق لها
الصلوة عليه اعني الدعاء له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق او لدفع
الاضافة او لكون بعد قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب
ويب من التخلص واما مقدرة والفاء قرينتها ودالة على مكانها وهي العاملة في الظرف والواو مزيدة تعويضا
عن صورة اما وتنزيها للفظ وقد يقال ان الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما مصححة لتعويضها عنها
ولا يجوز بينهما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد كان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في
شيء بل ذلك فذلك لما سبق وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف و
فائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدرار صفاء السامع وتفصيل لمجمل الواقع في ذهنه لا يقال الفاء انكار في
معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع ولو سلم فهي تفصيل لما اجمل الغرة بالضم بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض الله غرة احواله اي كثر بياضها الامال جمع امل
وهو الرجاء **قوله** لما رأيت اه **اقول** لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا
او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم ورد ابن خروف على مدعي الا
الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس
والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا
ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشارح في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتفاوت (?)
بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او شهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف
الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد ولما ركب السلطان قمع اثار الشر والفساد و
ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا او معنى اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء

مطلب لما

عند مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسئلك الا فعلك
فقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما ينبغي ويكون فعلا نحو لم الموا او جازمة اذا دخلت
على المضارع مختصر التصريف الاضافة بمعنى في اي مختصر في علم التصريف والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه ماخوذ
من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه المخصر فان الجوهري ما ذكره في مادة خصر فتلخيصه وزنه مفعلا قال الخليل
الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال صنفت الشيء اذا جعلته اصنافا وميزت بعضها من بعض ويقال
صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميزه وعلى الثاني اخرجه والامام الذي يقتدى
به ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين والنبي
امام الامة والخليفة امام الرعية ويجمع امام ايضا ذكره في القاموس نظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري
والقاضي ومن يتبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما فالمحمل لا ضرورة اليه وكثيرا يجمع على ائمة والاصل ائممة
على وزن افعلة القدوة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى والتحقيق اثبات الشيء بالدليل و
الدين لغة الطاعة والعادة بدليل قول الفراء وغيره دين الرجل عادته والحساب في قوله تعالى ذلك الدين
القيم اي الحساب المستقيم وعرفا وضع الالهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات
ويقال له اي لهذا الوضع الالهي ومن حيث انه يطاع به دين ومن حيث انه علي ويكتب ملة والاعلان بمعنى الملاء
وقيل من حيث انه يجمع عليه ملة ومن حيث انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات متغاير
بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين
اليهود ودين النصارى باطل ودين الاسلام حق والملة لا يضاف الى الله تعالى ولا الى احاد الامة النبي عليه السلام
الذي هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على احاد الشرايع بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين
الله ودين زيد والطاعة والملة لغة الطريق الثابت من النبي عليه السلام المعبر عنه بوضع الالهي سائق الى الخيرات
الحقيقية والسعادة الابدية يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم
به وانقيادهم له والانطواء مطاوع طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته بعلى التضمين معنى الاشتمال وقد يجعل حرف
الجر في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول الفتاح يتدرك الى غير معين لفظه الى صلة قاء في الذكر
منه معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي في شرح قول المتنبي له ابا واي البيت يقول له احتالي و

مطلب يعرف فيه احوال المختصر

تصنيف

امام

قدوة

مطلب يعرف فيه تعريف الدين

تحقيق

والى من صلة معنى الابادي لا من صلة لفظها لانه يقال لك عنده يد ولا يقال لك يد ولك لما كان معنى الابادي
الاحسان وصلها بالى وقال علاء الدين البهلوان في حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاجلا
في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بديع القواعد وقال البيضاوي في
قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمين المعاهدة معنى الاخذ فالمصير في امثال ذلك الى التقدير و
التضمين ناش من عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب الكشاف مع كونه علما بالوقوف على اسرار
كلام العرب ودقائق الانواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سال سائل بعذاب واقع ضمن سال معنى دعا
فتعدى تعديته كانه قيل دعا داع بعذاب واقع اذ تعديته بالباء باعتبار جانب المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال
مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات
للموضوعات والشرف العلو والاحواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه حيا اي جمعه واحتواه مثله فاستعمله
يعني باعتبار تضمينه معنى الاشتمال اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر
يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت مع الحمد معنى الانهاء ودلت
عليه بذكر صلة اعني كلمة الى اي انهى حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان
مقصودان معا قصدا وتبعا قال صاحب الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرون
مجراه فيقولون ابتغى شوقا متعدى الى مفعولين وان كان هو يتعدى الى الثاني يقال حجته الى كذا
لتضمنه ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قلت اللفظ ان كان مستعملا
في المعنى معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل
في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف آخر يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور
اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة
بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر او حالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى
الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف فلم يكن في ضمن المذكور
فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة للمعنى المذكور بمعونة صلة وقرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه
ومن ثمه كان جعله حالا او تبعا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك يدل على انه المقصود ورعاية لما
يدل على انه مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا ويقال الاديب المعاني معاني التضمين بلفظ واحد على انه كناية

مضمنًا

مطلب يعرف فيه التضمين وفائدته مقامه

فائدة

لم يرد بها معناها الاصلى ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي فلا حاجة الى تقدير لا النصوبة المعنى والبزازه
وفيه ضعف لان الحكم في الكناية قد لا يقصد بثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه
والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه
من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار من قبيل الحقيقة
التى قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة وح يكون معنى التضمين واضحا بلا تكليف كذا في حاشية
الكشاف للشريف واعلم ايضا ان التضمين وكذا الحذف والايصال وقد يسمى هذا بالنصب على نزع الخافض
سماعى لا قياسى صرح به في مغنى اللبيب وحواشى شرح المفتاح ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسى حتى كثر للعلماء
التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكر الفقهاء من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا
يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح المنار والقواعد جمع قاعدة وهى الاصل
والقانون ايضا امر كلى ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول
ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة الدقيقة من لطف الشىء اى دق وصغر والتلطف العمل الرفق فيه ومن
الله التوفيق والعصمة واللطافة تطلق على اربعة معان رقة القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا
وسرعة التاثر عن الملاقى والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى والسنوح الظهور والتبدل
اللبس قال الجوهرى الذل بكسر اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول والنقاب ما تستره
المرأة على وجهها والمكنون المستور وكننت الشىء اى سترته والغامض من الكلام خلاف الواضح والسر ما يكتم والجهر
مقابل كما ذكره او ذكر البيضاوى ايضا ان كانا مصدرين من الاصل فقوله في تفسير سورة الانعام وليس
في السموات وفي الارض متعلق بالمصدر وهو السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ذكره علاء
الدين البسطامى في شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر عامل عند العمل مأول بان مع الفعل ليس على الاطلاق بل قد
يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شىء مما في حيزه عليه لانه في تأويل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد
يعمل بدونه فيصح فقول البيضاوى ايضا في تفسير سورة الرعد ان بما صبرتم متعلق بعليكم لا بسلام فان الخبر فاصل
ليس على ما ينبغى على ان صاحب الكشاف قد ذكر ان عليكم نظرا الى السين باجنبى فجاز ان تفصل نعم قد ذكر علاء الدين
المذكور في شرح الهداية الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة والحلو ضد والحامض من حمض الشىء
باب سهل نادر مثل فاره وقياسه حميض وفيه صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة والاضافة

الضم

كشافة سنوح ذلة ستر
صعوبة غامض جهر مكنون
عمل مصدر حلو حامض
اضافة فائدة عثور فكر
فتور نظر

مطلب يعرف فيه الفكر والنظر والفرق بينهما

الضم يقال اضفت اليه اى ضممت اليه والفائدة اسم ما استفدته من علم او مال وعثر عليه يعثر من باب نصر اى اطلع
عليه والفكر بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة النفس
نحو المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة
النفس في المعقولات اى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقابله التخييل وهو حركتها في المحسوس
وعلى الحركة الاولى من الحركتين وحدها والعون الظهير على الامر والجمع اعوان والمعونة الاعانة يقال ما عندك معونة
ولا معاونة ولا عون قال الكسائى العون والعونة ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة والقادر
هو الذى يصح منه الفعل والترك واما الذى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فهو المختار ولا يلزم منه ان يكون قادرا لجواز
ان يكون مشيئة الفعل لازمة لذاته وصحة القضية الشرطية لا يقتضى وجود المقدم والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن

مطلب قادر ومختار

حصوله ويرادف الامل ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب والنفى كقوله تعالى ويرجون
من الله ما لا يرجون والثانى في النفى فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين التمنى بانه في ممكن فحسب
والتمنى في ممكن ومستحيل وقال بعضهم الرجاء بمعنى الخوف (لا يختص) بالنفى لقوله تعالى وارجوا اليوم الآخر وقال ابن الجزرى الرجاء
الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمنى ويتقاربان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعل وفي
المطموع فيه عسى والعثرة الزلة والدرك التدفع والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة التى تجرى مجرى الاسماء
في الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وهما تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالحة من الاعمال ما سوغه الشرع
وحسنه وقال صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه
من ان الحسن عنده ما حسنه العقل وتأنيثها على تأويل الخصلة او الخلة وقيل جاز كون تأنيثها للنقل والافراغ من
فرغ اما بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا اى انصب وافرغته انا وفرغته اى صببته والقالب آلة يصب
فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل بشكله وتتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد منه الاستعارة التمثيلية انما
هو القيد الاخير والترتيب في اللغة جعل كل شىء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والترصيف من رصف الحجارة في البناء
ارصفها اذا ضممت بعضها الى بعض قوله مختصرا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل فرغت وما قرأته مفعوله
وكان الشارح يوم تأليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجانى
ذكره في روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعانى قد صنفه حين كان من الطلبة و

مطلب يعرف فيه تاريخ تأليفات الفاضل الشارح سعد الملة والدين التفتازانى عبد الرحمن الساركى ... الله عليه

ولذا ذكره الافقراي في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر
الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو وشرح الكافية وشرح الشمسية في
المنطق وفي شرح العقايد والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب
في الاصول وشرح الغاية القصوى في فقه مذهبه مذهب الشافعي وشرح الفرايض السجاوندي وشرح الجامع
الكبير الاخلاطي في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية
وهي ما لا يتاتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصوله ومادة يفعل فيها وعند استجماعها يوصف الرجل
بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل كالراحلة في السفر
القادر على المشي ويقرب الفاعل الى الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة
القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر كانه قال عندنا ازلافا والتوكل لغة تفويض الامر
الى الغير واصطلاحا طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى
الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يقول بغلبة عليها بل يقول على عصمة الله تعالى كما قال عليه السلام
قيدها وتوكل عليها على الله تعالى وامر الله تعالى بالمناورة **قوله** وهو حسبي ونعم الوكيل **اقول** الحسب بمعنى المحسب
بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لان الاضافة لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف يقال
احسبه الشي اذا كفاه قيل رد الشارح في بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على الاولى
الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمينه معنى يحسبني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار
عنه تعالى بانه كاف فيه وبانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون الاخبارية والانشائية ورد بان حسبي
لو كان انشاء لكان لاثبات معنى الكفاية تعالى كما في بعت اذا كان انشاء يكون لاثبات معنى البيع والعبد لا
يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى وبان المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح
به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشيه على المطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار معنى التوكل وهو مقدور
للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير انشاء وصرح به صاحب الكشاف فتامل واما المتبادر
من عبارة القصة وان كان كونها زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف حيث
قال ان القصة يجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم ان القصة لا يجب ان تكون زائدة على جملة واحدة ذكره المدقق
ابن كمال باشا في شرح المفتاح واما اعتبره المحقق الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر

عمروا

مطلب حسبي مع الاسولة والاجوبة

عمروا بالعفو والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخر مسوقة لغرض آخر بل هما
جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احديهما على الاخرى من انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن
حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما فيفهم
منه الباقي فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوء حاله وما احسن لي غير ذلك وبشر عمروا بالعفو
والاطلاق فما احسن حاله وما ارجحه لا يخفى عليك من امكان اعتباره في نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق
الشريف على اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدا في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اي هو ونعم الوكيل فيكون اخبارية
كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار التضمين معنى يحسبني لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد فيجوز
عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا روعي في التعبير نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من
الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لان المحكي اذا جاز
للعطف فيه لا انشاء بل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول حتى
يحسن قولنا زيد ابوه صالح وما افقه وقد رد عليه بان يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي به بتقدير المبتدا في
المعطوف او يعطف على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدا في المعطوف
يكون اخبارا كالمعطوف عليه وبانه لا يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي
قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الا
على الاخبار وبان مذهبه تمالكان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما
افقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها
محل من الاعراب على المفرد بل عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذه
الجملة الزامية فقصد بها تبكيت الشارح فبان التقدير خلاف الظاهر لكن لو انحل قطعية بهذا القدر محل تامل
وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدا على الوجه المذكور تاويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص موخرا لقولنا
حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره
ليس كون المقدر لفظه قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع ان يكون
الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا مثله او يجب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى
كافيهم والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف وهذا القيد موجود

في تقدير المبتدأ ايضا لان المعنى وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤدى قولهم وفلان نعم الوكيل
وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتأمل وعن الرابع بان مراده تصحيح عطف
الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي رده الشارح فتأمل وليس مقصود
الشارح رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف وفي تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد
ولا نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب
التلخيص او تحقيق لوجه العطف وتبيين بطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح ان رد هذا التركيب
مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير لكن قيل
الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون
الواو في قوله ونعم الوكيل استينافية او اعتراضية في آخر الكلام وحالية اي معقولا في حقه نعم الوكيل لكن
قيل وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له الفرق بين الواو
الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يلزم القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص
بما قبله واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية
فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وبقي ههنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص تقدير
القول في نا وبدل الانشائيات باخبار ربنا وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكما ان الخطاب يقتضي
ان يستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك من فخامته ينبغي ان يقول
كل من يتأتى منه القول فعلم من هذا ان العدول من الاخبار الى الانشاء انما يلزم في مورد القول نحو
قولك زيدا اضربه انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للضرب والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضربه
لاستحقاقه **قوله** وها انا **اقول** وفيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس
اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب وحواشيه على التسهيل بعدم جوازه والملك هو المتصرف
بالامر والنهي في المأمورين من الملك والمالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من الملك و
والملك بضم الميم يعم التصرف في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره في شرح الكشاف
وقال الطيبي نقلا عن الراغب وبالضم ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك بالكسر و
وليس كذلك العكس والعبادة اسم مخصوص من الفعل مخصوص ابتلي الآدمي بفعله تعظيما لله تعالى واختيارا

للطاعة

مطلب في الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية

مطلب من المهمات
لفظ عبادت

للطاعة على الهوى وفي الكشاف وهي اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجهه بعض المحققين بان للخضوع حدودا
ونهايات ولفظ الغاية شاملة لها لكونه اسم جنس مضافا فصح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غايات
وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما لامر
ربه ففيه ان العبادة غير مختص بالمكلف وانه ترك احد قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون
على خلاف هوى النفس والا يلزم ان لا يكون افعال من ساس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تهوى
غير رضا عبادة نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيهما فيما ذكر في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية
اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله تعالى طمعا
في الثواب والهرب عن العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله لاجل ان يتشرف بعبادته او بقبول
تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية والثالثة ان يعبد الله تعالى
لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له والالوهية توجب الهيبة والعزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات
وهو المستحق بان يسمى العبودة فالعبادة للعوام المؤمنين والعبودية للخواص من المؤمنين والعبودة
لخاص الخواص من المقربين وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودة لمن
له حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي **قوله** لما كان من الواجب آه **اقول** جرت عادتهم بتصدير
كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد
يكتفي بالاولين والمص لم يصدر بهما وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يبدأ بهما ظاهرا لكنه بدأ بما فيه تنبيه
عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف حكمه اغاية العلم كانه ابتداء العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم منساق
الى معرفته بالرسم فابتداؤه بتفسير لفظ التصريف كانه ابتداء بماهية العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح
الى ان فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات اخر منها ما قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق
فعرفه بالغاية كما تعرف الحكمة بغايتها وبقاء الحكمة استكمال النفس الناطقة بحسب قوتيها النظرية والعملية
وانما فعله بناء على ان الناحي بابي العلمين او الجزئية ومنها ان المراد بالتصريف هو علم الصرف كما هو الظ
لكن على تقدير مضاف اي التصريف معرفة احوال التحويل وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف العلم بما هو
كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشأنه كما يقال الحج عرفة والتصريف كلمة الادب فان قيل ظاهر قوله من
الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله يلوح على بصيرة في طلبه يدل قوله ليمكن

مطلب في تحقيق الاعتراضية

الشروع يدل انه اريد بالتصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد الوجوب العرفي المستحسن على ما
دل عليه من التبعيضية لان الوجوب العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق بالغاية والمراد
بالبصيرة اهل البصيرة فان الذي لا يمكن الشروع بدونها ومنه بيان ان يتصور ذلك الشيء قدمت الاهتمام فان قيل يفهم
من تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع
واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الذاتي فيصح
توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في استعمال الادباء ما هو في مقابلة التحقيق والوجود وقوله على
على بصيرة في القلب بها يستبصر به الاشياء كما ان البصر نور في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور في
القلب كما ان البصر نور في العين وقوله وان يتصور غايته اراد بتصور الغاية التصديق بها لان تصورها
ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه امر ترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل
ونهايته وفائدة من حيث ترتبه عليه فهي مختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان
له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس
الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وهو اذا كان مما يتشوق الكل طبعا
يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم
من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال الاختيارية وبهذا يقال افعاله معللة بالحكم
والمصالح والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المترتب على الفعل يسمى غاية ونهاية
باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان فعلا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على نوع
اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الاخيرين لا يتناولان من الغير الاختيارية الا اذا
كان فيه الايجاب ناشيا عن علم تعالى كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية
وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد تخالفهما فيهما وبين العلة الغائية والغرض عموم
من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد تكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء
تصور ترتبه او لا بان يكون حامل الفعل فقط مقدم الوجود عليه وقوله لانه هو السبب الضمير ان رجع الى
الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما راى
الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتداء بالنظر الى الخبر ففيه تامل اذ لا مقتضى لتانيث المبتدا حتى يحتاج

الى جعل

مطلب يقال افعال الله بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة ولا معللة بالاغراض

الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذاته الشمس وان تانيث انما هو في لفظها ولهذا يقال مؤنث
لفظي ويمكن ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ وبهذا
الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير ولعل ما يقال من ان تانيث الغاية ليس
بحقيقي كتانيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان يكون المؤنث
حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال ان من اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا وقوله على وجه يتضمنه
فائدته اي معرفة بغايته حيث قال لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وقوله معتبرا معناه اللغوي الى ذكرا
له بقوله في اللغة التقييد وقوله اشعارا بالمناسبة الشعور ادراك من غير اثبات وهو اول مراتب العلوم
وكانه ادراك متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعر ومنه الشعار وهو ما يلي
الجسد من الثياب وشعرت كذا وقد يؤخذ من الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمل المشاعر
للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم
من حس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات
يصح من غير ان يراعي هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات
واعتبار المرجحات وقوله فعال الفاء قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الترتيب الزماني وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح راسه وقد يقال مثله
المراد بالفعل المجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء
ليصح الفاء مع ان القول تفصيل لندائه وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى واو وبمعنى الى وللاعتراض
وللاستئناف وللتعليل وللتفصيل وزائدة وقوله بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع
العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعين كلي بشرط استعماله في
في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب عبارة
عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب
وحقه ان يكون المعين واحدا كان او اكثر وقد يترك الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل
كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام بشر المشائين الى المساجد في الظلم

فائدة لطيفة

بالنور التام يوم القيمة وقول الشاعر اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا ومثله كثير
فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتأتى منه الرؤية وكل من يتأتى منه البشارة وكل من يتأتى منه الاكرام فلا مدخل
في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا ومثنى فاذا كان جمعا فالظ
اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب العرباء
خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر وقوله اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم خطاب عام من المتكلم
لنفسه بطريق التجريد فانه جرد عن نفسه شخصا وخاطب فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من
لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا لا منافات بينهما كما اشار اليه
الشارح في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع عنه
منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد
به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظ ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه يقدمون
قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع لعل ما يلقى اليه من القول كلام يجب حفظه ويجب ضبطه
فينتبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه خرق فاذا
ارادوا الاعتناء يؤخرون ويضمون اليه الفا تقديرا وتنبيها يعني اذا تقرر هذا وجب عليك علمه ذلك ولكن على
بال منك او فتأمل او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال للادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي والبسيط
ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم وللاخير من الادراكين بشيء
واحد تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين و
لهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله
ينافيه اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او ضعفه على صحته البليغ الكلام مجاز الاصل العلماء اي
العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من
قلبه على لسانه واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه
المذكور للزوم التفكيك قوله تقول صرفت الشيء اي غيرته اقول اعلم ان الكلام قد يفسر باذا كما يفسر
باي لكن قال الشارح الهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باذا ضممت تاء الضمير
تقول استكتمته سري اذا سألته كتمانه بضم التاء وسألته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا

اقترنها

واذا اقترنها باذا فتحت وقلت اذا سألته كتمانه لانك تخاطبه اي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول
قيل في شروح الكشاف السرقية ان اي مفسرة فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني
مثله ويجوز ان يقع صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر
الكلام في موقع الجزاء وقال الفاضل مولانا خسرو لا يستقيم ان يقع صدر الكلام على لفظ يقال الا
اذا قدر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة التفتازاني في شرح الكشاف يقال الغيبة ولا قبيح اذا تقلته
غير مستقيم لان يقال غائب فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد بعدم الاستقامة فوت المناسبة
فالتعبير عنه بغير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى فمم لان يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه
وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب ان ما قاله العلامة صحيح باعتبارين اما الاول فلان المراد
بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب
الاجزاء وحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس بلازم
لتقول بل هما متباينان وان كان المراد معناه لازم لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه وضع اللازم
الملزوم يصح فيه وضع اللازم ممنوع لانه يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وفي الجواب
عن اعتراض العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليم وجعل قوله استقبلت بعد قوله يقال التفاتا على
مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وهو ظ وعلى مذهب
الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شرح المفتاح من ان مثل انا الذي سمتني امي حيدرة ومثل
انتم قوم تجهلون مما سلف فيه طريق الغيبة الى المتكلم او الخطاب من باب الالتفات فتأمل فيه ليظهر
لك ما فيه فان قيل قد نص الادباء على ان جمع المفسر والمفسر باطل وههنا قد جمع حيث قال صرفت الشيء
اي غيرته قلنا بطلان الجمع فيما لم يشأ الابهام في المفسر الا بحذفه واما المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه
فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اي زيد كذا ذكره الشريف في حواشي الوافية وابنه في شرح
وشرح الارشاد قوله وهو ما وضع له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع اللغة العرب
لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوي وقس عليه العاني قيل استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالفرض
العام الشبه لما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة
وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما في

مطلب يعرف فيه جواب جمع المفسر والمفسر وجوبا ... اصح في بعض المواضع

مطلب يعرف فيه وضع اللغة

مطلب فرق اذا واي في تفسير

بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في بطنك
البطن غلاما ولم يوجد ههنا لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر منه وجوب قراءة جميع
ما تيسر وليس كذلك لانا نقول بناء الامر على التيسر دل على ان المراد ما تيسر بصيغة الانفراد لا بعنوان
الاجتماع لئلا ينقلب متعسرا او الجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شيء اختلفوا في واضع لغة
العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله تعالى وسمي هذا المذهب مذهب
التوقيف وذهب الاخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى
التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الاخر وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابراهيم الهاما
من الله تعالى قوله واللغة الالفاظ الموضوعة اقول قال صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن
اغراضهم قال الرازي في شرح الكشاف اللغة للفظ الموضوع لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع
والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ممنوع ولو سلم فاستواء هذا
الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل
فيما لا يتعدد لغاية انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق و
العهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه
المحقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهداية لما قال في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعني
على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله اوصيت لفلان من الدراهم من انه ينصرف الى
ثلثة دراهم في هذه الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية
باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب
في كتاب الشهادة ولك ان تقول اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في
قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى ... لم يجمع السمع ولم يثن وان كان بمعنى ...
لكونه في الاصل مصدرا وقوله من لغى بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر
باب علم اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفرح يفرح فرحا واذا كان متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء
وبسكون العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال
فتتبع الاقوال واصل لغو مصدر لغو ولغا فاعل اعلال عطي عطا او سعى وقوله اذ اللهج بالكلام اي التلفظ

به والمراد

به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا للكلمتين او غيره وفي شرح البديع للاصفهاني
اللفظ اللغو في اللغة التلفظ بما لا يعني يقال لغى يلغو لغوا اذا تكلم بما لم يفد واللهجة بسكون الهاء
اللسان وقد يتحرك يقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان اللسان يلهج بها
وقوله واصلها لغى ولغو والهاء عوض والجمع لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم لغاتهم بفتح التاء
لانها شبهها بالتاء التي توقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي ولا يقال لغوي كذا في الصحاح وقوله مثل
برة وبرى البرة حلقة تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما كانت
البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها برة قال ابو علي واصل البرة بروة جمعت
على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع اصلها بروة بالضم نحو خصلة وخصل وعرفة وعرف واذا عرفت
هذا فمراد التحرير بقوله مثل بروة وبرى انه مثل وزنا لا اصلا قوله واليه اشار بقوله في الصناعة اقول
جعل معنى الصناعي للتصريف مشار اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم
يقولون للعظيم قد اشتهر لما كان ذلك مصرح به على ان استعمال الاشارة في التصريح اذا لم
يقع في مقابلة كثير ولفظ اشار ان استعمل بعلى يكون المراد الاشارة بالرأي وان استعمل بالى يكون المراد
الاشارة باليد فمعنى استعارة ههنا بالى تنزيل للمعقول منزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره و
كمال انكشافه وقوله في الصناعة الصناعة بفتح الصاد تستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني
وقيل الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة
والصنع بالفتح عمل والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة
لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية وقوله هي
والعلم الحاصل من التمرن على العمل مرن على الشيء يمرن بالفتح في الماضي والضم في الغابر مرونا ومرانة
تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك
العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة في عرف
العامة وقد يقال الحكم علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان حصوله بمزاولة
العمل اولا وقوله والمراد ههنا صناعة التصريف هذه الاضافة بيانية كشجرة الاراك اي اريد
بالتصريف علم التصريف واللامية ان اريد بالدراية التحويل المخصوص وقوله في الاصطلاح الاشارة

لا ان المراد بالقناعة الاصطلاح فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل
معلوماته بالنظر والاستدلال والقناعة في الذي يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا
العلم يحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شي باسم مدلوله ينقل عن موضوعه ا
الاول وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة وقوله تحويل الاصل الواحد اي الواحد فاعل بمعنى المتوحد
وقوله يطلق الواحد الذي هو مبدا العدد والفرق بين والاحد ان الواحد اسم لمن شاركه شي في صفاته
والاحد اسم لمن يشاركه في ذاته واصل احد واحد حذف الواو وابدلت منها الهمزة والاصل الواحد ما جعل مأخذ
للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشي ما يبتني
عليه ذلك الشي والاشياء المأخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة حقها ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلول
قوله والاصل ما يبتنى عليه الشي اقول يبتنى اما على صيغة المجهول لانه يجي متعديا قال في الصحاح ابتنى
دارا وبنى بمعنى واما على صيغة المعلوم بني عليه فابتنى ولو قيد بقوله من حيث يبتنى عليه لكان اولى اللهم
التسقف على الجدار واغصان الشجر على دوحة وللتعقيل كابتنا الافعال على المصدر والحكم على
دليله والاحكام على القواعد الكلية والمعلومات على عللها فان قلت ابتنا الشي على الشي اضافة
بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين محسوسين وعرفه الامام في
المحصول بالمحتاج اليه وورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على العلة الفاعلية والصورية والغائية والشروط
واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لاسيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة بتفسير الا
لفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون تمييزه
عن شي معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام ممن يشترط المساوات كما صرح به
في شرح الشاسعة بان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي الاسمي غالبا وقوله الامثلة وهي
الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي ١
يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من القران والحديث والكلام من يوثق به من العرب فهي اخص
من الامثلة والمراد بها ههنا الابنية الجزئية قوله وهي الكلام باعتبار هيئات اقول الكلم جنس
الكلمة كما ذهب اليه الجمهور حقا ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على
ما فوق الاثنين لا جمع كما ذهب صاحب الصحاح والمصباح واللباب والكلمة في لغة العرب يقع

على جزء

على جزء من الكلام اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة والجمل
والسعيد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا كانت او اسماء
لا الجواهر الحروف بطريق ذكر العام وارادة الخاص وقيل انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات
الثلث ذكره في مفتاح المفتاح وحاشية تفسير القاضي وقيل انه يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية
المطول العلاء الدين وفيه ح لا يبقى عاما وقال الشارح في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شي كما اذا رايت زيدا فقلت انسانا او رايت رجلا
فلفظ انسانا او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت
زيدا او اطعمه او كسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى انهم يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام
وارادة الخاص وتعقبه ضول اجيبا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة
بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلام حرف
الكلم اذ الكلم انما يلحقه كلما بعد عروض الهيئة وسماها كلما باعتبار ما يؤول اليه وباعتبار التجريد كما في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعدها تنصيص للتاكيد كما في قولهم العلم صفة
قائمة بغيره فان الصفة ما قام بغيره وقوله من الحركات والسكنات اراد بهما الجنس المتناول للقليل
والكثير والواو بمعنى او بمعنى منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات
فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات كاختلافهما في ضرب وطلب مثلا مع
اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات كا
كاختلافهما في ضرب وضرب وقوله وتقديم بعض الحروف باعتبار التقديم والتاخير في مفهوم الهيئة للاحتراز
عن هيئة ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص وفقه على وجه يصير لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا
وان كانت تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو كانا معتبرين في
مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتاخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف
الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر
في مفهوم الصيغة نوع التقديم والتاخير لشخصهما والمقدم والمؤخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع الحد

التقديم والتأخير وان اختلف شخصهما وبقي بينهما شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل
مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوعي التقديم والتأخير ونوعي الحركات والسكنات متحدة الا
ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت
شيئا على شيء فقد اخرت المتقدم عليه عن المتقدم ويتفضل احدهما على الآخر بالقصد دون التحقق
التحقيق فكانه اعتبر القصد او ذكره تأكيدا للكلام قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون **قوله**
وهو في الاصل مصدر مبني للمعنى **اقول** يمكن ان يعتبر مصدرا للمعلوم والمجهول وضع موضع المفعول كما و
ضع لفظ موضع الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر
اسم مفعول محقق معنى بالتشديد والنحو والى منع كون اسم مفعول بناء على انه وهو ليس بلغوي واما مناقشة
جمال الدين الاقسرائي بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير المبني من المصادر ولا يلزم
من صحته في غير المبني صحته فيه واما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان المعهود في هذا استعمال المصدر الغير
المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها
وقال جمال الدين الاقسرائي لا تحول المعنى المصدري بناء الفعل للمفعول او ذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري
ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا او اما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت
او حسية كالهيئة التحريكية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية
من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول في ذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتبار تسامح اهل العربية
في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بها الهيئة من الآثنين اسما معنيا
الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المعنى المصدري في المعنى الحاصل بالمصدر
استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** وهو ما يراد من اللفظ **اقول** وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من
اللفظ **اعلم** ان اللفظ اذا وضع بازاء الشيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد
باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث انه الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى
اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال الكلام زيد وبكر
ويسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون
المسمى ثم وصف المعاني بالمقصود مع ان المعنى هو اما بالتجريد في الاول او التنصيص في الثاني للتأكيد

مطلب [illegible]

وقوله

مطلب معاني اجل

وقوله لاجل هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه ثم استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك
فعلته اي من ان جررته اي جنيته ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل **قوله** المعاني التي بها **اقول** اي لا تحصل
افادة تلك المعاني لان تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد الا بها ليدل على
ما ذكر ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان
الكلام الوارد لامر خطابي على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى
معنى يناسب المقام تنبيه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير
من الناس في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين او انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصلي الى المبالغة في الكثرة
والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لا لانه مقصود
بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع الشكوك والاوهام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة
للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم فان ما يجعل في الاذن رؤوس
الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا يجوز في لفظ الاصابع والالتفات المبالغة لما يفوت اذا كان لفظ العدل
مجازا عن العادل رجل عدل كقوله عليه السلام تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم فان المبالغة في الكثرة
كلمة قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين **قوله** وهذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه **اقول** لان حصول المعاني
المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان مقصودا على حصول الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم
محتاجا اليه **قوله** مثلا الضرب هو الاصل الواحد **اقول** قوله من الضرب الحادث في الزمان الماضي
اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث اعني مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان
مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد بمثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى من الافعال المستعملة في حق الله
تعالى لان الحدوث هناك راجع الى التعلق وهو حادث وقوله او الحال نقد به في الوجود او التبادر في الفهم
اليه عند الاطلاق او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه في بحث المضارع وقوله والمناسبة
بينهما ظاهرة اي بين التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان في التحويل تغييرا والتغيير قد يكون مع التحويل هذا ما ذكر
ما ذكر آنفا من ان التعرض للمعنى اللغوي اشعار للمناسبة بين معنيين **قوله** والمراد بالتصريف ههنا غير
علم التصريف **اقول** لان الظاهر ان المص قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف
علم التصريف تسهيلا للمتعلم فلا بد ان التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل

الواحد ولا مانع للزوم لو تحويل المصدر المعين كالضرب مثلا نعم يصدق التعريف عليه وهو باطل
لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان فنون تحويل الاصل
الواحد لا يحتمل علم التصريف بالمواطاة فان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان
يحمل على المعرف وفيه بحث لان تقديره التصريف علم بتحويل الاصل الواحد الخ ولما لم يكن تعريف علم من العلوم
الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف عليه توسلا الى فهم الطالبين الذي هو معرفة احوال الابنية قال بعض
بعض الفضلاء في تعريف التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب وانما قال
احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض
لان بعضها داخل في الابنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد تبد واذا كان في كلمتين نحو يلهث ذلك داخل في الا
حوال لانه حال يطرا على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب
الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الآخر داخل في الابنية وهو التقاء الساكنين في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية
الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها
ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس
راجعا الى بناء الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر لانه
خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استفادة معرفة اسناده الى المضاف اليه فيلزم ان
لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهي منه وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا باس
بخروجها اذ هي من مباحث اللغة وليس من مباحث التصريف وان اريد ما يطرا على الكلمة من الهيئات
والاحوال فهي نفس ابنية الكلم والاضافة بيانية كقولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير
احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكروه ولكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار
حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة اي لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض التي تلحقها
بحسب كل غرض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا يتعين زيادة قولنا احوال لينطبق الحد
على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو علم بقواعد تعرف بها
احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر والنهي الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى
نفس الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر ليظهر لك ما فيه قوله واختار التحويل على التغيير اقول قيل الفرق بين

التحويل

التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشيء فتغير والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل
في الذات والتغيير في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير كما في شرح قوله قال في المغرب اقول هو بالغين
المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب المصباح في النحو ولكنه يتعلق باللغة الفقهية وكتاب
في اللغة ايضا الحول يسمى بالمعرب بالعين المهملة يجيء بان بعض اللغات اليه قوله الا موضع آخر اقول
وهو في الاصل الوضع افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون اخرى اخريان اخريات
واخر ومعنى آخر في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غيره فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني زيد وآخر
يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل آخر واخريات واخر واخرى في الصفة الاولى مع اللام
او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعة متاخرة فلما خرج آخر و
وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت مجردة عن لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والا
الاضافة فان قيل اخر في قوله تعالى فعدة من ايام اخر جمع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه
اخرى فما وجهه قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل
وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر اخرى فجمع على اخر كذا في الاقليد قوله
في الصحيح التحويل التنقل اقول الواقع في الصحاح التحويل التنقل من موضع الى موضع ولما وقع فيه حول
فاقتصر اجاز للشارح ان ينسب اليه ورود التحويل الذي هو مصدر حول قاصرا بمعنى التنقل ثم الصحاح
بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى صحيح يقال صح فهو صحيح وصحاح بالفتح والجمهور على الشهرة الاكثر بكسر
الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا يصح الا ان ينقل رواية
عن مصنفه وهو اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري تلقت الامة كتابه بالقبول والان يتوقف عليه جواهر
مفيدة توفي سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء انه من فاراب وهي من بلاد
الترك وكان من اذكى العالم اخذ من خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي وابي علي الفارسي ودخل بلاد ربيعة
ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى آخر خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم جهته فا
فاقام بنيسابور مدة برسم اللغة وتعليم الكتابة وحسن الخط جدا ابكر مع ابن مقلة ونظائره قال القفطي
مات مترديا من سطح داره وتغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد ان اطير ووقع

من علو فهلك فقال و قيل انه كلن بقي علي من الفصيح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذه يقال له ابراهيم بن صالح
فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للمشيخي **قوله** وحول القضاء يتعدى بنفسه لا يتعدى **اقول** كلمة ايضا لا تجعل
الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جاءني ايضا مقتصرا
عليه لفظا او تقديرا وبالتوافق نحو جاء زيد ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا
فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها
وصاحبها **واعلم** انه قد يستعمل الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي آخر متعديا بحرف الجر وهذا
كثير في كلام العرب تنتهي الى مائة وستين مثل اخذ وازداد وامر واوسع واقبل واحتش واحص
واظلم وانقل وخبر واجل واحوج الح فاطلب البواقي في الدستور من كتب اللغة **قوله** والاسم منه الحول
اقول قال الازهري الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد كالقبل
ولكن دائمة التغير قالوا انه في الآية مصدر كذا في جامع اللغة **قوله** ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب
الى الضرب ويضرب وغيرهما **اقول** قوله ولا يخفى ولا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل يستلزم التغير
ضرورة استلزم الخاص العام فيكون التحويل اعم من التغير لانه لو استعمل التغير بدل التحويل لذهب الوهم
الى ان تغير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد في مادة لا يوجد فيها
النقل تحقيقا لمعنى العموم وقوله لانه اخص من التعريف اي بمعنى التغير والتغير فالاخص ممنوع فيجب
لانهم قالوا التعريف على قسمين تعريف حقيقي اسمي وتعريف حقيقي والاول باعتبار الماهية الاعتبارية والثاني
للماهية الحقيقية ولا يشترط في الطرد والعكس بقسميه ويفهم منه قطعا جواز التعريف بالاعم والاخص
فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التعريف اصطلاحا بالتحويل بعين ما ذكرتم قلنا ليس التعريف الاصطلاحي
لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما متساويان يظهر بالتأمل **قوله** ثم التعريف يشتمل على
العلل الاربع **اقول** اعترض عليه بان العلل مباينة للمعلول فلا تعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لا بد
وان يكونا داخلتين فيه والاصل الواحد ليس كذلك بالنسبة الى التعريف لانه على ما عرفه
هو الفعل المخصوص وهو التحويل وليس الفعل مادة وصورة واجيب بان المراد من التعريف بالعلل
الاربع ليس ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد انه يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اي ما يصلح
ان يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو

لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلل المحمولة على المعرف
وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل محمولا بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول
واحد فيه اشارة الى العلل الاربع وههنا تحويل الاصل او محمول واحد فيه اشارة الى العلل اذ مجموع الامور
من تمة التحويل ولو اريد بالتعريف ما وقع فيه التحويل اعني الابنية والصيغ ليظهر المادة والصورة للاصل حقيقة
وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع محمولا وان لم يكن
كلها واحدا واحدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض المذاهب الحقيقية بالمعرفة بحسب الحقيقة اما في
الكل كالمجون والبيت ورد عليه بان العلل ان اخذت مجموعة يكون علة تامة وان اخذت بخلافها يكون علة
ناقصة وكل منهما لكونه مغايرا للمعلوم بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك
اجزاء المعرف يجب ان يكون محمولا على المشهور وبانه يخالف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون
مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين او متصادقا في الجملة كما هو مذهب
المتقدمين وكون الفاعل هو المجهول والغائية هو حصول المعاني المقصودة تحقيق ولكن الاصل الواحد هي
المادة والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه لان الغرض لا مادة له ولا صورة له وقد يناقش فيه بالمنع
ثم ترك التاء في اربع علامة التأنيث واثباته قبل التذكير ذكره في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكروه في دفع
سؤال الانعكاس في الحاق علامة التأنيث من الثلاثة الى العشرة بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود
المذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعده واذا الحق لم يلحق بالمؤنث للفرق بينهما فهذا صريح في ان التاء
للتأنيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينصرون انت ثلثة انفس على تاويل النفس
واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني اما ان يكون داخلا
في المعلول اولا والاول اما ان يكون من الاجزاء الذهنية اولا والاول الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة وغير
الداخل اما ان يكون المعلول منه او لاجله او لا منه ولا لاجله والاول الفاعل والثاني الغاية والثالث اما
ان يكون المعلول موقوفا عليه وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والآلات والثاني ارتفاع الموانع
والثالث المعدات **قوله** ويدل بالالتزام على الفاعل **اقول** يريد بالالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي
حتى يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل **قوله** وحصول المعاني هي الغاية **اقول** كالجلوس في السرير على ما قالوا
وفيه ان الجلوس كحصول المعاني متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها **قوله** المحول هو الواضع ام غيره **اقول**

فان قيل من الظاهر ان ام المتصلة ولا يقع قبلها الا الهمزة الاستفهامية والاكثر بقي معنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية
وهل في الاقل ويليها احد المستويين والآخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك
وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية او فعلية كان ما يلي كذلك وفيما نحن فيه ليس
كذلك قلنا يقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف ان عطف على الجملة والا فلا على ان الرضي
قال يجوز المخالفة بين ما ولي الهمزة وام في نحو اعندك زيد ام عمرو وا زيد عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا واجوازا
حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في
المطول هل هي واقعة ام لا من انه تقرر في النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل واجيب انه من قبيل اطلاقات المصنفين
ومسامحاتهم به في تراكيبهم **قوله** قلت الظاهر انه كلام يصلح لذلك **اقول** قيل وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات فانك
ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة بمعنى لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة
من تركيبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فان التركيبات
مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها ولا اهل تتبعها يجزم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص والجواب انا لا نم
الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا
ترى ان هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في
الفارسية دون العربية فلولا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات
على اي وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصية التراكيب اذ له ان يطبق
تاليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضا اليه بالكلية
اذ لا بد من رعاية القواعد العربية وقوله في العرف وهو خاص اي لطائفة مخصوصة وعام اي لطائفة غير مخصوصة
والعادة وهي ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة شاملها وقد نفرق بينهما
باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة يفيد لفظا بالفرس وعملي
اي العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كاللحم فانه يفيد لفظا بالماكول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص به والمتبادر
منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي وقوله في التحقيق هو رجع الشيء الى محض التحقيق
والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من الاهمال والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة
وقوله اما الوضع وههنا فائدة جليلة وهي ان الوضع اما تشخصي اي اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون

مخصوصا

مخصوصا ونحو اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه
كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع
عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ
دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارة واسماء الافعال والحروف
وبعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحروف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة
بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له وبهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من
غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى مخصوص وقع في خبط وبعض وقال ان الضماير
واسماء الاشارات موضوعات لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح
ما قاله لكان انا وانت وهو مجازات لا حقايق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت من المفهومات الكلية ولو كان
كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك
بامثلة نادرة واما كون الخاص الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي اي ما اعتبر العموم في جانب
اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه
بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول
ما الحق باخره بهذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم
وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا في باب الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا القبيل
كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما
يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت
من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثل مجاز
تجاوزه المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له كوضع
اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الجريان على تركيب ف ع ل فانها كلها ا
اعلام لاجناس الصيغ الموزونة بها وقد لوحظ حين الوضع بعنوان كلي ما يطرأ على تركيب ف ع ل فوضع
كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان على الجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص

الموضوع له وخصوصه لا ينافي الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو
باعتبار الوضع لان مقابلة عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه
العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع غاية المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع
كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل للخصوصية لكل نسبة جزئية من النسب التامة
بالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق
يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يندرج في القاعدة
الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي
المذكور اولا فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع **قوله** اي اشتق الامثلة منه **اقول** الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء
فهو متعدد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتيج الى العلم
به لا الى عمله فاحتيج الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تأخذ اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار
العلم فهو ان تجد اي علمك اللفظين تناسبا في اللفظ اي تركيب حروفه الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير ان
يكون بينهما تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
التركيب نحو جبذ من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق
الصغير ثم الاشتقاق الكبير قيل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما اشتق وتحجر واستحجر وتجوهر وتجسم وهو على
خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تانق في رعية الابل واحسن
القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق والامثلة مفصلة من ان التاكيدية غير مشتق من لفظها والمراد انه موضوع
لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف وقال الكمل الدين في شرحه للكشاف ولو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت
اسما لكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا
الاتيان بحرف لفظة لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسويف
مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق يجوز من الحروف اتفاقا بعض النحويين
على ان اصل المشتقات المصدر واتفاقا بعضهم على ان اصلها الفعل ولا قائل بثالث وقولهم التسويف مشتق
من سوف معناه كونه ماخوذا منه ومثله قول بعض العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم

جواز

جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل وقوله اقرب الى الضبط اقرب قد يجيء من باب علم فيكون متعديا بنفسه
نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل الا بمعنى الى وقد اطرد
استعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى كما لا يتوهم في اول الوهلة التباس من الصلة بمن التفضيلية عند عدم
التفضيلية وتعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصلح الابدال عند وجوده هل مثل مررت بزيد بعمرو مع
ذلك فان ذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص بمعنى معناه صلة القرب وهي من في الفعل
والى في افعل التفضيل المستعمل بمن ليرفع الالتباس ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف فيعم يجري على الوجه الثاني
قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق ثابت فيها اللهم الا
ان يقال ان ما ذكرتم نكتة لا يطرد واستعمالها بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم الوهم للاطراد ووجه الصحة
في الاول تعلق الطرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشاف هكذا يعتبر امثال مثل قولك اكلت في
بستانك من العنب **قوله** والعمدة في استدلالهم ان المصدر اه **اقول** والعمدة هي بضم العين ما يعتمد عليه وقوله
واجيب ماخوذ من جاب الفلاة اذا قطعها سمي الجواب جوابا بالقطعه كلام القائل وقوله وتاخير الفعل عن نفس
المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال انا سلمنا كون الفعل متعديا في الاعلال لكن لا يلزم ان يكون مشتقا
منه واللازم كون الفعل متاخرا فاجاب بقوله وتاخير الفعل الخ وقوله فتامل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من
ملاحظة الذات والصفات ليس بحجة علينا بل حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق
فليكن هو اصلا فيما فيه اختلاف وعلى هذا الاية يعني تعليلا عدوا وتعدا اذ ليس فيها جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهتا اتفاق و
جهة اختلاف فيقيس المختلف فيه على المتفق عليه فاما المحقق بالقائل فان هذا القياس مع الفارق وان جعل الهدى
اصلا في محل والاخر في اخر اولى رعاية للتعادل **قوله** واعلم ان المراد بالمصدر اه **اقول** يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا
من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقة اياه
بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه بالحروف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر زيد من حروف الفعل
ومعنى المصدر محدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتق من
الفعل بهذه العلة بل هو اولى بهام المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق
من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف وح يستقيم قلنا ان اصل
حروف الاكرام مثلا هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا للكرم وهو باطل وبالجملة المعنى الثاني اولا بالارادة

من

المعنى الاول وان اردت عليه هذه المناقشة فتأمل لا يقال ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد فيه مشتق من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لانا نقول مآلهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد واشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد وقيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل الثلاثي المجرد على معنى المزيد وزيادة اشتق منه المزيد كالقدير من التقدير والوجه من المواجهة وان المراد من البرج بمعنى الظهور واليم من التيمم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو وقيل لفظة من اتصالية في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى عليه السلام اي اتمام جنس واحد يجمعها الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحب الكشاف في قوله الوجه من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من الشعبة والام بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحد او هذا الا نوقن بان يكون المشتق ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيمم لان الناس يقصدونه للاستقاء واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المتشعبة اشهر واقرب الى الفهم فاشتقاق الضمار من الاضمار فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المتشعبة اصلا وحاصله ان الاشتقاق هنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخرج في الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع ومن وفق وقال ذلك في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف الاصول بلا ترتيب اشار اليه الشريف في شرح الكشاف وذكره ابن كمال باشا في حواشي الهداية قوله والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من الضرب انه مشتق من مصدره وانما اختار ابو حنيفة ومشايخنا على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا يعتبر فيه قوله ويجوز اقول الجواز يستعمل بمعنى العقلي وقد وصى الشيخ في الشفا بالمحافظة على التمييز بينهما واشار انه من عدم التمييز حلل كثيرة في حاشية التلويح للقرمي الجواز يطلق على جهة معان احدها مباح والثاني ما لا شرعا مباحا كان او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا او واجبا او ممتنعا او ما يستوي الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي

والخامس

والخامس ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو الاباحة ويجوز ان يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قول من قال ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول من قال انه مشتق من المصدر وقوله ونحو ذلك يجوز جره على ان يكون معطوفا على المثنى ويكون من قبيل التحويل اليه ويراد تحويل الاسم المذكر الى المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى المتكلم والمضارع الى الماضي ونحو ذلك وقوله وهذا اقرب اي التوجيه الثاني اقرب الى الحق من الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه قوله فان قلت لم اختار التصريف على الصرف مع انه بمعناه اه اقول ان ترجمة الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة ورجع يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجيء رجعا ولازما مصدره يجيء رجوعا ورجعى وقوله في بيان حقيقة التقسيم ان يضم الى مفهوم كلي قيود مخصصة تجامع اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد وان يكون منفصلا كما بين ان منه بخلاف الترديد فانه لا يلزم ان يكون منفصلا وقد يجري في الحقيقة لكنه في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او قاعدا وهنا فائدة وهي ان الترديد الانفصالي لا شبهة بالتقسيم لانه وارد بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا شبهة به الترديد الحملي اذا كان منطقيا يجري حقيقة او يكون مسورا اما ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه لا يرى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه ان قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا حكم الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في العرف والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون الا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقل وقوله ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها المصدر حقيقة بل الحاصل بالمصدر وقال الشارح في المطول ويستعمل الفعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به

بجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث ما هو مدلول المصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب
مثلا وقد يرد فان قلت على اي شيء يعطف ثم قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان
المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها
موضع مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على ما هو منوي اي الاسم اما ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا سائغ
شائع وقوله اما ثلاثي واما رباعي وهما بضم الثاء الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس
ان يقال ثلثي وربعي بفتح الثاء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث ورباع الذين لا تكرر فيهما على ما هو مذهب سيبويه
ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه فيهما يجوز ان من قبيل الاستعمال في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا الحال في السداسي
وغيرهما وقوله الحروف الاصلية ثلاثة او اربعة فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا نحو ضمن وبع واشباههما
لان الحروف الاصلية فيهما ثلثة وقوله اذا لم يبن منه الخ ولا الثنائي امتناعي فلان الاصل في كل كلمة ان يكون على
ثلثة احرف حرف يبدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا او الموقوف عليه اذ يجب
ان يكون المبتدا متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهوا توازيهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط
لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط
من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه
ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو
مرفوض بالسبعي وقوله او لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل الكلام منهم ابن هشام وقيل حرف
لزمان يستفاد منه التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ ولا معنى للنظر فيه ههنا واما كلمتا حيث وحين ما استعملتا
لمجرد التعليل بواسطة وقوعها موقع اذ وقوله بشهادة التتبع والاستقراء تقول قروت البلاد قروا وقريتها
واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو
قليلا لان الواو مقتضى المغايرة وهو عين معنى واما بالفاء فقيل لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف
وقوله ولم يتنوع الخماسي في الاسم اي يجوز في الاسم رباعيا وخماسيا للتنويع ولم يجوز سداسيا لخروجه
عن الاعتدال وكذا يتوهم انه ظاهر ان اذ الاصل كما ذكرنا ان يبنى على ثلثة احرف وقوله واياما كان فايا نصب
على انه خبر كان وما زائدة فاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بفعل يفسره الظاهر قوله
ولا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه اقول قوله لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل

العام

العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من
حيث من قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات
الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات
الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام لا يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويجرد عنه
اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه واذا كان ذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علما
به وتحققه في الذهن انما حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس
علما به وهذا بالنسبة اليه كالموجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علم به وهذا
بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق هو
حصوله بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات
الافراد الا ان كلا حصولي الذهني لما كان في الذهن اشتبه احدهما بالاخر وقوله فان مطلق الفعل لا يقال ذكر في
بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني
عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بفرق بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره
في شرح المغني قوله وكل واحد منهما اي من الثلاثي والرباعي اقول قوله لانه اما ان يكون باقيا الضمير في لانه راجع الى
كل واحد فصحة الحمل اما بتقدير مضاف في الثاني على ما هو الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى حذف
مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى اي اما ذو ان يكون او في الاول
اي كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اي كائن كما صرحوا به في قوله تعالى وما
كان هذا القرآن ان يفترى وقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى
وان المعنى ثم يعودون للمقول بمعنى المقول فيه بلفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في
الباب الثامن من مغني اللبيب واشار البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية
على ارادة المصدر المفعول من المصدر وصاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث
قال امركم بمعنى مأموركم على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازاني جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اي
المأمور بمعنى المأمورية قليل جدا وانما الكثير في صيغة المصدر وكلام ابو البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا

يعرف فيه الفرق بين مطلق الامر والامر المطلق

مما تجوزه يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول تقتضي عدم تجويز ذلك لغير ابي
علي وكذا قول بعض شراح الفاضل ان الباب في اصله ليس بقياسي وانه في المصادر الحقيقية لانه من باب الاختصار
ولما الفعل المصدر بما وان فطويل فلما عدل عنه صريح المصدر الى الفعل علم ان ليس الا اختصار مطلوبا وفيه
نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه في الحواشي السعدية للتفسير
بان هذه دعوى صحيح النقات بخلافها وقال في بعض شروح الكشاف ذكر المحققون من النحاة انما هو في حكم
شيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في بحث لام كي امتناع وقوع المصدر خبرا
عن الجثة لعدم كونه والاعلى فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليها فيجوز الاخبارية وان لم يخبر بالمصدر
مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره اولا يلوح ففيه حذف
المعطوف وابقاء العاطف وهو باطل صرح به في مغني اللبيب ونظيره قولهم انفعل هذا ام لا ان اصله ام
لا تفعل قلنا الحكم عليه بالبطلان عند محققي النحاة حذف المعطوف وما كان منه متعلق ان ظاهر جزؤه والمحذوف
ههنا جزؤه لا انف فلا يرد شيء نحو مثله قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر زججن الحواجب
والعيونا وقول الآخر علفتها تبنا وماء باردا فقولهم الشرطية بدرهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو
المعطوف بدون المتعلق قوله وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم قال الكهاشتي في شرحه لقائل ان يقول لو
قال كل واحد منها اما سالم او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما
او غير سالم متفق على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل
وفيه نظر فتامل قوله والامثلة نصر ووعد واكرم واوعداه اقول وهذا القول السكاكي وهي المضمرات الاعلام
المبهمات الخ ولابد من الواو لجامعه ولهذا اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والاعلام والمبهمات
الخ وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب حسبت وظننت اه لانهم صرحوا
فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو يداك يدان يد تجيع واخرى لاعدائها غايظة
بان حكم هذا القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتداء في تقدير الفك والاصل اي احدى يديك
كذا والاخرى كذا وقال الرضي ونحوهما عالم وجاهل لابد فيه من الواو لان المبتداء مفكوك في التقدير اي احدهما عالم
والآخر جاهل وقال الشريف في حاشيته عليه مراده تصوير الفك لانه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا
قولهم هم عالم وجاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف ترك العاطف بين

الاخبار

الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء وقوله
اما ان يقال من ان الخبر اذا تعدد المبتداء حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المص لان اشعار
العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى منه اذ حاله جوزه ابو علي
ليس ما ينبغي على انه قد صرح في تعليقاته على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم جوزوا في حلو حامض ان ضمير
المبتداء ليس في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع
بلفظ واحد قلت مز فانهم اعتبروا التعدد صورة اتحد حكما والفرق بالواو وعدمه لا يجدي نفعا لدلالة الواو
على تاكيد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العضد حيث قال وفي تجي الصفات هكذا امر وره اشعار
بالاستقلال لان تقديم الخبر اغنى قوله وفي نحو اه ظاهره في الحصر وما قال المحقق ابن كمال باشا من انه
لا اشعار في الواو باستقلال كل خبر على حدة ولذلك اشعر والكلمة او عليها عن القصد الى الاشعار المذكور
على ما اعترف به الشريف حيث قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختار او على الواو واشعار بان
كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من
الاحتمالين الاستقلال وعدمه والتعيين الى القرائن ولهذا النكت ومما حفظته انصح القولان تارة بان العطف
مشعر بالاستقلال واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجه ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف
واو العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك
اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو وقد رد بان حذف حرف العطف
باب الشعر بل قيل انه غير ثابت والآيات التي تدل ظاهرها على ذلك يحتمل وجها آخر كما فعله ابن هشام
في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا وما حكى ابو الحسن من اعط درهما درهمين ثلثة
وقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني فذلك ان يقول الاستدلال بما ذكر تمسك بالمفيد للظن
الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قال الشريف في موضع من شرح
المفتاح وقال في موضع آخر منه والدليل الظاهر يكتفى به في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشية
والتمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف سائغ
شائع في مقام التعديد والشارح ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوزه
بعض النحاة حذف العاطف اذا قامت قرينة عليه وفي جامع الشروح للبزدوي حذف العاطف طريقة

مطلب في حذف حرف العطف

بحث الجمع

جائزة عند صاحب التيسير وقول الرضي ان حذف الالف طفليس بعض ممنوع وخلوه من حروف العلة فان
قيل قد صرح به الادباء ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة الى لا نهاية بلا قرينة وما دونه الى الثلثة بقرينة
ومن العدد والحروف جمع كثرة اطلق على ما دونه بلا قرينة قلنا ان جمع الكثرة يطلق الى ما دونه الى الثلثة من غير
قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الاطلاق على ثلثة الى عشرة من غير قرينة
وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة
دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه
على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة كان او للكثرة ثلثة سوق اجمعوا
ان العشرة داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح المفتاح جمع الكثرة لا يراد به بطلاقه ما دون تسعة
وقول صاحب الترجيح وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمع
القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان او مؤنثا وافعل وافعال وافعلة وفعلة من الكثرة
وزاد الفراء فعلة وبعضهم افعلاء الكوفيين فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب
مشعر بان جمعي التصحيح للقلة مطلقا كان منكرا او المذكور في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة
اذا كانا نكرتين واما المعرف بالحرف اللام فلا وقال بعض النحاة الجمعان يشتركان بين القلة والكثرة
وذكر بعض النحاة المحققين من النحاة ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب
القوم انه قد يستعار احدهما للاخر من استعمال القليل في الكثير وعكسه وبقي ههنا فائدة نفيسة وهي
انه اذا لم يات للاسم الا بناء القلة كالرجل في الرجل او بناء الكثرة كرجل في الرجل فهو مشترك بين القلة
والكثرة ولك ان تقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة
كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح الشريف في بحث تعريف المسند من حواشي المطول انه مع
به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز
ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة بان مثل غلام زيد للاستغراق
قوله في صناعة التصريف اقول قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ الصناعة في ارادة
في المعاني الالفاظ حتى يقال فلان عني بما تكلم في هذا المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة
النحو ما ليس في اخر حرف علة ويظهر انه الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم
ثم السالم

ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين ومنهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله من
حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في احدهما والسالم ما سلمت منهما ايضا كما ذكر المص
ههنا وعند بعض الصرفيين لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس في اصوله
حرف علة وتضعيف والهمزة كما ذكر صاحب المراح قال صاحب المطرزية انما قال في ولم يقل الخ
ع علة مفيد للمقصود لانه الخلاف ايضا بين اهل الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف
معتبرا وليس كذلك اقول نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه لان المفهوم معتبر في الروايات
والقيود ومخالف انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب المهر بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر
في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكثي نقل شيخي عن شيخه ان التخصيص
يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار العلماء
قالوا التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في الغاية وغاية البيان في فصل الجنايات
من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في ضعة الاشباع فان
قيل لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى
بخلاف كلام رسول عليه السلام فانه اوتي جوامع الكلم فلو اقتصر فائدة لم تدركها الا برى ان الخلف
قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفوائد لم يبلغ اليها السلف بخلاف امر الرواية فانه يقع النفي
وقيل ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا وشرطه
ان لا يظهر اولوية للمسكوت عنه من المنطوق في الحكم ولا مساواته المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولوية او
مساواته يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس ولا اخرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون
للكشف او المدح او الذم او التاكيد ولا يكون المنطوق لسؤال او حادثة ولا تقدير جهالة او خوف او
غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت
عنه وقسموه الى مفهوم اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس والعلم منعه الجمهور وقال به ابو بكر
الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى مفهوم الصفة والايراد الصفة على كل قيد في الذات نحو سائمة الغنم
وفي الواجد وظرفي الزمان والمكان وغيرهما وقال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم
الشرط فهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض

مطلب الاحكام بيان

منه لا يقولون به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن شريح من الشافعية والى مفهوم الغاية
وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل تخصيصه ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من
لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البديع هو عند تمام قبيل الاشارة فلا مفهوم ولعل هذا هو المحل
لكلام التلويح في بحث القاضية هو التنقيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما
للمستثنى مخالفا للمستثنى منه عند جمهور الشافعية والحنفية منكر المفهوم والى المفهوم انما ذهب القاضي ابو بكر
والغزالي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التاكيد والى مفهوم العدد وانه هيهنا اي القول بمفهوم
العدد والقول بنفيه مرويان عن مشايخنا كما اشار اليه صاحب الهداية في باب جنايات حيث التأخير مزاحم والى مفهوم
مفهوم الحصر ويراد به عرفا النوع عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التاخير من متعلقات الفعل
والفاعل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدا بحيث يكون ظاهرا
في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم
زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديق خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولكن
على ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد الا
ان اعتبار ائمة الاصول مغاير لاعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف
المقامات والاعتبارات لم يختاروا اما اختاروه وان اختاره بعض وفوقه والالف يعني الحرف الهوائي الممتنع الابتداء
لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يتلفظ به
في اول اسمه كما فعل في اخواته اذا قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في
الابتداء الغلام لئلا يتعارضا ان قول المعلمين لام الف خطا لان كلامه اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض
بيان كيفية تركيب الحروف بل يراد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من
عند زياد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة
لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة **قوله** وفيه الحروف الاصلية **اقول** قوله قلوبيع وامثال ذلك لا يقال يذكر
مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لانا نقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب
شايع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح المفتاح في قوله كنحو الجمع بين اداة التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة
ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال باشا كانه غافل عن ان الكاف

للتمثيل

للتمثيل وقد قيل فائدة لفظ مثلا في مثله تاكيد ارادة التمثيل فان الكاف في مثله قد يجوز بمعنى لكلمة في قولهم الخفيف المطلق
كان زو قوله ولذا لما ابدل احد حروف العجمة حرف علة كضفادي وثعالي اصلهما ضفادع وثعالب جمعا ضفدع
وثعلب وسادس وثالي في سادس ثالث **قوله** واشار بقوله تقابل **اقول** قوله واشار بقوله تقابل
الى تمييز حروف الاصول ليس المراد منه قوله الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلي موقوف على المقابلة
بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول لزم عليها
الدور بل المراد منه اذا علم الاصلي والزائد بطريق من الطرق يقال الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف
الكلمة باسرها كبقاء حروف الضرب في متصرفاته او تقديرا كعين قلت وبعت والزائد ما سقط في بعض
بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كواو قعود فقدقق فعدّ ثم اريد تعليم المتعلمين والاطلاع على الاصلي
والزائد وجب ان يقال اذا زن لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس
كذلك فهو زائد وقوله ليس ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا من
افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روي عن صاحب الكشاف انه قال
في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج يأتي مطاوعه على الانفعال كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه
علاج كعدم وفقد لا يأتي في مطاوعه الانفعال البتة وقال في البيضاوي معنى ما ينبغي وما يصح وما يتسهل
له وقال ابن الحاجب ما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي
وفيه علم تمام في علاج نظر وقد يراد من لفظ ينبغي يجب ويراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في التقدير
وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن الامر اذا صرفت عنه والمستثنى مصروف
عن المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته سمي الاستثناء استثناء لان الاول ضاعف با
بالثاني فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا كان بالاثبات وفي الاصطلاح
اخراج الشيء من الشيء بالا او باخواتها معنى قوله يستثنى الزائد لانه يخرج الزائد المكرر للتضعيف
كالراء في كرم واحمر او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان المزيد لهما حكم الاصلي في التعبير
وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وما قبلها اصل فقصدوا التنبيه
بوزنها بما قبلها على ان غايتهم بالثاني كغايتهم بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول واما في الالحاق
فلان غرضهم بالمزيد جعل الكلمة مثال باب موزونة ذلك الباب اصل كدحرج في باب فعلل

٤

مطلب معاني بعض الحروف الاصول للكلم ينبغي

مطلب في ما اشتقاق الاستثناء

فلا فائدة في ذكره ان يتنبه على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء للشهرة وقيدنا الزائد بالمكرر لان
الزائد للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن ترك لظهوره وقوله ولان الميزان هو الفاء والعين
واللام وان فك تركيبه ليمكن جعل وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة نحو ضرب وعلم وحسن وقوله لانه اعم الافعال
يحتمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كما عم الاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان له مساو والثاني الجمع وهو الظاهر قوله
الراغب جعل لفظ عام في الافعال كلها وهو اعم من فعل وصنع كما مر في الا انه اراد نفي اعمية فعل وفيه ما لا يخفى
وقوله المخففة اي خفيفة فعل لان الفاء حروف رخو يجري فيه النفس حال خروجه عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد
يحتبس فيه النفس عند خروجه عن مخرجه وقوله ولمجيء جعل بمعنى آخر اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب لمعان بمعنى
الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته اسود وبمعنى
التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم اناثا وبمعنى اخذ وشرع كقولك جعل الشيء
اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى الغى كجعلت بعض متاعي على بعض وبمعنى
بعث كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون وزيرا او بمعنى قال كقوله تعالى وجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى
انا جعلناه قرآنا عربيا وبمعنى ايجاد شيء من شيء وتكوينه منه كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم
على الشيء حقا كقوله تعالى انا جاعلوه من المرسلين او باطلا كقوله تعالى ويجعلون لله البنات وبعضهم بعض هذه المعاني
في بعض قوله ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الكلية والا فلكل حرف مخرج يخالف
مخرج الآخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا تنافيه شمول غيره اياها
لكن اذا طلب لهذا الوجه وجه على غيره فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل
من باب علم قوله واما الثلاثية المجرد اقول كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل
لزوم الفاء بعدها لا يقال قد استغنى عنها في قوله واما القتال لا قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة كقوله تعالى من
يفعل الحسنات يشكرها ولا يقال قد حذف في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول
الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعه الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح
استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى عنه غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال بعضهم ان
الفاء في جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف
القول وانقلبت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء

بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى واما الذين آمنوا بالله
واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو قوله تعالى واما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك و
والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل والصحيح انه
لا يلزم ذكر المعادل لفظا ولا تقديرا لصحة ان يقال اما انا فقد فعلت كذا وتركت ولورودها في اوائل الكتب
وقد يأتي لتفصيل ما في نفس المتكلم من المجمل واملاء واقع الاسولة والتوهمات المقدرة فتفصيل المجمل السامع لا
المتكلم والكلام ذكره علاء الدين البستاني في شرح اللباب وقد يأتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما
التأكيد فعل منه ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب
ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل لفائدتين بيان كونه توكيدا
وانه في معنى الشرط وقوله ويتنافيه التمثيل الخ اجيب عنه بان فاء الهمز في بعض النسخ فكانه من الناسخ وبان المراد
مجرد التمثيل بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا منافاة فيه شيء لعدم انحصار حرف الحلق
فيه قوله ولا يخفى ان يكون ماضيه الخ اقول قوله فتحهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد
على حركة كباء بكر او على حركة مجاورة كميم عمرو او على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة في قصد
هذه الاعتمادات تعذر التكلم ولذا التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وسائر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء
بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحروف وتوقف الشيء على ما
يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكن الابتداء بالحروف من غير الحركة وانه محال
وان المراد بالابتداء الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء
بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الاحكاية
عن لسانه واذا استقرت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لاستماعه في لغة الخوارزم الا انه غير
في لغة العرب وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل هذا لا يخلو عن دور فالاولى ان يقال لاستلزام سكونه
اختلاط الابنية وقوله وهذه جارية في كل اسم او فعل على مكسور العين وعنه حروف الحلق شرط لجريان اللغات
الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط يجري الثلث منها

مطلب ان الشرطية

فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق بقا علِم عَلْم عِلْم عِلِم ولا يقال علْم
بكسرتين كذلك كتِف كَتْف كِتْف كِتِف ولا يقال كِتِف بكسرتين وكل اسم على فعل عينه حرف حلق يجوز تسكين
عينه وفتحه كشَهْر وشَهَر ونَهْر ونَهَر وشَعْر وشَعَر ونَحْر ونَحَر الا في مثل نحو فانه لا يجوز فتح لانه يؤدي الى الاعلال لتحركه
فتحرك على سكونه **قوله** فان كانت ماضيه على وزن فعل اه **اقول** قوله فان كان ماضيه على فعل مفتوح
العين فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح الادباء ان ان لكونه لتعليق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه
الا فعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان الجملتين انما جعلت كلتاهما او احديهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان
تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا
معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقدم ولكن قد يستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاؤه على معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل لقوة دلالته على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد منه من الخبر فلا
يستفاد الا الزمان الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو
زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك
سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال
مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض
المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام
وقوله واعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي الا
صابة وفي الرزق مجاز فان نصرة الغيث الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية واحداث

نضارتها

مطلب في ضرب المثل

مطلب تشبيه وساوي

نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظه له فارادة الكل من هذه الصور بين غير معقول
كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما وقوله الغيث الارض المطر يقال غاث الغيث الارض اصابها وبحيا يسح النبات
والسيح عينا وقوله وضرب مثلا كذا اي تبين قال البيضاوي وضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم واصله
وقع شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء على آخر ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره
كضرب الشيء باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدراهم اعتبارا بضربه بالمطرقة والضرب في الارض
الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيهها بضرب الخيمة قال الله تعالى
ضربت عليهم الذلة اي التحفتهم الذلة التحاف الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه
بالثلث اي يأخذ منه شيئا لحكم ماله فيه الثلث فلا وجه لما قيل انه شبه في الدوق والبيت حقيقة وفي السير مجاز ويحتمله
يحتمل احتمالا مرجوحا والمثل بمعنى النظير يقال مثل ومثل شبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظر اخص من المثل والشكل
المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه ويباريه وقال الطيبي المثل اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة فالمماثل
يشاركه في الجوهر فقط والشبه فيما يشاركه في الكيفية فقط والمساوي فيما يشاركه في الكمية فقط والشكل فيما
في القدر والمساحة فقط والمثل جامع في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول السائر المثل مضربه بمورده في
ولم يسيروه ولم يجعلوه ذلك القول مثلا الا اذا اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه ما وقع عليه قال الميداني يجتمع في
المثل اربعة لا يجتمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية في
البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت عجيبة الشأن وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل
له ورفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف
انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والامتناع عن ادراك المعاني
الكلية فاذا تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة اذعن له وانقاد ولهذا قيل المراد لهذا كثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء
والانبياء وفشى في الكتب الالهية **قوله** ويجيء مضارع فعل مفتوح العين **اقول** اذا كان عين فعله او لامه فان
قيل لم يعتبر وجود حرف الحلق في الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو امر يأمر فلا يلزم الثقل او لان
الساكن كالميت فلم يعتد له في الاصل وقوله ونحب ينحب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا رفع
صوته بالبكاء ونحب البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون نحب بالجيم اذا براه وهو ايضا من باب
ضرب وقطع على ما نقله الازهري وقوله وجأ يجأ ويجو ايضا وجأ وجئه كجيء وجيئة كشيعة وهي الاسم ايضا

على ما في القاموس وعلى ما في المختصر هي اسم لا غير وقد فتح واستعمل جاء لازما ومتعديا بنفسه وبالباء تقول
جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت
وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجيء جاء بمعنى تغيير الشيء على صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك
قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنه حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يسئل منهم الرجوع الى
الحق واجرته تعديته هنا الى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنه وجعل قفيزين حالا وتقديره ليس
المقصود الاخبار عن البر بالمجيء في حال كونه متصفا بهذه بل حصوله على هذه الصفة وقوله ومتى اسم ارتباط
كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل وقد يكون جزاء او الفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيله
منزلة المصدر كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملا اي حينه وزمنه مستعملا في اي زمان وقد يجيء بمعنى من كقولهم
اخرجها متى كمه اي من كمه وبمعنى في كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط قوله وهي اي حروف الحلق
اقول اي في قوله حروف الحلق ستة وقيل وهي سبعة وهو مذهب سيبويه وابي الحسن كثيرة منها ما ذكر
وواحدة الاخرى الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة
حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في مخارج الحروف وصفاتها
وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم
ما قبلها والياء الساكنة المكسورة ما قبلها وتسمى هذه الحروف اللين والهوائية وقال مكي وزاد عليه الخليل معها
الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون
الهمزة لانها اصوات لا يعتمد على مكان حتى يتصل بالهواء بخلاف الهمزة وقوله لان مخرجها اقصى الحلق وانما سميت
هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت
معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز
صوت عن صوت آخر مماثل في الحدة والثقل تميزا في المسموع قيل ولو كان مثل عينه الصوت مما يسمع كما اشار
الباش رح في شرح المقاصد انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف لا عارض ولا معروض بل مجموعهما وهذا
انسب بمباحث العلوم العربية والصوت قيل ماهيته وابنيته غنيتان عن البيان وبعضهم عرفوه فمنهم من
قال انه جسم خاص من الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع
ومنهم من قال تموج الهواء والكل منظور فيه ولا شيء منها بمسموع وكل صوت مسموع وذكر الجعبري الصوت
بهواء متموج

بهواء متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء بسبب تموج ذلك
الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون بعد سكون بسبب القرع الذي هو الامساك بعنف او القلع الذي
هو الانفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول القسطلاني في لطائف الا
شارات ان الصوت هو الحاصل من دفع رية الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم الهواء الساكن
فيحدث من قرع الهواء المندفع عن الرية تعريف الصوت الخارج من الفم على رأي الحكماء وقال رحمه الله والذي
عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث
ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم
مخرجه الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين وقد انطبقت احديهما على الاخرى وقوله والبواقي
على هذا الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو من وعلى واشباههما
مؤنثات سماعية واما جمع باق بناء على كون تأنيث الحروف باعتبار التأويل باللفظة والكلمة على ما
قيل وعدم التأويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا وصفا اذا كان في غير ذوي العقول يجمع
على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع مما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيجيء بجمعه وقال ابن مالك
في شرح الكافية ان فيه لو وقد اطرد فواعل في فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ مطردة
نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ فلا حاجة الى ما قال الشارح في التلويح
ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس فلانه شيء لا يكون في المؤنث فلا يخاف فيه
اللبس واما هوالك فانما جعل جاريا في المثل يقال هالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجيء في الاشعار
ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ومنه هنا بيتين قف وما قيل في شعر فوارس هوالك
ونواكس انه جمع فارس وهالك وناكس على تأويل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب
خلاف الشرح حيث قدم الهاء المهملة على العين المهملة ومكي حيث قدم الخاء المعجمة على الغين المعجمة قوله
ثم استغفر اعتراضا اي اقول قوله فاجاب اي اعترض اضمر الاعتراض واومى اليه بتصحيح الجواب
من قولهم استشعر فلان خوفا اي اضمره والجواب يستعمل في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية
باعتبار ان فيه معنى الاستفسار وقوله آبي اي شاذ مخالف للقياس اي سؤال كان وجوده قليلا او كثيرا
لانهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق

بين الشاذ وان ندر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو
الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فتأمل فان قيل كيف
ابى يأبى شاذ مخالف للقياس وقد قال في المطول ان ابى يأبى شاذ وعور واستحوذ فقط شاذ وآل
ومال وما اشبه ذلك ليس من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكان
قال القياس كذا الا في هذه الصور اجيب بان يكون هذه الامثلة من الشواذ المخالفة للقياس بالنظر الى القياس
القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة المتأخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياس واستحسان
كذلك عند البلغاء قياس واستحسان فجميع ما جاء على خلاف القياس الاصل على موجب الاستحسان وقوله وارد
في افصح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن في القاعدة الثامنة من مغني اللبيب ان اسم التفضيل لا يضاف
الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل واي لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد
افضل الرجل وان تريد ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كونه لا منه للجنس فقط
فقول شارح مختصر الوقاية تصحيحا لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام
زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى اجيب بان المضاف محذوف والتقدير افصح
افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد احسنه اي احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واي ينتقض
بقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله عم
كل ذلك لم يكن في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وايضا ينتقض
بتلك الامثلة قولهم لفظة كل ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذ المراد في كل منها الافراد وبحديث
حديث ابي موسى قالوا يا رسول الله اي الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اي الاسلام خير و
بقولهم اي بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الثاني بمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين السبكي في شرح
منهاج البيضاوي عن الآية والحديث الاول ان اللام فيهما للجنس والمعرف بجنس في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن الا
شكال اسم التفضيل ايضا ولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني والشعر ان الاسماء الثلاثة
والضماير على ما في حواشي العضد حكمها حكم مرجعها ومرجعها في العموم والخصوص والمشار اليه هاهنا
متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير او لعمومه بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل
والكثير كذا ذكره السيد وقال في البديع مرادهم ان الكل الداخلة على المعرفة توجب العموم الافرادي في اجزائها

بتقدير

بتقدير جزء منكر والمعنى في قولهم كل الرمان مأكول كل جزء من اجزاء الرمان مأكول والجواب عنه اي نأمو
الجواب عنه افضل اي اي ذوي الاسلام واي خصاله واي درجاته وبقي هاهنا بحث وهو ان فصاحة الكلام
خلوصه عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا
يقبل التشكيك والتفاوت بالزيادة والنقصان كالقدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل
التفضيل الزائد في الفصاحة مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل على الابلغ والاخفاء في تفاوت البلاغة
بالزيادة والنقصان وبحمل على التجريد عن معنى التفضيل وتأويل بالوصف كما يدل عليه قوله في الجواب في كلام فصيح
هذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون مع واحد من الامور الثلاثة اللام والاضافة
ومن ضع كونه سماعا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عن غير المبرد على ما صرح الرضي فان قيل على تقدير التجريد
ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدتها المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا وقوله القياس
ان القانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وقوله دون الاستعمال اي من وضع الواضع يقال هذا اللفظ
مستعمل اي موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اي موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق الملزوم
وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه
قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادنى البعض من البعض ودونك هذا اي خذه من ادنى مكان منك ثم
استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز
حد وتخطي حكم الى حكم ولا اخفاء في انه سقط بالاتباع المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف
وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل
بمعنى قدام الشيء بين يديه مستعارة من معناه الحقيقي الذي يناسب اعني ادنى مكان من الشيء يأباه كلام
صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر مجيء دون بمعنى قدام ولم يعده من المجاز لان دأبه في الكتاب المذكور تفصيل
المعاني المجازية عن المعاني الحقيقية بتصديرها بقوله ومن المجاز ويجيء بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس
موقوف ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى
غير وقوله وقسم مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال كيف يكون قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف
القياس كما اشير اليه في التعريف السابق حتى يصير ثلاثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا
ثم معنى مخالفة الاستعمال قلته وذكر المخالفة على سبيل المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في

وصحبة او صحبة ضده على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قولهم بعضهم في جواب من قال انك
لبسط الشهادة لم تجد عنه وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا
لي جبة وقميصا والثاني كقوله تعالى صبغة الله تعالى مصدر مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر
النفوس والاصل فيه ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم
ان يكون المشاكلة بالنظر الى السابق فان السكاكي صرح بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك
ان المشاكلة صح من قبيل المجاز والعلاقة فيها التفاوت والخيال كما حققه في فصول البدايع لا الوقوع في الصحبة
كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح
الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة ولا مجاز ليس بظاهر وقال الزمخشري هو فن بديع من كلامهم وطراز
عجيب على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح البيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة بين الطبخ و
الخياطة ولا تحول الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يكن التقصي ما عيب على ابي تمام في قوله لا تسقني ماء
الملام البيت وقوله وهذا لا ينافي التقسيم الحاصر في قولهم اللفظ يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره
وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ المدلول بمجرد لفظ المصاحب وموافقته اياه من غير نظر الى المعنى
ولان افاده لا بالقصد الاولي ولو اتفق المعنى المجانس في بعض الصور كجزاء سيئة سيئة فان الثانية وان كانت
مسببة عن الاول لكن غير منظور الى كونها مسببة في هذا الباب ولا يصلح ان يكون سببية الاولى علاقة المجاز لانها
قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل والمشاكلة مهمة في كلامهم حتى حملهم
الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غيروا كثيرا من كلامهم
عن قوانينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام الا الله توطأ الحبالى [illegible] والقياس الحوامل لانها جمع حامل
وقولهم لا بته الغدايا والعشايا والقياس الغدوات وقولهم عندما ساءه وناءه ارادوا اناءه لانه لا يتعدى و
قولهم هنأني الطعام ومرأني وانما هو امرأني وقول الزمخشري في ديباجة الكشاف عناة وعتاة والقياس
عنى وعتوى وقوله عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه عليه السلام استعمل ماضي
يدع فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بنت العم [illegible] ترجح على بنت [illegible] ان [illegible] خطأ محض ليس

بشيء

بشيء وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا تشاكله
ح قوله لا يقال ابى يأبى لامه حرف حلق الى اقول قولا ابى يأبى وقد يقال ابى يابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما
كان في لام اصل ما كان بمعناه حرف حلق فكان فاؤه حرف حلق ويقال ابى يأبى مقلوب بأى يأى فكان عينه
حرف في الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوي وقوله ولئن سلمنا انها من حروف الحلق على ما ذهب اليه الشاطبي
والسكاكي وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبي جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه وجعلها
السكاكي بينهما قيل ومعنى جعلها اياهما من مخرج الهمزة ان مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل ويبقى فيه ان سلمه
هذا بناء في جعل هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه اشار الى المذهبين اذ ذهب الى ما ذهب اليه
المحققون من ان الالف والهمزة حرف واحد او عدها بفتح العين لاجله كما ذكر وقوله لا يجاب ان يكون الفتح لاجلها
للزوم الدور الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة او بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب
ويسمى دورا مضمرا والجار يردي اشار الى دفع الدور بان يقول كانهم لما علموا ان الباء تقلب الفا على تقدير
فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون فتحها مع حرف الحلق قوله واما قلى يقلى بالفتح فلغة بني عامر اقول قوله
واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح الكثير في المضارع من باب ضرب كذا صحح بعض نسخ التجنيد بهذا الكتاب
وقد وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعده بعضهم بلغات طي وليس بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذكره
ابن الحاجب وذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن
ويهلك بفتح اللام بناء للفاعل ثم قال وهي لغة ابى يأبى وذكر في آخر حم الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم
الفاسقون بفتح الباء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك ثم وصف الكسر بالفصاحة نظرا الى الفصاحة
لا تطلق الا على معان مخصوصة لا توصف بتلك المعاني الا المفرد والكلام والمتكلم اللهم الا ان يحمل على المعنى
اللغوي وهو الظهور او يقال الموصوف هو المفرد او المتكلم والكسر اسناد الى السبب قوله وا
اما ركن يركن فمن تداخل اللغتين الى اقول واما ركن يركن فعده صاحب الكشاف من الشواذ قوله وان ماضيه
على وزن مفعل مكسور العين اقول قال الخوارزمي في شرح المفصل هذه الابواب الثلاثة اي الاول والثاني
والرابع دعائم الابواب لا سيما فعل يفعل بفتح العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل
ولم تدر اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي ان يجيء على يفعل
بكسر العين وباب اللازم ان يجيء يفعل بضم العين وقد يجيء هذا في هذا وهذا في هذا وقوله الا ما شذ استثناء مفرغ

مطلب ابى يابى

دور

مطلب قلى يقلى لغة بني عامر

والمستثنى عنه محذوف تقديره في فعل مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في موضع
النصب جميع المواضع الآمات وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل لانه غير
مشتغل عنه بمستثنى منه فعمل في المستثنى ولا يكون الا في اللفظ الا في النفي وقيل المستثنى يجب
الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى مرفوع على ظاهره اذ الفراغ
وصف لموجب الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد
يقع في غير الفضلة نحو تحرك الا كله الا سفل في الاكل واعترض عليه الدماميني في شرح المغني بان نفي الخلاف في
هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفي الخلاف المعتد به فالسهو في مقابلة لابن اخت خالة واعلم انه قد
يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اسمية كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ
باعتبار الصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا
كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي صفة والا جود ان يكون
حالا عند من يجوز الحال عن النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون
بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد كذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البسطامي في حواشي شرح المفتاح للشريف
في الاجرام ثم قال ان نبدل عن ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال صرح العلامة ببدلية لا بعض
بتفضل منه شبعه وجوز الرضي وصاحب الكشاف وغيرهما كون الجملة الاستفهامية بدلا من المفرد واما فعلية
وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا
يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال مما لا يقارن مضمونها بمضمون عاملها الا على تاويل العزم والتقدير وجعل
المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا فشرطه قد نحو فانلس الا قد عبروا او ماض
اخر يتقدمه نحو ما انعمت عليه الا شكر او مضارع منفي كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا وفي معنى
النفي نحو انشدك او انشدتك الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه مؤول باسم والمعنى ما اطلب منك
شيئا الا فعلك فكلمة نشد تدل على الطلب ووجه التعدية الى اثنين انهم ضمنوا معنى ذكرت او لانه بمنزلة دعوت
حيث قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو
من باب تضمين المثبت معنى المنفي ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون انه يجوز ان

يضمن

يضمن حافظون معنى النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لو لا علي لكان انه ضمن لكان معنى
النفي كانه قيل لما كانوا على الاهلاك وقد يوجه بان الا نقض معنى النفي الذي ضمنه القسم لانه اذا حلفت
غيرك بالله فقد صيغت الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك وبقي هاهنا فائدة
وهي ان الا قد يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة العاطفة في ان الاسم بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك
منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها منكر او شبهه والمراد بشبه الجمع المنكر
الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا واشترط
ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء بان يكون تابعا لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد
تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفرا وابو عبيدة وقد تكون زائدة
قاله الاصمعي وابن جني وابن مالك **قوله** واما فضل يفضل **اقول** ان معناه من الفضلة والزيادة لا من الفضيلة
والغلبة في الفضل الان الثاني ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح
وكل بعطية لا يلزم من يعطى يقال الفضل **قوله** وان كان ماضيه على وزن فعل الخ **اقول** رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير الماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها
بها والضمة لها مزيد اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي لم
يسم فاعله نائب لما وضع هذا الباب وهي الصفات اللازمة للزوم وهو في الحقيقة الضم الغير المفارق فاختير
في اللفظ ايضا الضم للتناسب **قوله** ويكون لافعال الطبايع اي الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة
في الشيء التي لا شعور لها يصدر عنها وبكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد وقيل الطبع في اللغة السجية
اي الخلقة التي جبل اليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة والطبايع بالكسر مثله وسجيته وقول بعض الافاضل
ان الطبع قوة النفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر وتريب فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فالطبع اعم مطلق من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدا الحركة سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا
كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدا الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق في
الحكمة والطبيعة ما يكون مبدا الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبدا الحركة الها بطة من غير شعور كذا قال
الامام في شرح الاشارات وقال الشريف الجرجاني قد اطلقوا في الاصطلاح الطبايع والطبيعة على الصورة النوعية
وقالوا الطبايع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تخص بما يصدر عنه الحركة

مطلب في الفرق بين الطبع والطبيعة

والسكون

فيما هو اولا بالاة من غير ارادة ثم لبس المراد بالجنس ما يمكن اكتسابه بالذية من صفاء اللون ولين اللمس
ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى
الطبيعة اذ لا يختلف ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية يقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال
او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم نقيض اللوم وهو جامع للخصال المرضية فالذات ببذل النفس
فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر
هو ايتاء الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلا وشرعا
وتقودها فيعد من الكيفيات النفسانية الخليقة واراد بقوله ونحوه الصغر والكبر المراد بهما البس عظم الهيكل وقصره
اذ الصغر قد يلزم اعظم هيكلا من الكبر بل المراد التفاير الظاهري الذي يعرض الشيء صادرا عن الطبيعة لاختلافها
باختلاف الاحوال والاوقات وقوله ولا يكون الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون متعديا ولازما الا هذا الباب
فانه لازم لا غير وعليك التتبع للامثلة في موارد الاستعمال وقوله وشذ رحبتك الدار والاصل رحب بك الدار
فحذفوا الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرف بكذا شرفت كذا لا
يكون متعديا فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي اي هو ملتبس وقد يقال الكسائي ان يلحق تعدية لتضمنه
معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي وسعكم شاذ ولم يجئ في الصحيح فعل بضم
العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائي في اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك
لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا قوله واما الرباعي
المجرد افول اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا او بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او
موازنا يكون متعديا ولازما وكن على التقرير في موارده وفعلل قد يضاف في اسم رباعي لعل مستعمل كقرص
القوس اذا حضره ومحاكاة المسمى كعقرب الشيء اذا القراه كالعقرب وجعله في شيء كقفصل الطعام وعصفر
الثوب والاصابة مسماه كعرقبه اذا اصابه عرقوبه ولا اصابة بسماء كعرضه اذا اصابه بعرجون ولا طعامه
مسماه كعلجت الشجرة اذا اخرجت عاليجها والاختصار الحكاية كبسمل وحمدل وحوقل وسبحل وحمدل و
جعفل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله فداك ذكره في شرح التسهيل
وقوله لانه ليس في الكلام اربع حركات الخ فان قيل هذا منقوض بنحو هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط بالضم
لعين المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف للتخفيف وقوله ملحق

بای باب رباعي المجرد نحو جورب تقول جوربته فتجورب البسه الجورب فلبسه والجورب معرب والجمع الجواربة
والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلببت اي لبس الجلباب وهي الملحفة وبيطر اي عمل البيطرة البطر وهو الشق وبيقر
يقال بيقر الرجل اي هام بالمقود وترك قومه بالبادية والبيقرة اسراع نطاطا الرجل رأسه وهرول اليه والدولة ضرب
من العدو هو بين المشي والعدو كذا في الصحاح وشريف والشريف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده
فيقطع تقول شرفت الزرع اذا قطعت شريافه فان قيل لم لم يحكم على اخرج لانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدرهما
لانه يقال دحرج دحرجا يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون
الفعلال المجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا براهاشا وتحنظابا وعربادا بل برقشة وحنظبة وعربدة يقال برقشت
الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وحنظبة اي حمقه ورجل معربد يؤذي نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق ولان
اشتراط توافق المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية للابعاد
في تعريفات اللفظية واعلم ان الالي في جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر موازنا له في عدد الحروف و
في الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال ~~لاخر ولا الاخر~~ في غير الاخر ويجعل ذلك
الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به فيعامل الملحق معاملة الملحق في احكامه من التصغير والتكسير
وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد هاهنا ولذا جعل
ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات
ولذا حكموا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق له في الحركات
والسكنات لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان التاء
وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقع في الاصل بعد الفاء والعين
وليس في الفرع نون في موقعها والفرق بين الاصل ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به
مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس واجلبب وجلبب
تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس وبين الملحق والمتشعبة ان زيادة الحرف في
المتشعبة لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ اخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وقوله
وقوله ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اي الحاق الفعل على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قالوا ابو

ابوشامة في قوله بدأت بسم الله في النظم ان الاجلال في التعظيم وقال صاحب الكشاف في وعلم آدم الاسماء
ان الاصل اسماء المسميات وجوز في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة ومنعه ابو حيان
قال وبعضهم فان الجحيم هي المأوى وليس اللام بدلا من الاضافة وفي المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بنحو الغائب
في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا هو مذهب الكوفيين على ما في شرحي الكشاف والمفتاح للشريف وبعض
البصريين وكثير من المتأخرين ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة او معنى انه
الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما مذهب البصريين وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل
ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك
الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق
لانه جامع الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر قوله واما الثلاثي المزيد فيه اقول
قوله لئلا يلزم اه يرد عليه مثل الاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل قوله واعلم ان الحروف التي تزاد له اقول
اعلم ان زيادة الحرف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر والتعويض كتاء زنادقة والتفخيم
كميم زرقم وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب وللالحاق كباء جلبب والامكان التلفظ كهمزة الوصل
قوله حروف سألتمونيها اقول اعلم ان الحروف الزوائد هي التي يجمعها قول الشاعر يا اوس هل نمت لكم با نا سهو
فقال اليوم تنساه او سألتمونيها او انا سليمون او وانا ه سليمان او آنست مولها او امان وتسهيل
وقوله هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمانا حكي ان جار الله العلامة سئل عن الزوائد
فقال هويت السمان ثم سئل مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر الى لطفه و
حكي ايضا ان الاخفش سأل عن هذا كان المجيب سليمان لهذا السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه
قال هويت السمان فقال الا سائل عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال
فغضب الاخفش وقال بها اجبت فنسيت ولم تفهم معناه ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي ايضا ان ابا
العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني عن آخر الزوائد فانشده هويت السمان البيت فقال له الجواب احكي
الله فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان في المصرعين وليس المراد من كونها زوائد انها
يكون زائدة الا انها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير
الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها وقوله الا في الالحاق التي هو على وجه يكرر الحرف نحو قردد ودلعا

زيادة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا من حروف سألتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره
قوله اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث قال علاء الدين البهلوان في حاشية
المطول على وفق ما في كشف الكشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد تقرر ان كان
التامة معناها ان تدخل على الاحداث دون الاشياء هذا قول حسن الفارسي والحق انه يدخل على الذوات
اذا وجد فيه نكتة وكذا ذكره في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة قوله الاول من الاقسام
الثلثي اه اقول قوله الاول اصله أوأل على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين مهموز الاوسط
قلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغمت بدليل اول منك وجمعه على اوائل واول من اول قلبت
همزته واوا وادغمت او ووأل على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع
على اواول لاستثقال قالوا هو كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا ويقول في تصريفه الاولان
الاولون الاولى الاوائل الاول والاولى بنات الاول ويقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو
الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل كحسن ولا
مما استعمل منه اسم كاحسنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحسنك اي ذو حسن اشد من حسنك غيره
وانما يظهر وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي جريء فلما جرم
لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي
دليل على انه ليس اسما كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين
مع الجر لخفاء وصفيته كما مر كقول علي رضي الله عنه احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف
المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني
لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول وقت عدوها وبما ذكرنا تبين ما في ذكره الفواضل حيث قال
ويقولون ابدا اولا والصواب ان يقال ابدا اول بالضم كلمة قول الشاعر المذكور وانما بني اول هاهنا
لان الاضافة مرادة فيه وتقدير الكلام ابدا اول الناس فلما انقطع عن الاضافة بني كاسماء الغايات
التي هي قبل وبعد ونظائرهما ومعنى تسمية هذه الاسماء بالغايات انما جعلت غاية للنطق بعد ما كانت مضافة
وبهذه العلة استوجبت ان تبنى لان آخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة

لا يكون الا مبنيا وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند
البناء الذي خالف حركتي اعرابها للعلم بانها مبنية لا معربة على ان اول اذا اعرب بلا ينصرف لانه
على وزن افعل فهو صفة ولهذا قالوا لكان ذلك عاما اول ما رايته هذا اول من امس ولم اسمع صرفه
الا في قولهم ما تركت له اولا ولا اخرا فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا
الكلام بمعنى ما تركت قديما ولا حديثا انتهى وعلم ان المخطي مخطي قوله وهو ثلثة كافعل له اقول
وقول افعل ومصدره يجي افعال الا في اذى فان مصدره اذى وازاه وازية ولا تقل ايذاء كذا
في القاموس نعم قد جاء في مصنفات الثقات لفظ الايذاء او الاعتذار بانه من قبيل اطلاقات المصنفين وما لهم
في استعمالاتهم كاستعمال قط في المضارع المنفي واما منفصلة مع اهل وادخال اللام على غير وجمع بين النفي
والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون
ليس لهم بيان اصلي ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمل الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره
صاحب الكشاف حين استشهد بشعر ابي تمام في مجي اظلم متعديا ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف
في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح
السعدي من ان الوكادة بمعنى التاكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب وليست من لغة العرب
الا ان المهرة في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء الدين هذا في شرح اللباب الاعراب حيث قال الرضي وربما
كان مضافه غير حال في كلام من لا يوثق بعربيته ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مضافة الى
المنفصل حيث قال الى ان كتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث
فسر قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق بعربيته خطا من ان الوجه ان يجعل
استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة واخلفهم
من اخلفه زيد بمعنى جعله زيدا خليفة له لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمص
بانه وجده ثم قال ونظيره الحكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق ما
قال التفتازاني في الحكم ان استعمال الثقات الا نظير المعاني يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب
النهاية في اخراد باب الفضة من شرح الهداية ان الاناءة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد في كتب المتداولة
بل هي مستعمل فيها بمعنى الرجوع ومنه هذا اخذ بعضهم من استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن ليس موضع مواخذة

لان

لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وتجربها
وكفى به صحة في اللغة نعم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو
افصح وذكر في الاساس ايضا بنية مناني والسنة وقوله بزيادة الهمزة قال الرضي في شرح الكافية
اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى لانها اذا لم تكن لغرض لفظي كانت في الالحاق ولا معنى
كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان قال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك ما يقال ان الباء
في كفى بالله ومن في ما من اله زائدتان لاما لم يفيدا في الكلام فائدة زائدة سوى تقوية المحصل وتاكيده فكذا
لا بد في الهمزة في افال من المبالغة ثم قال والاغلب ان يجي هذه الابواب مما جاء منه فعل الثلاثي وقد يجي مما لم
يات منه ذلك نحو الحمه والشحم وجلد وفرده ابحر المكان واستنوق الجمل وذنب ومن تحو قوله وهو للتعدية غالبا
وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في معنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل فمعنى وبابه انك
اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا جيئت بالهم وصيرته فاعلا
لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد
واخرجته فمفعول اخرجت هذا الذي صيرته خارجا فمعناه ان تجعل الفعل للفاعل صيره من كان فاعلا له
قبل التعدية منسوبا الى الفعل ليتناول ولو قال وهو غالبا يجعل الشي ذا اصله لكان اعم لانه يدخل فيه
ما كان اذا اصله جامدا نحو ابحى قدره اي جعلها ذات طاء وهو الابراز واجدا اي جعله ذا جدي واذهبه اي
جعله ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل الشي نفس اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشي اي جعلته هدية وهدبا
كذا في شرح الرضي للشافية وقوله نحو اغد البعير والغدة هي التي في اللحم والواحدة غدة نحو غدة البعير طاعون
ومن افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان
الشي ليس بحصوله بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول
اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان
افعل هذا للحينونة وكذا اضرب والنخر واحال الامر واراب واجذ وابشر واخط كذا في المفصل وقوله
لوجود الشي على صفة معناه لان وجد المفعول موصوفا بصفة مشتق منه اصل ذلك الفعل وتلك الصفة
في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا او في معنى المفعول ان كان متعديا
نحو احمدته اي وجدته محمودا او ما قيل لهم الحمد لكم اي وجدتك مقحما فكان افعل فيه منقولا من نفس افعل

كقولك في التعجب اعطاك للدينار وقوله وللسلب كون الهمزة افعل للسلب والازالة سماعي وقوله نحو
اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال الجوهري العجم النقط
بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا ولا تقول عجمته مخففا ومنه
حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف سائر الامم ومعناه حروف
الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اي من شان هذه الحروف
ان يعجم اي ان ينقط ونقل الازهري عن ابي الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية
اي لا بيان لها وان كانت اصلا للمتكلم كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط التبيين عجمته بنقطه فالمعنى حروف
الاعجام اي ازالة العجمة وقال الحسن الغساني جواز شائع كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل
كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا كثيرا في هذا الكلام وقوله نحو شغلته قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد لعلى
هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ الى الافعال المجردة توسيع
البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة
لا يثبت بالقياس وقوله وللتعريض وهو ان تجعل مفعول الثاني معرضا لان يكون مفعولا لاصل الحدث
سواء صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اي عرضته لان يصير مقبولا قبل اولا واسقيته اي جعلت له ماء وسقيا
شرب او لم يشرب واقبرته اي جعلت له قبرا قبر او لا وابعت الفرس اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه
محال الشيخ المظهري العرض التقديم والتعريض تقديم احد الامر اي ادخاله وايقاعه فيه وللتعريض ذلك لكونه للتمكين
نحو اي اقبرته اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيته له مكانا يقبر فيه وكذا احفرته وللتمكين من الشيء نحو احفرته
النهر اي مكنته من حفره والا بان الفاعل اي المجيء الى مكان اصله كابصر واجبل اي اتى الى البصرة والجبل وللتكثير
كابعد اي كثر البعد وذلك التبين الرجل والشجر والحم واثمر وللحمل اي حمل المفعول على اصله كاكذبته اي حملته على
الكذب وللدعاء اي التكلم بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اي دعوت بالشفاء وحصول السؤال كاستنجدني
فانجدته بالدال المهملة اي سالني معنى الاعانة فاعنته وللاعانة كما حلبت فلانا وارعيته واقريته وابغيته واطلبته
واصريته اي اعنته على الحلب وعلى الرعي وعلى قرى الاضياف وعلى مبتغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب اعدائه و
لمطاوع فعل نحو كفطرته فافطر وبشرته فابشر وهو قليل ذكره الرضي في شرح الشافية والمطاوع
فعل كظارت الناقة على حوار غيرها فاظارت وتسقت الريح السحاب فاسق وسبق في الباب ذا التوقفه

بحذف

بحذف زمامه فوقف وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكر يظهر ما
فيما يجيء في اكب من صاحب الكشاف ولا بان الفاعل بالموصوف باصله كرم الرجل اي اتى باولاد كرام وبمعنى فعل
بالتخفيف كابكر وبكر واقلت البيع وقلته وحزنه واحزنه وجب فلان فلانا واجبه وشغله الامر وا
اشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازاني في امثال الاخير مما يجيء في الزيادة في معنى من الرضي انه
لا بد للزيادة من معنى وان لم يكن الا التاكيد وفرق الرضي بين اسرع وابطأ وثلاثيهما بان سرع وبطؤ ابلغ
لانهما كانا غريزين كصغر وكبر وقال الجوهري اسرع في الاصل متعد وبمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته
وبمعنى الدخول في مكان نحو انجد واغار اي دخل في النجد والغور وبمعنى الوصول الى عدد وهو اصله كاعشرت الدراهم
واثلثت واربعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت واتسعت واعشرت والفت اذا بلغت عشرة
وثلاثين واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والف وللاغناء عن ثلاثي
كارقل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى احلف وافلح بمعنى فاز قوله اعلم انه قد ينقل افعل الى ما
بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب في الحكمة يعترض على الامام حيث قال الامام
احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال والانفكاك
عن الافلاك من ان قد انما يدل على بعض الاوقات لا على بعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان
الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لا ان الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه
ومناف لما ذكره في شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم في قوله لان نقيض الخاص
قد يكون اعم من عين العام من وجه عن الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها نعم
التحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على بعض الافراد لكنها ليست مخصوصة ببعض الاوقات بل قد يكون
للتبعيض التعادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا قوله وقوله
نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا على الآية انه يجعل اكب مطاوع
كبه فاكب من الغرائب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وليس كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا
ولا يتقن نحو هذه الاجلة لكتاب سيبويه وانما اكب من باب انقض واللام ومعناه دخل في الكب وصار
ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في القشع مطاوع وقشع الكب وانقشع وقوله وقال الزوزني
ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما ملخصه ولم يات في لسان العرب فعل

ثلاثية متعد ورباعية لازم الا كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع
ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزف وبرأت الناقة فابرأت وسبقت البعير
فاسبق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية واللازم قلعه الله فاقلع والكرماني في شرح صحيح
البخاري بجمته فاجحم وابن النجيد في شرح انوار التنزيل نقضه الامر هذا التعيين ايضا ثم الظاهر ان الظرف
اعني لها متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم والا لنون كما في الاخير من زيدا كما في الوجه فتنه ما ذهب اليه
البغداديون من انه مشابه بالمضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل في مذهبهم ان فجعله
القوم سببا لوجب التنوين جعلوا أسبابا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول قرب الى الصواب من ان يقال هذا
الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه والا دافع لغدابه مقتضى للعدول عنه ونحو
ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط **قوله** وفعل بكر بن العين آه **اقول** قوله عند سيبويه هو لفظ فارسي
وو به معناه بالعربية رائحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنباه كانهما تفاحتان وقيل
لانه كان في الحجى بعتاد شم التفاح وقيل لطافة نظيف لونه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي
كان ابوه مولى بن الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان
اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو احوج اليه وقيل لم يبلغ مبلغه
في فنه تقدمه ومن تأخره وهو ابن بضع وعشرين سنة استاذه الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري وقام
مقامه في مسند درسه باتفاق اصحاب درسه بانه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب من علم
الاعراب قال الشيرازي ما صنع بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا اعتبر في العربية ذكره في الكتاب [illegible] كتابه توفي
في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل
بمدينة ساوة سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة وقيل بشيراز ودفن بها داخل
المدينة في محلة البابليين غربية من باب البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وحالويه
وجهان الاكثر فيها البناء على الكسر والثاني ان يعرب اعرابه بعلبك ذكره في ادواه الميدان والابنجاح
قوله وفي الفاعل نحو موتت الابل **اقول** قيل تكثير الفاعل والمفعول يستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل
لا يستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت الشاة شاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم
تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم هذا المخالف قولك
قطعت

قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال
فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير
في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل ثم ذكر في شرح ان فيه الهم
ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون
الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا
فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في
المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جماعة حتى لو كان واحدا وغلق مرات لم يستعمل
الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال
التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادرا نحو موتت وموت
اذا كثر ذلك فيه وح لا يجعله متعديا كيلا يلزم الجمع بين معنيي التضعيف وذلك غير جائز في الكشف
[illegible] في قوله تعالى نزلنا يدل على نزول القرآن منجما او في [illegible] ليس كذلك لانه مبناه على كونه
للتكثير ولا مجال له ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه وانما التفعيل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها
من لفظها اذا كانت لغير الادميين فالتانيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى
الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو قوله وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل
المتعدي الى مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذبت وصدقت يقال كذبني الحديث
وصدقني الخبر وهذا من الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري قوله ولغير ذلك كالنسبة للصيرورة
كعجزته اي صيرته عاجزا وللدعاء له كبركته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر اي
الهلاك وللابانة الفاعل الى حكاية اصله كيمنته اي الى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي نسبته
الى تميم وللصيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وللصيرورة فاعله في اصله كورق الشجر اي
صار ذا ورق وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر وللحمل كحفظ الكتاب اي حمله على الحفظ وللعمل
المكرر في مهلة اي لوجود شيئا فشيئا كدرجته الى كذا وبمعنى فعل نحو قلص وقلص وفكر وفكر وزال
وزيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة وثيبت اي صارت عجوزا وثيبا وبمعنى تفعل نحو
ولى عنه وتولى اذا اعرض عنه وبين الشيء بمعنى تبين وفكر في الامر وتفكر وللاغناء عن فعل نحو جرب وودع
القتال اذا تركه وغيره بالشيء اذا عابه وعول عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه كشرق وغرب وكوف ولجعل
الشيء بمعنى ما صنع منه كعدلته وامرته اذا جعلته عدلا واميرا وللاختصار الحكاية كقولهم امن

وايه واف في سوف وسبح وحمد وهلل اذا قال آمين ويا ايها واف وسوف وسبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعّل يجيء على تفعيل وعلى فعّال
مثل كذّاب وعلى تفعلة مثل توجية وهو قياس في الناقص وعلى مفعّل مثل ومزقناهم كل
ممزّق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذان ووداع وصلوة والصحيح ان هذه اسماء للمصادر
كبني ان قوله نحو قاتل مقاتلة وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا اليا التي جاء بها اهل اليمن
في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت يا
لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشري حيث جعل اليا اشباعا على كسرة الفا قوله وهو تاسيس ان
يكون بين اثنين فصاعدا يعني انه وضع فاعل لنسبة مصدر فعل الثلاثي الى الفاعل متعلق
بغيره صريحا مع نسبته الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل
صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه
بغيره جاء غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى والمتعدي
الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل
وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا
لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى
الى اثنين واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا
وذكر في بعض شرح الكشاف في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين
فعل ومن الطرف الآخر ما يقابله بان جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان
الحاصل من احدهما البيع ومن الآخر الشرى ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من
كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين
هذا القسم والقسم المشهور قوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة
في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير
ههنا فيذهب او فيزيد العدد صاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن كمال باشا من ان الفاء
لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور وحالية الوارد
هذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذا الحال كما يكون مصدرا مقرونا بالفاء

بالفاء كذلك يكون مصدرا بثم كقولهم قرأت كل يوم جزأ من القرآن فصاعدا وثم زائدا اي فذهب
القرآن زائدا اي كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما فصعد الثمن
صاعدا اي صعودا قوله نحو ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق
بالالف للتنوين في عمرو دون عمر لانه غير منصرف فلا يدخله الف التنوين ولان عمرا واحد عمور الاسنان
وهو ما بينهما من اللحم ولان العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولانه مثل قول الشاعر باعدام
العمر من السير ها وانشد ابو علي قصيدتها ولان عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع
الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضي الى اللبس الا اذا كان مصغرا لان
لفظهما واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما
قبله فلا يفصل بينهما بالواو قوله وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت
بمعنى نسبة السفر الى السافر وليس فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته
كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر
وانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول الشارح سافر وسفر على نقله انما يخرج على رأيه فاعل
لان الرتبة في اصلها للمقابلة والمباراة في الفعل حتى غولب فيه فاعله جاء المبالغ والحكم فيه اذا اطلق وحده
من غير مغالب ولا مبار لزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان نحاشى الله اي نخشى خشية عظيمة ولغير ذلك
كلكونه لاتيان الفاعل الى مكان اصلي نحو يامن اي اتى الى اليمن وبمعنى تفاعل نحو تسارع وسارع و
تجاوز وللاغناء عن افعل نحو واريت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك قوله وللتكلف
معناه ان يتعانى ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحلم اذ معناه احتمل الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل قوله
وللاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل قوله نحو تهجد اي جانب الهجود
اي النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو من الاضداد وفيه قيل
لصلوة الليل التهجد قوله مرة بعد مرة قال علاء الدين السهروردي المشهور في السنة القوم الامرة
نصب على الظرف اي ساعة مسماة بهذا الاسم ثم قال وكثيرا كان يختلج بخلدي ان هذا غير ملائم في جميع موارد
هذه الكلمة وقد ظفرت بنص من قبل الامام المرزوقي ان نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملائم
في جميع موارد هذه الكلمة وقد يكرر بلا فصل بشيء ويقال مرة مرة قيل الثاني تاكيد للاول وقيل المجموع نصب
على الحال اي مفصلا هذا التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له مخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف
او مصدر ولا ثالث يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا

ويجلس رجلين رجلين ورجالا رجالا وفهمت الكتاب حرفا حرفا اى مفصلا بهذا التفصيل
المعين وينبغى ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء وثم كقولهم دخلوا
رجلا فرجلا وحصوا كبكبة ثم كبكبة اى مرتبين بهذا الترتيب المعين وقال الدمامينى فى قولهم
علمته النحو بابا بابا لم تزل الطلبة يستشكلون ذلك المفعول حتى ابن جنى تخريج على ان الثانى
منصوب على انه صفة للاول ثم قال يزيد على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب
وقال وهذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول
والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارق باب يعنى انه منفصل عنه
غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شىء من الابواب والمفعول حتى الزجاج ان انتصاب
الثانى على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثانى مع انه مؤكد قلنا لان ذكره
اشارة الى المعنى الذى يفيده بالاول وربما لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض حتى قال الفاضل الشريف
فى قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا انه نصب على المصدرية اى اطلاعا
مندرجا واشار الفاضل چونالى اليه ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامى فى حواشى المطول
فى قولهم تتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية اى تزايدا مندرجا فى القلة وفى كلام النحاة
ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اى قليلا ثم قليلا وقد قالوا فى قوله تعالى دكت الارض دكا دكا
وجاء ربك والملك صفا صفا اى دكا بعد دك وصفا بعد صف فى الكواشى فهو اما حال او مصدر
اى تتزايد حال كونه قليلا ثم تتزايد حال كونه قليلا او تزايد قليلا ثم قليلا ثم قال والاوجه عندى انه
لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر فى جميع المواقع وانه بمعنى متكرر اى تزايدا متكررا متعاقبا
واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكرر لا من العاطف المحذوف فان قيل
فليحمل منه باب كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفى الحديث كانت كاجر حج وعمرة تامة تامة حيث
وصفوا الشىء بنفسه للتنبيه على تناهيه فى ذاك قلنا ولا باس لكن على تقدير ان يكون المنصوب
مصدرا لا حالا واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التاكيد اللفظى وقيل من وصف الشىء بنفسه قصدا
الى الكمال لا من قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد الاية اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا اى ولبنا
لعدم حسنه هنا وقيل المراد كل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك لفظ كل فى مثله مع ان العموم

العموم مرادا كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة
فى الاثبات قد تعم وقد يحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله وللطلب نحو تكبر اى طلب
ان يكون كبيرا لغير ذلك كالتشبه اى تشبه الفاعل بالمتضمن باصله كتهاجر فلان اى تشبه بالمهاجرين فى الحديث
هاجروا ولا تهجروا والدعاء كترحمه اى دعاه بالرحمة والانقلاب الى اصله كتنجى الطين اى صار نجا وسؤال
اصله كتعطى اى سال العطاء والصيرورة كتمول اى صار ذا مال ومطاوعة افعل كاعقدته فتعقد
وفعل كصاد وتصيد ويجئ بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى تفعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى
قطع وللتلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتازر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا وازارا ودرعا وعمامة
وللعمل فيما اشتق منه كتفحى وتسبح وتعشى وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجئ
على فعلة كطيرة وخيرة مصدر تطير وتخير ولا ثالث لهما ذكره فى شرح الشافية وذكر فى قصائد التصريف
للسيد عبد الله على وفق تفسير القاضى ان المتحير متفيعل لا متفعل والا لكان متحوزا لانه من الحوز وذكر
سعد التفتازانى فى شرح الكشاف وفى تفسير سورة الانفال جعل فى المفصل تدير من باب التفعل فاعترض
بان حقه تدور لانه وادى بل هو تفيعل فاعترض له ثم قال وذكر الامام المرزوقى ان تدير تفعل نظرا
الى شيوع وبار ديار ثم قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحين تفعل نظرا الى شيوع الحين بالياء فلهذا لم يجئ
تدور ولا يجوز قوله وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا فان قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق
فى بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل فى الاقل قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة
نفس الفعل كما قوله تعالى وواعدنا موسى وفى قولهم عالج الطبيب المريض قوله وان كان تفاعل
من فاعل المتعدى عرف وصف فاعل باللام اعنى المتعدى باعتبار تاويله بهذا اللفظ على ما
هو رأى السيد افضل المحققين فى امثاله وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا
او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور فى كلام كذا
فعل ماض ومن الواقعة فى من الداخلة حرف ورده السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان
الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها تجرى احكام المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع
المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت اليه واطنب عليه علاء الدين السهروردى فى حواشى
المفتاح واما قول الشارح فى التلويح قوله رمضان آخر ورمضان الثانى بتكرير الوصف
تارة وتعريفه اخرى مبنى على انه علم اذا قصد به معين ومنكر اذا قصد به مبهم مثل مررت بزيد

الفاعل وزيد آخر فتوجيه آخر لما يعتبر في الموارد قوله وعلى هذا اي وان كان من فاعل المتعدي
الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من
حيث المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين ان البادي بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل
وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا وام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في
تضارب قوله مع ان الغير قال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم ادخال اللام
على غير ثم علل بانه لا يعرف بال التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال
صاحب الهادي لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور او منوي
في حكم الثابت ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ايضا ثم قال نص عليهما سيبويه وقال علاء الدين البسطامي
في حواشي المطول قد صرحوا بان غيرا وان لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز
ادخال اللام عليه اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح على مؤاخذته وذكر في بعض الحواشي ان النحاة
قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارة بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوا بمعنى المغاير
قوله وللتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل ولغير ذلك ككونه لمطاوعة فعل كنفقت الدراهم فتنافقت
وفعل كتكشف الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد وتعهد وتذاءبت الريح وبمعنى
افعل نحو تخاطئ واخطأ وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت ووَنيت وللاغناء عن المجرد
كتثاءب وتمادى قوله نحو شققت الباب ومنه اقحمته فانقحم واوكأته فانتكأ وافردته فانفرد واغلقته
فانغلق ويجوز ان يكون انشق وانغلق على لغة من قال شققت وغلقت فانهما حقولان ونقولان
ذكره في شرح التسهيل وقد شذ ذرك انفعل المجرد كانطفأت النار وطفئت وقد يغني عنه كانطلق بمعنى
ذهب وقد يغني عن افعل كانحجز اذا اتى الحجاز وقد يغني عنه افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشيء فالتوى
او راء كردعته فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته فامتلأ وقد يشركه
فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى واستوى وفصلته فانفصل وافتصل وقد يغني افتعل
عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها كغررته فاغتر وبللته فابتل وكفيته فاكتفى قوله ولا يبنى الا مما فيه
علاج الحس يعني لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصري ولهذا قال في المفصل قولهم
[illegible] وفي شرح التسهيل وكذا قول من قال شيء لا ينبهر وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم

انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام وان كان من الالفاظ المحدثة فان اهل
اللغة لم يجوزوا عدمته بمعنى لم اجده وحقيقته تعود الى قولك فات وليس له مطاوع الا انه
لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطأ المستعمل
اولى من الصواب النادر وفي شرح الاكمل للهداية في باب سجدة التلاوة الخطأ المستعمل خير من الصواب
النادر عند الفقهاء وفي المضمرات شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة
صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود
وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا نظن به انه اشتبه عليه واما قولهم قلته فانقال فلكون تحريك
اللسان ظاهرا وانما جاز نحو ثلمته فانثلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان
انفعل يجيء للعمل الكثير فتكرره جعله كالمحسوس وانما جاز غممته فانغم لان باب انفعل لم يكن موضوعا
للمطاوعة فجاز ان يجيء مطاوعته في غير العلاج قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع ونحوه ربطته
فارتبط على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة وهو
المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه في اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات
بمنزلة نقلهم وروايتهم ومن قال انه بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى
فيحتاج الى جعله تكلف جعله مصدرا المجهول في تلك المواضع قوله وللزيادة المبالغة في المعنى نحو
اكتسب يعني الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان وقيل فعل لجر نفع او رفع ضر ولهذا لا يوصف به
الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
وفيه تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب
الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة
وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير كذلك
لفتوره في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال وقال صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب
بالشر تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله لنفسه
كالاتجار والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اي خير فيجاوز عنه وشر مقصور عليه وقال سيبويه
وابن الحاجب كسب معناه اصاب واكتسب معناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهورها
يقتضيه ومن ثم قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب بادنى

للتناسب عليه والعقاب انما يكون بعد تبين المعاقب عليه وظهوره ذكره ابن البيان قوله وبمعنى
تفاعل نحو اختصموا اى تخاصموا ولغير ذلك ككونه لمطاوعة افعل كاحفظته فاحتفظ
وللقبول فاعله اهله كافتضح اى قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم فاجتمعوا
وبمعنى استفعل كارتاح واستراح واعتصم وبمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب
وللاغناء كاستلم الحجر والتحى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتدى من الحمى وارتعش
واستاك وامتشط واكتحل وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى ذكره فى شرح التسهيل قوله
اى حمر فيه نظر لانه لا يستعمل مجرده وان استعمل مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق من
الناسخ قوله واختص بالالوان والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض الحايط وشرط
ما يصاغ منهما ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته
بمعنى كففته من اوجه احدها انه معتل اللام والثانى انه لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع
والمطاوعة فى هذا النوع نادرة قوله وحكمه حكم احمر وقد يكون لغير لون ولا عيب كابهار الليل
اذا انتصف ومثل ابهار اشعار الرأس اى تفرق شعره والاكثر ان يقصد عروض المعنى فى احمار و
لزومه فى احمر وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم فى الاول قوله تعالى فى وصف الجنتين
مدهامتان ومن قصد العروض فى الثانى قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا قوله الا ان المبالغة
فيه زائدة قال الجوهرى احمر واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجى للصيرورة كاحلولى الشى
اذا صار حلوا واخشوشن الجسم اذا صار اخشن اى ثخينا ويجى بمعنى استفعل فى الدلالة على بقاء
شى بمعنى ما صيغ منه كقولهم احلولى دما اى وجدها حلوه فاستعمل احلولى استعمال استحلى واستعمله
بمعنى صار حلوا الشهد ومنه فى خطاب الدنيا ولا تحلولى بهم فتفتنهم اى لا تصيرى لهم حلوة ويجى
لمطاوعة فعل كقولهم ثنيته فاثنونى ويجى بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل
كذا اذا كان ذلك خليقا اى حقيقا قوله وهو اى سين الاستقبال لانه همزته للوصل والتاء مشتركة
بينه وبين تفعل وتفاعل وتفعلل قوله لطلب الفعل معناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل
الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا ولا يكون
ذلك الا فى غير ذوى العقول سواء كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتد فليس ههنا طلب الا انه
بقصد اخراجه انزلا منزلة طلبه قوله وللاصابة الشى على صفة وقد يكون لعدة على صفة

صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعبه واستعظمه واستجوده واستكبره واستقله واستحسنه واستقبحه
وغير ذلك منه استقصره اى عده مقصرا وقد يكون لجعل مفعوله متصفا باصله كاستهامه اى
جعله هائما قوله ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا لحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل
ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع ولغير ذلك ككونه للحينونة كاستحصد الزرع اى حان له ان
يحصد وللسلب كاستعتبه اى ازلت عتابه وللنسبة كاستنسر البغاث اى انتسب الى النسر وقيل هذا من
تحول الفاعل الى اصل الفعل اى تحول الى صفة النسر اوللعمل المكرر فيه مهلة كاستدرجه وللوجود
على الحالة السابقة كاستهزلته اى وجدته مهزولا وللتعدية كاستذله وللمطاوعة فعل كوسحته
فاستوسح وافعل كاقره واستقر واحكمه فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن وايقن
واستعجله واعجله واهل واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاذ وتعوذ واستبدل وتبدل
وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واسترأب وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد
كاستحيا واستأثر واستبد ولا غنى فعل كاسترجع اى قال انا لله وانا اليه راجعون فالاصل فيه
رجع كامن اذا قال آمين وسبح اذا قال سبحان الله ومن المجى على استفعل وهو مغنى عن فعل
قولهم استعان اذا حلق عانته فالاصل فيه عون ذكره فى شرح التسهيل وللاستسلام كاستقتل
اى استسلم للقتل ذكره الشارح فى شرح الكشاف وبقى ههنا فائدة وهو ما ذكره فى بعض شروح
الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد وقد يؤخذ
استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين ليصير متعديا الى
مفعولين كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المرأة الطفل واسترضعتها اياه وانجح الله حاجتى
واستنجحته اياها قوله اى كثر عنها العشب والكلاء والخلا والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش
مختص باليابس والعشب والخلا مختصان بالرطب والكلاء بهمزة مقصورة ووزنه كالجبل
يقع على كليهما وقيل الكلاء مختص ايضا بالرطب الا انه ما يتأخر نباته ويقل والعشب
ما يتقدم نباته ويكثر قوله وهو للمبالغة اى لمبالغة افعل وفعل كاعشوشب الارض كثر كلاؤها
واخشوشن الشى اشتد خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان متعديان
نحو احلوليته اى استطبته واعروريته اى ركبته عريانا قوله وافعول نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم
السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة اى دام مع السرعة وهو من سير الابل وفى

المطراى امتد وقت تأخره قوله اقعنسس هو خروج الصدر ودخول الظهر قوله اى حلف ورجع
قصده من هذا القول انه الاقعنساس بمعنى التأخر والرجوع بالظهر قوله قال ابو عمرو سألته الاصمعي
عنه قال اكمل الدين في التقرير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى
الاستعطاف يتعدى الى الاول بنفسه والى الثاني بعن وقال شرف الدين الطيبي في شرح المشكوة في قوله
عليه السلام ما المسؤول عنها باعلم من السائل كما يقال سألت عن زيد المسئلة يقال سألته عن المسئلة
وفيه ايضا عن الراغب السؤال ضربان جدلي وتعلمي وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة ونقصان
وحق الثاني ان يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب الرفيق يتوخى ما فيه شفاء العليل طلبه او لا وقد زاد عليه
السلام في جواب سؤال عن ماء البحر حيث قال طهور ماؤه حل ميتته وفي فتح الباري شرح البخاري
وما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة
عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤول عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفي التلويح
معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا المساواة في العموم والخصوص
ويخدشه ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من
الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا ونظاره قولكم حكم السلطان اليوم
بالحق والغرض المسوق اليه قولك بالحق فلهذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم
السجدة حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يوصل به ما يخل غرضا آخر
الا ترى انك تقول وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة قصيرة واللباس طويل واللابس قصير ولو قلت
والملابسة قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام لم يقع في ذكورة اللابس وانوثته
وانما وقع في غرض وراءهما وهو تنافر حالتي اللباس واللابس وقال القاضي في تفسير سورة
طه وقوله تعالى قد جئناك باية من ربك وانما وحد الاية ومعه آيتان لان المراد اثبات الدعوى
بالبينة لا بيان تعدد الحجة ووجدها كقوله قد جئتكم ببينة من ربكم وفي شرح المشكوة قال نجم الدين
الكبرى يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم به تعجبا منه وفي حاشية تفسير القاضي للقاضي ذكريا عن
شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة
بعضها على بعض فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال
لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال

فيقال سألته كذا وفي الاستخبار فيقال سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من
السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فانه في قوله
تعالى أانت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام طلب
العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس
وابو عمرو هو زبان بن العلاء المازني احد شيوخ القراء والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب
الباهلي وكان من رواة العربية استاد الشعر والغريب والمعاني تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء
وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة
تكتب لفظ اللفظ. فقال هكذا تصوير الاقعنساس وقوله فقدم بطنه واخر صدره تفصيل للتصوير
قوله والالف قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا يجوز لانها عند المحققين انما الحقت بياء فقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق لما يجيء قوله ولا وجه لنظمها في سلك ما تقدم النظم
في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك بعده بل ضمير الباقين المشبهين بالدرر اما بالحمل على التجريد
في الاول اي النظم او التنصيص في الثاني اي السلك والضمير وفيه استعارة مكنية بان يشبه الابنية
في النفس بالدرر واثبات النظم الموضوع للمشبه به على المشبه والسلك الخيط وتشبيه ما تقدم بالدرر
استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل
مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة
دلالتها على ما يقتضيها العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على معنى التركيب المفيد لاصل
المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا تفعل وتفاعل وليس الالف
في تفاعل للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لان في الاسم ولان في الفعل لكن
ابن الحاجب قيد ذلك اي عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون من
اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون الا للالحاق كذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ
الالحاق ههنا سهو تأمل قوله والمصنف لم يفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى عوان بين
ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضي الاشتراك فلا تدخل الا على مثنى او مجموع
لان المراد بها ما يعم المثنى والمجموع صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله
لان احدا يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين

وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يا نساء النبي لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء
وعدم جريانهما في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما
توهمه البعض فظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا تتغير بتغير
الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا وبقي ههنا شيء وهو ان الرضي
ذكر في بحث او من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم
المسند اليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف في تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم
انه لا يستعمل في الايجاب الا مع كل ومثله قوله تعالى يزجي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب
وهو جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز ان يذكر
ويؤنث واما قول امرء القيس بين الدخول فحومل فحومل على ان الفاء بمعنى الواو او على ان التقدير
بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب رواية بالواو وقول الآخر بين الحجون الى الصفا
فمؤول ببين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا ويمثل هذا يؤول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا
القبيل وقال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وبين عمرو
والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال تعالى من بين فرث ودم وقال شرف الدين الطيبي في
شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر واجب ومع الظاهر جائز قوله ويجيء به
نحو تجلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في ملحقات
تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول
الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل
الغلط شاذ توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما يشتقون
من الجمل نحو بسمل وحوقل وهيلل وحمدل وحيعل وحسبل وسبحل وجعلف وطلبق ودمعز
اي قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة و
حسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال الله بقاك وادام عزك وهذا شبيه بباب
النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون
اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد

قال

قال بعض اهل اللغة في مثلها انه مولدة واكثر اهل اللغة نقلها
ولم يقل انه مولدة قوله وتمكن زيادة للالحاق في الاول لم يعهد في
كلامهم الا في تمكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة
وهو قميص صغير ضيق او لبس الدرع ومسح بيده المنديل
ولبس المنطقة قوله خرجمت الابل فاخرجمت نبه على ان هذا الباب
لمطاوعة فعلل وعليه ان ينبه ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان
يقال ترك لظهوره او لانه قد يكون لبناء مقتضبا نحو تسهوك
بمعنى هلك لا يقال سهوكه تسهوك لعدم سهوك في كلامهم
قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق اذ لا يجوز فيه الادغام مطلقا
ولا الاعلال في غير الاخر لانه في الاخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في
محل التغيير كذا قالوا قوله تنبيه وهو في اللغة مصدر من نبهته الشيء
اذا وقفته عليه او نبهت فلان من قومه اي يقظته وفي الاصطلاح
اشارة الى شيء غفل منه المخاطب قبل ما يشير الى المذكور قبله بطريق مجال
وقيل ما لو جرد النظر الى الابحاث السابقة يعلم لابحاث بينة وانما يستعمل فيما تعلق
به خبر من يعلم سابقا او كان في حكمه كما في بديهيات وانما يستعمل حيث لا
يحتاج الى الدليل كالبدهي وما يتعلق به علم سابق في حكمه هو خبر مبتدأ محذوف
وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البيان من به لمسلمية وقال صاحب القرية

لو قال المص فرع بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان ما جرى الابحاث السابقة يستلزم معرفة
المتعدي وغير المتعدي البتة وفيه نظر قوله الفعل اما متعد اه اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار
المعنى على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي من التعدي واللازم
لا يتوقف على غير الوضع بخلاف نوع منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب الوجودية والعدمية قوله
وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل على معنى
يتجاوز الذهن عن تصوره وعن تصور محل صدور ذلك المعنى عن الفاعل الى المفعول به وبهذا سقط
ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك تفسير ان المتعدي ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر
وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا عن معنى المتعدي صحيحا ورعنه بالانفصال
عن شيء الى آخر كما هو مصرح في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدر تفسير اللزوم وعدم
انفكاكه وهو ليس كذلك لان ضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو
الا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضربت زيدا فتامل قوله فالاولى
معناه اللغوي وقد يقال ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا جواب كاف
بكل كلام وقع على هذه المناهج لان المتعدي وغيره سيان لا تثنية لسي وهو كمثل وزنا
ومعنا وعينه في الاصل واو ويستغنى بتثنية عن الاضافة كما استغني عنها مثل قوله
والشر بالشر عند الناس مثلان لا استغنوا بتثنية عن تثنية سواء فلم يقل سوآن الا
في تسعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق اجتماعا للتاديب زيد والاولى في
التمثيل ان يقول نحو ذهب زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك موافقة لك وعمرو لان الاصل
في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول به
ثم الحال لانه ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول وقال القطب الثاني تقديم
المفعول به على المفعول المطلق عن الحال ثم المفاعيل في المشهور خمسة هذه الخمسة وزاد السيرافي
مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه ورد عليه بانه لو صح لما يقال مفعول
عليه والية بل كان المفاعيل سبعة واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول المفعول به والثاني
مصدرا وكل منهما المفعول به وفيه ولم يكون الاحرى اذا لم يكن بحرف جر وغير صريح على كل المجرور بغير في واللام وقال
عبد الله البسطامي الحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح بنيت الاصطلاح ثم الضمير في فيه
ومعه وله يعود الى الفعل اللازم لكونه بمعنى الذي فان لم يكونا يعودا الى الموصول المذكور او المقدر قوله ولا يعترض
بنحو ما ضربت زيدا ولا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت وليس متجاوزا الى المفعول به
لان المتجاوز منفي لانا نقول

ضرب

٦٠

ضرب متجاوز الى المفعول به في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم
ان يكون في صورة النفي غير متجاوز فلهذا عقبه الجواب بان وهو قوله وان كان لا يريد لفظ الفاعل
والمفعول اي ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مدفوع
بلا خفاء لان لفظ زيدا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل
له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ولا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب
قد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسندا
الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف اسناده
وايقاعه فليفهم   ويسمى ايضا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى
بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال يسمى زيد انسانا اي يطلق
عليه لفظ الانسان وعلى ذكر الشيء باسمه يقال سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والتسمي يطلق ويراد به
المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا
المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني
والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل والمطلق عليه ان المستعمل فيه هو ما يكون الغرض الاصلي
طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ معدا
بخصوصه يجب نصب قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا
بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق في
بمعنى الحمل لوقوعه على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل
الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشيء لا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا
ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقائع
وانه لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها حقا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو
ما ضربت زيدا على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس   واما غير
متعد فقال الزنجاني في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى باب انفعل
او افتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا وفيه نظر اما اولا فلان افعل من تركيب

اللازم والمتعدى واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدى المفعول الى افعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما
بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء الحمر الى احمر وعور الى اعور فتأمل نحو الحسن اى تناسب الاعضاء
بحسب الخلقة بل ثبت انه لم يرد به ان كل لازم ثبت واستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان كثيرا
من اللوازم متجدد في الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وسمية هذا القسم
مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر وعدم انفكاكه عطف
على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الثاني
لزومه على الفاعل كلمة على التضمين معنى القصر اعترض في بعض شروح الكشاف على قول الباء لازمة للحرفية
والجرمان الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب الشريف بان هذا من قبيل
قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع
اعتراض شراح الكافية عليها بان ام ليست لازمة لها بل العكس وبعضهم ان المراد باللزوم معناه اللغوى اعنى
عدم الانفكاك من قولهم لزم الدائن المديون اذا لم يفارقه او معناه الاصطلاحي ان عرف بامتناع
الانفكاك لا باقتضاء شيء آخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكر دفعا لما يرد على ظاهر
عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون الا كليا وقيل لزوم الكلية في عرف اهل المعقول
والادباء يطلقون اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص لازم للتقديم غالبا يعني انه لازم لزوما
جزئيا اكثريا ذكره شراحه وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعد بالجر قال نجم الدين الرضى
اعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان
وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذى ارى الحكم بتعدى مثل
هذا الفاعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدى واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام
متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسه قليلة
نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدى الى الامكنة واما الى غيرها ففي نحو
دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة كما في نحو ولا تلقوا
بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى تارة بنفسه واخرى بحرف المتعدى بالحرف وهو المتعدى بنفسه نزل
منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يجرح الى عراقيبها في قول الشاعر يجرح في عراقيبها وصل

هذي الى بجذع بالباء في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة ووصل اصلح الى ذريتي بفي في قوله تعالى واصلح
لي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح الكشاف والتبيان ووصل حذا الى المفعول الاول في قول الكشاف لحذى
بها وفي قول المفتاح محذوا به بالباء وكره الشارح وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب التضمين
وذلك عند تساوى الاستعمالين اى عند تساوى استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وهو كونه كشكرته
وشكرت له ونصحته ونصحت له كذلك نظرا لان الجوهري قال في الصحاح في كل وهو باللام افصح ثم ان شكر
لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح والقاموس
والمجمل والديوان والاقناع والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشريف في شرحيهما للمفتاح في
قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي اياوى لم تمنن وان هي جلت من كونه اياوى مفعولا
ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف والايصال ويطلق المفعول مسامحة او
يعتبر التضمين مطردة يجوز الرفع على معنى مطرد زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا
مطلقا اى زيادة مطردة والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتميز
المتعدى من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والآخر لازم
كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت وحببت ورغبت واردته وهممت به وخفته وشفقت
منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل
بكاف الضمير وهاؤه او ياؤه باطراد وبان يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته
واردته ورجوته فهو مصدوق ومحبوب ومراد ومرجو وبهذا علم ان قال متعد لاطراد نحو قلته
فهو مقول ولو قصد بهذا ان الامران من وهب ورغب وطمع واعرض لم يستغن عن الحرف
كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرض
فلا يتأتى لك صوغ المفعول تاما بل ناقصا اى مفتقرا الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضى
اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان
معنى علمت وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما لا لفرق
معنوى بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي
دون الآخر وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في آلات التعدى او في عدد المفاعيل لا يوجب

مطلب يعرف فيه تمييز المتعدى من اللازم

لاختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مرادفة وان
اختلفت متعلقاتها ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين مرادف عرف المتعدى الى الواحد وذكر
صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف ومن دابهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض كما في
الاعمال كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به ونظيره فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق
كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعمال بالقرائن وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن
لان نقص يتعدى به وهو ضده ذكره ابن كمال باشا في الصحاح لبيك على عملك بحسب ذلك اي على قدره
وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فاي ساكنة وربما يسكن
في ضرورة الشعر على الوجه الاول   وتعديته لا قوله وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد
عشر الثلثة التي ذكرت والسين والتفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجه والف
المفاعلة نحو جالست زيدا وجالسه والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب
معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق معنى خاف وسفه معنى امتهن او هلك لحينا فالو فرقت زيدا وسفه
نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح
اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة كاكب الرجل وكببته انا وانزحت البئر ونزحتها
انا والتاسع البناء على افعوعل مرادا به المبالغة كحلا الشيء واحلولته والعاشر التكرير باللام كما قيل
صفّحته وصفرته والحادي عشر اسقاط الجار نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اي
على سر اي نكاح واعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج
انه ظرف رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقولهما على الطريق
الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل
ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ذكره في
المغني والمراد ان هذه باعتبار نفسها يجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى
التصيير لانها تكون للتصيير وغيره والتي للتصيير هي التي تكون للتعدية فقط ما قيل ان تضعيف
العين وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام في المغني
النقل بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحـ وفهمته المسئلة ولم

بسبع

بسبعة في المتعدي الى اثنين وزعم ابن بري انه يجوز في المتعدي الى اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة
ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل سماعي في القاصر والمتعدي
الى واحد والنقل بالهمزة قيل كله سماعي وقيل في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي
في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه   بتضعيف العين قيد بتضعيف العين بالنقل
الى باب التفعيل لان التضعيف في تفعّل ليس من اسباب التعدية   بنقله الى باب الافعال قيد بالهمزة
به لانه في غير هذا الباب ليس من اسباب التعدية   وتعديته بحرف الجر الحروف التي يعدى بها
الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى وعلى
وهذه السبعة تسمع ولا يقاس عليها كذا في زبدة التصريف   ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل
الا الباء في بعض المواضع اي اذا قصد بها التعدية التي عند الصرفيين وهي تغيير الفعل واحداث
معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية
التي عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت به
فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد
على ما صرحوا به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد ولان الباء
فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا يكون للتعدية
لان الباء التي للتعدية ينبغي ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم يقال لمثل هذا
انه متعد بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليه اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف عندهم
ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا خص
الباء بالتغيير مع قصد التعدية العرفية لا يصح بهذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل
قبيل هذا من زبدة التصريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية النحوية لكن
جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللب رحمه الله نحو ذهبت
بزيد اورد مثالين لان الاول من الثلاثي والثاني من المزيد فيه قوله مصاحبة الفاعل اي
في الاتصاف بالحدث يعني ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت معه اعترض عليه بقوله تعالى
ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان له ان يقول المصاحبة محمولة على

الامكان قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة وفرق صاحب الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى الاصحاب والاستمساك وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكره الحريري في درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشئ فقد ذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم عنه انه استصحبه في امسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تادية معنى واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحويين ولا حصر لتعدية حرف الجر اى لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا واحدا على واحد بحذف المحصور عليه او لا حصر بحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد بحذف على من المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر لحرف الجر عند التعدية على واحد تامل حرره وكثيرا وصف الجمع بالكثير للتاكيد لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام وقول صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا عليه السلام لكن جمعه تعظيما له واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين وهذا اى تاكيد الكلام بما يقطع اضمار المجاز يسمى في الاصول بيانا لتقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في اول البيع من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال ان عاد العواذل الشنئ باميريد الامرا ذكره الطيبي والجوهري او لانه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق والصليل والزئير ذكره الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين السطامي في شرح الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر ومعناه جمع كجمع وحرف او لصيرورته في عداد الاسماء ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف او التاويل الموصوف بالذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا التاويل رجالا بالجمع اى جمعا كثيرا او لان الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كان فعلا له اما اذا كان لسببه فلا ذكره في شرح المنظومة

مطلب في بيان احوال الفعيل والفعول

لكن

مطلب في عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد

لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف فتامل اذ كان بمعنى واحد قالوا لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصلح الابدال بلا اتباع اى من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالمقيد كما في قولك اكلت من بستانك من العنب اى الاكل المبتدأ من البستان ابتداء من العنب نعم ينبغي ان يتحرز منهما امكن عن شناعة التكرار الظاهري ولهذا قال في الحواشي التلويحية الفرع شائع في عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية بدل في الاحكام وان كان بمعناه وفي المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظي المثل والغير على انسانين بدل بانسانين وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية صلة للفصل حيث يقال عرض بكذا ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد على الاخفش في قياس اظن واحسب واخال وازعم على اعلم وارى ذكره الرضي في شرح الشافية فان النقل من المجرد الى بعض ابواب المشعبة موكول الى السماع بشيء الا ان النقل الى بعضها اكثر كذلك كما قيل ان باب الانفعال والمفاعلة عند بناء المبالغة وما هو من الوان والعيوب نقله الى افعل والى افعال قياسي او يريد بالبعض الجميع والكل اما المجيء بمعنى الجميع على ما صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل واليه ذهب جماعة من الثقات في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم واما لكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة اى زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الاية ذكره في شرح اللباب قال الرضي في شرح الشافية وليست هذه الزيادات قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى السماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين ولا ذهب خالد ابكر امقتضى القياس الاقتصار على خالد على ما هو في بعض النسخ كذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي في شرح الكافية والحق انه لا بد في الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يغير شيء من حروف الجر وكان الذي فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون من تغيير معناه الخ واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اى اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم يكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا يغير كما قررنا من قبل لان تغيرها عند كونها للتعدية وعلى هذا

مطلب يستعمل لفظ الحق بمعان

لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا واسم فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود
في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدايم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة
الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى
الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم
المذكور ويقابله على الوجهان الاخرين الباطل وعلى الوجه الاول البطلان وقال القاضي الحق
الثابت الذي لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة والافعال الصايبة والاقوال الصادقة
وقال الطيبي ويستعمل بمعنى الواجب واللازم والجديد والطيب والملك لا مر يقال مر عليه
وبه مر اي اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب وذهب عليه فرق بين المرور
والذهاب فان الثاني لا ينتظم المجي بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص
والاعم بخلاف مررت به وقد مر وجه خلافه انفا فتذكر نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور
ح وحينئذ يصح ان يقال في مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن لا باعتبار هذا التعدي
الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه ينبغي ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اي
يصدر من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف في مررت بزيد بل التعدي الذي و
جد فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان الفعل
الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني ممكنة فيه وحروف
الجر تظهرها فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان اردت تبيين حاله قلت
خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت
سلاحي على ان في قوله ولا يغير شي من حروف الجر نظرا لان المتعدي الذي بحث عنه لا بد فيه
من تغير الحرف معناه اي حرف كان لان التعدية بحسب المعنى فصل ذكر الاندلسي في المحصل ان
الفصل هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء والصيف فكان ينبغي ان توصل
ببين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجرون ويجري الباب فيصلون بفي فيقولون فصل
في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدا محذوف وفي مثله بدل من فصل او مبتدا لما خص
بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه الشارح في المطول حيث قال ادخال التنوين في الاشبه بحو والجزئية

او بالصفة المقدرة اي فصل عظيم اجابة على ما قيل او لا يجوز المتقدمون من تنكير المبتدا بناء على حصول
الفائدة كما صرح الشارح في المطول حيث قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدا
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة
خبره في امثلة ولو لم يوصل بفي جاز ان يضاف الى ما بعده وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا
خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره
محذوف او يقرا على الوقف لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال قد يعترض فيقال ان كلمة
قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشي ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان اخر هو ظرف له وهكذا يقال
في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسياتي الزمان المستقبل والجواب انها مناقشات واهية لان
اهل اللغة يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شي مما ذكر وانما دقيق فيها
يستفاد من علومهم الاخر بلا حظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على العلوم كذا في
حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشي ظرفا
لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر
الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة وهي الظروف اللازمة الظرفية
بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بفي وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف
الغير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال
الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه
الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء المعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض
وقال الشريف في شرح المفتاح بيانه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها فلا
يتجه شي مما ذكر ثم قال على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد بين في علوم
اخر بلا حظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى
بخلاف الزمانيات والاتي معطوف على حصل في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود الى الاتي
في قوله ما حصل هو وهو عبارة عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل بالزيادة وهو
عبارة عن المستقبل قيل في قوله والاتي نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل

عليه الماضي لكنه ليس كذلك والجواب ان المراد من الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي والاطراد في الاصطلاحي
اما الماضي ويسمى غابرًا ايضا لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع
فان قيل هذا الحد غير مانع اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق الحد صدق
المحدود وغير جامع اي غير منعكس والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد
يعترض عليه بنحو خلق الزمان لان خلق ههنا لا يدل على الزمان ولا لاحتياج الزمان الى الزمان وهو
محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نعقل فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو
في الزمان واجريناه مجرى ما نقل وان كان في الحقيقة في غير زمان وان اريد المطلق اي الماضي مطلقا
اعم من ان يكون جامدا او غيره وكذا الكلام في صيغ العقود يعني ان صيغ العقود في الاصل اخبارات
عن الماضي نقلها واضعها الى دعاء للانشاء في الحال ولكن لوحظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كالفاظ
هي اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا خص بها الالفاظ التي هي اخبارات
عن الماضي يستدعي سبق المخبر به ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها بمقتضى
الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده ابن ان ردّ على التوضيح من الانظار الاربعة ولو قال اي لو اقتصر
على قوله ما كان اول متحرك منه لا من المراد بها التقديم ما ذهب اليه ابن مالك في منظومته وفي
شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال وتاتي للتفريق المجرد من الشك والابهام
والتخيير قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود ولبعض مجيء الواو في التقسيم
اجود يقتضي ان او لا تاتي له ولغيره فعدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل لرفضهم الابتداء بها
لساكن على التحرك اي اول المتحرك في مثل نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين التحرك اي قبل المتحرك في مثل
افتعل وقوله وكون الفتح اخف على التحرك اي اول المتحرك فيهما بالفتح سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى
الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل
بعده في معنى كانه في تاويل المصدر مبتدأ اي صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء لا
يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره حسن الفناري وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت
سواءان وهم سواء للجمع وهم اسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكر في بعض شروح الهداية ان سواسية

لايستعمل

لا يستعمل الا في الشر والجملة اما اكتفاء او حال بلا واو او اعتراض ويقع ههنا شك وهو ان او لاحد المتعدد و
التسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احدها وصحح المغني خطاء الفقهاء في قولهم سواء كان كذا او
كذا والجوهري في قوله سواء علي قمت او قعدت ثم قال والصواب العطف بام ولم يدر ان ام كاو
لاحد المتعدد فالصواب الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد تنبه
الرضي الى الصحيح التركيب وابقاء او وام على معناهما حاصله ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف
اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا
كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة
تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير مثلا ان كان الامر مبنيا
للفاعل او المفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
والكل قد برأ وايضاحه اعلم ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه في صورة
المشاهد لكنه على في الوهم الفعل ويصالحه عليه لا ان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم
لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وحب المحاكات ولذلك شاعت الامثال كما تقدم اي في اول
الكتاب في شرح قوله ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث و
الزمان والفاعل وقد يحذف الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطباء كان حولي وتمامه وكان مع الاطباء
الشفاء المعنى ظاهر والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاول وبقي النون مضموما اجراء بالضمة
دليلا على الواو والاصل فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء الاساة والاساة
جمع آس مثل رام ورماة وهو الطبيب اعلم انه يجوز في النثر وما يشبهه من الكلام المسجع ما لا يجوز
في الكلام الغير المسجع من رد فرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك او لا يضطر لانه
موضع قد الفته النظائر وانواعها منحصرة في الزيادة والنقصان والتقديم والتاخير والبدل والحذف
على غير القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو والياء والنون والتاء والهاء والفاء والطاء
ذكره ابن عصفور في المقرب لان الجمع شفوة قال الجاربردي من قال لام شفه هاء وهو المختار يقول لهم
شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم اي عظيم الشفة قال شفيهة ومن قال لامها واو يقول في الجمع
شفوات ورجل شفوي اذ كان لا ينتظم شفتاه قال شفوية وهذه مناسبات قالوا ما ذكره الصرفيون

من التعليلات بيان منكبات ومن قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي والا فاصل الدليل هو الاستعمال صرح به في
ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس في اللغة لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف
انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرهما من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك
مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام في مغني اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى
ابن الحاجب لا غير وبنوه على ذلك الشارح كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير واستشهد ابن مالك في باب القسم من
شرح التسهيل على جوازه وهو ثقة لاستشهد الا بشعر عربي فالفهم الذكي قال الجوهري الذكا بالمد حدة القلب
وقال ابن كمال باشا في شرح المفتاح الذكا في الاصل التوقد ومعناه اللغوي المجازي سرعة الانتقال من المبادي
الى المطالب وقال الشارح في المطول الذكا شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء هذا بحسب اللغة وفي الاصطلاح قد
يستعمل في الفطانة يقال رجل زكي وفلان من الاذكياء يريدون به المبالغة في فطانته فاندفع ما قال من
ان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لانه مقابله ويسمى تلك القوة الذهن وجودة تهيؤها التصور ما يرد
عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبه لشيء قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا في الرموز والاشارات
وفي الاساس وفي المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة في العقل والمكنة وقد ذهن ذهنا فطن وهذا
تنصيص على ان الفطنة ليس معنى لغويا للذهن كما قال الشارح في شرح المفتاح حيث قال ومعناه في اللغة
الفطنة اى الفهم والحفظ ثم انه لم يصح ذهن فوله وحفظ لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي
حاشية شرح المطالع لعلاء الدين القرحة على القوة المدركة للكتاب وهذه القوة تسمى ذهنا وجودتها اعني
تهيؤها لتصور ما يرد عليها فطنة وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم ويطلق
على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام في شرح الاشارات ان استعداد النفس لاكتساب العلوم يسمى ذهنا وجودة
ذلك الاستعداد تسمى فهما فقوله فالفهم الذكي اما على ارادة الفاهم من الفهم او على المجاز العقلي اى
الهمزات اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتطلق عليها الفات
وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع او
لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك اشبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا
تحركت صارت ريحا كذلك الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا قال في الصحاح الالف على ضربين لينة
ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة وبهذا المعنى حكم الفقهاء رحمهم الله تعالى دفعه بان الحروف ثمانية وعشرون

ولايظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فظنك بالجلايا لانها لا تسقط في الدرج فينقطع
بالتلفظ بها ما قبلها مما بعدها تقول يا احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احديهما
عن الاخرى ولهذا سميت همزة قطع او القطع عن السقوط يعني ح اشارة الى ان قول المصنف لا
يعتبر حركات الالفات جواب سؤال مقدر وتقديره انتم قلتم ان المبني للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحا
وهذا لا يصح في مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجاب ولا يعتبر حركات الالفات في الاوائل
وتسقط في الدرج ح فاثباتها في الوصل بحر الالف الضرورة كقولهم كل شرجا وذا الاثنين ساع كل
علم الرجل القرطاس صاع ذهب ابن مالك ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب
الكوفيين اشار اليه السيد عبد الله في بحث المنادى وزده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم
تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق
تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء
كان للشاعر عنه مندوحة ام لا على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم في صدد فن من الكلام
فلم يفرغ آخر يتبعه خارجا عما هو بصدده كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك
حديث من شأن عمرو فتقول ونعم ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم ترجع الى الكلام الاول
قيل الخارجي وهو منسوب الى فرقة خارجة على علي رضي الله عنه قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين
ان عليا رضي الله عنه كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين الى موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه
وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهؤلاء هم الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا
فقد كفر وهم عشرون فرقة ويقال لهم ايضا المحكمة لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا الله لا حكم
للحكمان وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع والشراة لقولهم شرينا انفسنا في الله اى بعناها بثواب الله
ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل وحضرموت ونواحي المغرب
والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل وسعيد بن هارون ويجوز ان
يكون الياء للمبالغة كالدواري والاحمري والاوحدي او لغير ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام
بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره
تعويل على شهادة اللفظ فترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ ولاشاعة الفاعل



بفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على حكم العقل وابهام الفاعل بتركه
خوفا على الفاعل او خوفا منه بلنا داليه وضيق المقام عن اطالة الكلام بصحة وشامة او فوت
فرصت او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختيار المخاطب وتيسر الانكار لدى
الحاجة ووفق النظر كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع فانه
اقام المفعول وهو كودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول وكقولهم
من طابت سريرته حمدت سيرته وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي
فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش وغيره
وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول
الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذفه من ابصر انه لا يتغير صيغته ولا
يكون مبنيا للمفعول وكذا قيس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة ابن
وابنم وابنة وامرء وامراة واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي
والمصدر والامر للخماسي والسداسي وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف
وما عدا ذلك همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الاسماء العشرة وفي مفصله احد عشر لعدم اعتداده
بايم لانه منقوص ايمن او بابنم لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن اصله فيقال
ايم افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي
الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مونث ولا مصغر فان
تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن الى لقب قد غلب على اسم ابيه
وصناعة مشهورة قد عرف بها كقولك جاني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذف الالف لان
ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه هذا ابنة فلان بالالف والهاء واذا سقطت الالف كتب هذا
هذه بنت فلان بالتاء واذا وقع اول السطر مع وجود شرط حذف الف كتب بالالف لانه حل محل
ما يبدا به غالبا لان القارى ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر بعده فكرهوا ان يكتب
على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا في كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن
في اللفظ والف ابن في الخط مثلا زمان وكذا حذفهما وعند سيبويه حذف تنوين موصوف ابن

وابنة

وابنة بحصول اربعة اشيا كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل
واحد من هذه يثبت التنوين لفظا والالف خطا وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث لانه قوله
لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح ان المبني للمفعول
ما حذف فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال اللازمة لا يوجد لها مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول
وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او
مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز
ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا ابدا في المختصر الابد الدهر والجمع اباد كامال وابود كفلوس وايضا
الدايم وفي لباب التفاسير الابد الدهر المستقبل من غير اخر وجمعه ما ذكروا ابيد من قولهم لا افعل ابد
الابيد وفي حاشية تفسير القاضي لابن الجيد قيل الابد دوام الشي في الماضي والسرمد دوام الشي في المستقبل ثم قال
كون الابد موضوعا لدوام الشي في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال لدوام الاستقبال وبقي هنا فايدة
مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام كما
اذا قيل كان ذلك الابد والدهر لا يصلح ان يراد بها غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول اتاني اهل
الدنيا وانما اتاه ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها اسم الشهر يلزم التعميم وان
اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن الاية وقال الامام ابن الخروف اسماء الايام كالجمعة والسبت كاسماء الشهور وان اضيف اليها
اليوم احتمل التعميم او التبعيض فلس شي بمعنى ليس شي يصح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان المحال و
المعدوم يقع عليهما اسم الشي فاذا نفي اطلاق اسم الشي عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده
حد وهذا كقولهم اقل من لا شي قال الشارح في شرح الكشاف ولا شي جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف
الجر عليه والا بمعنى غير وقال في موضع اخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن الزمخشري
انها زائدة وهو مجرور بمن والمعنى فلان في حال الالتباس كل قل شي او غير زائدة اي اقل من النفي بمعنى انه
لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنفي بعدها التعذر تقدير من بعدها
اذ لا تجوز بلا من شي ويجوز نظر الملا والاذكر له في الكتب المشهورة وقال في مغني اللبيب وعن الكوفيين انها اسم

وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد يجي
كلم بلا والاصل قصد فسكن الصاد وابدل اي الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان
تشمها رايحة الزاء اذا تحركت وان تقلبها زاء محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له بالقاف
اي من اعطي قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفاء بنقطة وحكى قطرب القطرب طاير ولقب محمد بن
مستنير النحوي وجا نحو حس ومثل يقال شل يده اذا اصابته داعلة قال سيبويه اذا اردت شبهها الى تعالى كانا
افعل نحو اجنه الله واسله قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده يشل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل بسل بالسين المهملة وقد عده لا بني للمفعول ابدا مخالف لافعال
صاحب الكشف حيث قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا عد وعكى منه مخالف للصحاح حيث قال وعك
الحمى من باب وعد فهو موعوك والوعك مغث الحمى مبنية للمفعول ابدا وكذا للعرب احرف لا يتكلمون
بها الا على سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل زهي الرجل وعني بالامر ونتجت الناقة وانا اه
ولنا بها حكى ابن دريد زها يزهو زهوا اي تكبر غيرهم هو ذكره في الصحاح للعلم بفاعلها في غالب
العادة يحي بهذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول غالبا لا ابدا والاولى ان يقال تعادكا بعدم
الاختيار الا ان يقال ما ذكره حكمة لا علة ما في اوله احدى الزوائد الاربع اعترض عليه بنصر فانه صدق
عليه هذا التعريف وليس بمضارع واجيب عنه بان المراد بما فعل ماض في معنى التعريف فعل ماض زيد في اوله
احدى الزوائد واعترض ايضا بنحو يزيد ويشكر لهما واجيب بان كلا منهما فعل مضارع في اصل الوضع
ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون احدى الزوائد يقصد للمضارع والنون التي يكون له مع غيره
صورة تعظيما كقوله تعالى ونريد ان نمن اومنادكه نحو انا وزيد نفعل او اما حقيقة كالمثال الاخر
او اعتبارا لان هذه الصيغة انما يستعملها المتكلم نفلا لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها
وحده تنزيلا للنفس منزلة الجماعة الجار اذ كان معه غيره ووقع قد بسط وبعده بصحفة مع غيره فان كان
غيره بالعاقل فالاول يوافق ما قالوا من ان لفظ مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع
الوزير بل يقال جاء الوزير مع والتابع مخالف كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا العكس الامير الا انه
بنوع الاعتبار او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكر الزبيدي في حواشيه على شرح المفتاح اعلم ان مع

كلم

كلم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر
من معي وتسكين عينه لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه وكلمة ما جنبا فه وقول النحاس
مع حينئذ حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فيكون ظرفا ولها حينئذ معان بلفظها موضع
الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذات نحو الله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه
القراءة وحكاية سيبويه السابقتان ومفردة فتنون ويكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهي في الافراد
بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فا
ذا قلت جاءا معا فالوقت واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في الدار معا او في
الزمان نحو ولد معا او في المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة نحو هما في العلو و
يقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه لفظ مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا
الله ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعده نفسه المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يجئ ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في
القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان جبرائيل عليه السلام وحده وفيه نظر
لان الجمع المحلى باللام يسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد
بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين
فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم
الحصر وحمله على الالتفات لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع قلت
هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام
امته فنداؤه كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف جوزا
في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهد له الزمخشري
بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون
راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله تعالى على خوف من فرعون
وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القرآن
المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع

الاشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية
انه اراد بقوله ورسلا وانبياء محمدا عليه السلام جمعه تعظيما له واجلالا لقدره وقد ذكر الدماميني في
شرح المغني وربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا
كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الفهم لما يهم تبيين ومنه
قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء
حيث قال في قوله ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه للتعظيم فليس بشيء اذ لم يقرأ بهما
في شيء من القراءات واعترض بانه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب قيل فيه نظر لان الياء لغة موضوعة
لما يطلق عليه اسم الغائب وفي منع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان
المتكلم يقول في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر له قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوا
ولا بعد فيه اذ يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر و
اجيب بان المراد اللفظ صريحا اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا
يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرها ليس بمحال لان المتكلم والمخاطب والغيبة بالنسبة الينا وفيه
نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي ذكر في شرح الاسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقال المعتزلة
والكرامية انه اذا دل العقل على معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن
او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة
فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال في شرح
العقائد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة
او من لغة اخرى وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اي في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع له لوازم
كثيرة كالخالق مثلا ومن لوازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين والشرور ونحو ذلك مما يوهم
شيئا ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان الايهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا
فتعميم النظر اولى عمم بعضهم فلا يطلق السخي ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا
الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع ايهام بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضي
ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الايهام من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف

وفي شرح

وفي شرح المقاصد اطلاق اهل لغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى كقولهم خداي وتكري سائغ وذائع من
غير نكير فكان اجماعا والمراد بورود الشرع وروده في كتاب او سنة متواترة او اجماع واختلفوا فيما ورد
بخبر واحد فاجازه طائفة لانه من باب العمل وافعال الناس وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون
لرجوعه الى الاعتقاد بما يجوز ويستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب
جوازه لاشتماله على العمل ذكره في شرح مسلم وقد يفرق في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة
الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة
شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله متبارك والله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله داع فتاب
عليه ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة كثير وان هذا لا يختص باسمه تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم
الصلوة والسلام ايضا كذلك ذكره في شرح البزدوي لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث
ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوجد
في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار لا التسمية وقال في بعض حواشي
المطول في قول حسان في مدح النبي عليه السلام بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون من
كاتب يجوز ان يراد كاتب الازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى ما هو لازم
ضمنا لا انه لا يجد درونه ويشهد بذلك الايات والاحاديث وقال الرازي في التفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم
الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد يحبهم ولا يجوز عندي بانه محب وقال الطيبي في شرح البيان ما ورد في شرح
السنة عن النبي عليه السلام في جواب من قال فاني طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس ذلك منه عليه السلام
في تسمية الله تعالى بالطبيب لوقوعه مقابلا لقوله طبيب مشاكلة وطباقا للجواب على السؤال كقوله تعالى تعلم
ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف سلك بالكلام طريق المشاكلة وقيل في نفسك لقوله نفسي وقال
في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ
والمنسي والحارث والزارع والرامي لان في صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في الكتاب والسنة
بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج
وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة واجاب بان البيهقي رواه
في الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة الى المحجة ومعناه المركب المهيئ قال الله تعالى صنع الله الذي اتقن

كل شيء وقال عليه السلام ان الله صنع كل صانع وصنعته وفيه نظر لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها او
اما بابعاضها اعني الحركات الثلث اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فيكون باعتبار جريانها مجرى
النفس الساذج والتباس المسامع بها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشئ عن الزيادة ومعنى كون الحركات
ابعاضها ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة
ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فحصولها
من كسرتين   لا سيما لا النافية للجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اصلها عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع
بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجار والقلة خلاف
صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني او على انه تميز ان كان نكرة كانه
بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب على انه شبيه بالمفعول به وقال صاحب الغرة لا
اعرف النصب وجها وانما تكون على قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل ويوما يهنا منصوب على الظرف وقيل
ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير
خبر المحذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر لا ويلزم قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون
خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا
يتفاوت المعنى بحذفها مع وجودها وحذفها وقد يقال لا سوا مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها
في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة وفي مغني اللبيب وتشديد يائه ودخول
الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في هذا البيت فهو مخطئ وقال البلبلي في شرح
تلخيص الجامع ومولانا خسرو في حاشية القاضي وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح ... دعاية
البيان واستعماله بلا واو لا نظير له في كلام العرب انتهى ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا
عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والاولى منها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض صاحب
المتوسط في الشرح الكبير على من عده من كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها
الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا
فهو بمعنى وخصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر

كانه

لشابهتها حروف اللين

كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قليل حينئذ كثير والمجيء اكثر
من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا والمد اذ يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت
حروف اللين لانها تخرج بلين من غير كلفة وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر
الصوت ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب والخفاء اللين وهو ضد الجهر قال مكي في الرعاية
الغنة نون ساكنة خفيفة من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينا وللميم الساكنة وانها حرف مجهور
شديد لا عمل للسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت الغزالة اذا ضاع ولدها محلها
النون ولو تنوينا والميم اذا سكنا ولم تظهرا والخيشوم مخرج محلها فقول الجزري في مقدمته وغنة
مخرجها الخيشوم اراد به محل غنة مخرجه او وغنة مخرجه محلها بتقدير المضاف لانها صفة والاذكر في الصفات
ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من
يسمي النون الساكنة المخفاة قبل حروف الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها من الحروف
المتفرعة فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة نفسها بلا تكلف والخيشوم خرق الانف المنجذب الى
داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل اقصى الانف ولا اصل بهذه الشابهة حذفوا النون من لم يك وقيل لشبهها
اياها في امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره في بعض حواشي القاضي فان وصلت بساكن
ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن وقد اجازه
يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية   لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل المضارعة تقابل السخلتين
على ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلتان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين
مضارعان كذا في شرح المفصل لابن يعيش وعبر في الحركات والسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها
في كل منهما فان والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد او الالف واللام يخرجها عن معنى الجمعية   ولمطلق
الابهام في وقوعه مشتركا اي بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام
فيكون المعنى وكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان
ان رجلا نحو   وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام العهد اشارة الى سين الاستقبال لانه
يجيء لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم   والوقف بعد كاف
المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا ...

يوقف وقولهم فلان يقتات السوافى يعيش بالامانى ليس بمورد لانه ليعلم السوف الدال على الاستقبال وينفرد
سوف عن السين بدخول اللام نحو لسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادرى وسوف
اخال ادرى اقوم آل حصن ام نساء فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك
ولهذه المشابهة التامة اعرب ولا يلزم تسمية الماضى مضارعا بوجود المشابهة التامة فيه كما بين فى شرح
الرضى لان اعتبار التناسب والتسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده فى غير المسمى
لكن يلزم اعرابه على ما لا يخفى فالاولى فيها اتيان ما ليس فى الماضى وهو ان المضارع معانى تتعاقب على
العوامل وهى كونه مامورا به وعلة ومعطوفا ومستانفا كما ان للاسم معانى تتعاقب على صيغة
بتعاقب العوامل وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل من بين سائر
الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقى غلطة فى لغة العرب وفى الكشف على وقد التلويح انه
بمعنى الباقى واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح فى مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به
الجوهرى وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به ورد بانه لم يتفرد به بل التبريزى
والجواليقى وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريرى فى درة الغواص فى اوهام الخواص ومن اوهامهم القادحة
واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائرا بمعنى الجميع وهو فى كلام العرب بمعنى الباقى وقال النووى سائر
بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الغزالى فى مواضع كثيرة ذكره فى مزيل الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن
الحاجب فى شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقى وقال صاحب الكشاف فى الفائدة انه بمعنى الباقى واستعماله
بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى الاشتقاق والحق ان كلا من المعنيين ثابت لغة
ذكره فى حواشى التلويح قال ابن دريد سائر الشئ معظمه وجله وكسوته كقولهم جاءنى سائر بنى فلان اى
جلهم وملك سائر المال اى معظمه وقال ابو على وابن ولاد السائر الاكثر والبقية لا الاقل ولهذا يقول الحدث
من الكتاب ودقه وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال ابن برى من جعل سائرا من سار يسير يجوز ان يقول
لقيت سائر القوم اى الجماعة التى يسير فيها هذا الكلام كذا فى تهذيب اللغة   والحاصل فى ذلك ح يريد ان
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشى
ويحج ويكتب القران ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا يشك فى اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على
مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من انات موهومة لا من اجزاء موجودة

فالان

فالان عندهم جزء موهوم بموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال فى الزمان لا جزء منه فالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود
حال فى زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال المستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة
الى الامور الآتية الآن يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى واحد منها وقوع فى الحال ويقد
يقال ان الحاكم فى ان الحال هى ما قاله هو العرف والا فلا وجود لها فى الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة
لانه اذا مضى آخر جزء من الماضى لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يتخلل بينهما شئ يسمى حالا
والمراد به ما يترتب وجوده ح اى المراد بالاستقبال الزمان الذى يترتب وجوده ح بما يتعرض فيقال
التكلم يترتب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل فى المستقبل فيلزم ان يكون
الشئ ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له فان جعل يترتب بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال
ماخوذا فى تعريف الآخر وهكذا يدفع فى امثال قولهم سياتى الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا فى قوله
وجوده بعد زمانك سواء حمل يترتب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حمل يترتب على الاستقبال
يلزم محذور آخر لان كون الترتب فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم
وقوله وجوده بعد زمانك يقتضى حصول الزمان بعده فيلزم احتمال النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين
وخروج الزمان الذى يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولكن ان تقول فى الشق الاول من الاعتراض
الاول ان كون الترتب فى المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه بلزوم احد المحذورين او يجوز ان يترتب
فى الزمان المستقبل وجود الزمان الآخر وجوابه مر فى اول الفصل يفعل الآن وهو مبنى
على الفتح دائما وفى الاصل ان على وزن فعال بمعنى حان ثم جعلوه اسما لزمان التكلم وعرف بالالف
واللام تنبيها على تعينه وتقيده بزمان التكلم فبقى على ما كان عليه من الفتح وقد ينقل الفعل الى الاسماء
الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله نهاكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام
وهو الزمان الذى ذكره الله فى قوله كلا بل ران فاندفع ما قيل ان اراد به المصدر فالزمن وان اراد به
حكاية الفعل فالفعل لا يحكى بالالف واللام   لانه اى لان الفعل يستقبل الوقوع فى الزمان الآتى
ان الزمان يستقبله اى الفعل وقيل كان الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل
وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين من الحز وهو القطع اى

الوجه الاول لا مع عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه   والصحيح انه مشترك بينهما ح اعترض بعضهم
ان الفعل في عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال
والاستقبال ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
تأمل   هذا ولكن يتبادر الفهم الى الحال حين اي مضى هذا او خذ هذا او الامر هذا او هذا كما ذكره وهو
من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص لانه يدل على الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه
لان الواو بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيه كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين
لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز راجح كما قرر
في اصول الفقه   وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الماضي
بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون المضارع للحال   اختص بزمان الاستقبال ويخلص للاستقبال
القسم بنون التاكيد ولا للنهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم
وعن الاخفش ان صلاحية للحال باقية وان دخلها لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله ومالي لا ارى الهد
هد ومالي لا اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال
ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعمال في الظرف المستقبل
فانه اذا اعمل فيه صار مستقبلا لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا اذا اعماله في ما عدا اذ من ادوات
الشرط كاسناده الى متوقع وانتصابه طلبا ووعدا ومصاحبة اداة ترج او اشفاق او لو المصدرية
والامثلة في شرح التسهيل وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ وربما وقد في بعض
المواضع   ويتمحض للاستقبال في قولهم في السين وسوف حرف تنفيس الاحسن فيه حرف استقبال
لانه اوضح ثم قال قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انها مفيد وجود الرحمة لا محالة فهي
مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان
الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر
فاذا كان المقام ليس مقام التأخير لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب
وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة

ثم

ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعيد او الوعد مقتض لتوكيده وتثبيت
معناه وقد اومى الى ذلك في قوله تعالى فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان
تأخر الى حين وصرح به في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد
الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح في شرح الكشاف ان السين في الاثبات مقابلة
لن في النفي ولذا قد يمحض للتاكيد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن التمجيد انها موضوعة للاستقبال
مع الدلالة على تحقق ما دخلت هي عليه قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل
وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول
السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار لا للاستقبال
ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري
حيث قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد
عن الاضطراب اذا وقع والقصة حيث قال فائدة تقديم الاخبار به توطين النفس واعداد الجواب وكم
فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه
والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان
للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم
انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه مرة اخرى فصح على هذا التاويل ان يقال سيقول السفهاء من الناس
من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الاية   يقال تفقه اذا وسعه بهذا غير مستقيم
لان يقال عائب فلا يلائم الخطاب فالصواب تقول كما في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق
بهذا   وسوف اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون قيل هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا لان العرب
عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما
فسيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب بعض الافاضل بان يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة
وما اورده من التمسك لا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر وتعقل   وقد يخفف بحذف الفاء ح
حكى الكسائي عن بعض العرب سو وحكى صاحب المحكم سي وحكى الكوفيون سف بسكون الفاء
وفتحها وحكايه سي اعربهن وهذه الثلثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا

ولهذا سمي سين سوف   واذا دخله لام الابتداء اختص بزمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو
علي وقال ابن مالك انها ليست مخلصة للحال بل هي باقية للاستقبال ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل
قليلا وتخلص للحال ايضا بالآن والساعة على الاصح وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة
مستقبلا لمصاحبة اللام الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالآن باشروهن ويخلص ايضا بنفيه بليس وما وان عند الاكثر
وهذه اللام يدخل على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوزه
الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدا المقدم
وعلى جزء المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله
تعالى انا لنحن نرسلون ومثله كثير والمذكور في تفسير القاضي امتناع العمل صرح به في قوله تعالى أإذا ما مت لسوف
اخرج حيا وبمثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث تكلم
في هذه الآية على عدم عمل ما بعد الحرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله في مواضع وكذا
في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الآية في موضع بان اذا ظرف لاخرج وان ذكر من توسعهم في
الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص
بالشعر ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكواشي في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور المتأخرين
وهو المختار عندنا لدعاء الحاجة   وفي التنزيل اني ليحزنني قيل اللام في الآية ليست للحال لان الذهاب ليس
بموجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد وبان المضاف محذوف والتقدير
قصد ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي
حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب فاندفع ما اورد بالآية على قول البيضاوي في
تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك الا انه قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية فالوجه في دخولها على
الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد
تضعف بان اللام للتاكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن الخباز في شرح الايضاح
لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير هذه
الآية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدا والخبر وقال ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك

وقال

وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء والمبتدا مقدر
بعدها فاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل
والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدا في نحو لسوف
يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اخلالا
يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح
به ولان النحويين قدروا مبتدا بعد الواو في نحو قمت واصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم
الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيامة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك
ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا
وبقيت اللام ولانه يجوز على التصحيح نحو لقائم زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري الذي فيه تكلفين لغير
ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح
بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم جعل الكسائي لانها لا تدخل على المضارع
الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا مسلم بل تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية ومع تقديم
المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم
وانما قدر البصريون ههنا مبتدا لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة
يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة يجبان وذلك فيما بقي نحو تالله لاكيدن اصنامكم
كذا في المغني   وكثير عن الناس ان يعلم انه يكسر حرف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسورا لعين
كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي لتذكر كسرها على كسرة عين الماضي
او همزته وفي بعضها وهي لغة بني عامر لا تكسر الياء فيهما الا اذا كان ياء اخرى   ولا ينطبق التعريف
على ذلك اي على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ فلا يجب ان يدخل في الحد
الشواذ بل انما يجب منطبقا على اللغة الفصيحة لا على اخرها   ويمكن الجواب بان الرماني والسيرافي ذكرا ان
قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب عنه
الا ان دعوى الغلط ممن قاله لانه ابدل الهمزة في اهراق توهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة
واسكنت وذكر في الصحاح انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واراق يريق اراقة

وفيه لغة اخرى وهي ايرق الماء يهرقه ايراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت
فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم العين لان اصل
اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك انتهى
هذا والمذكور في الشرح يوهم هذا وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل
الكلمة من التغير لان اصلها من اطوع يطوع وقال الفراء اصل اسطاع استطاع حذفت التاء فليس في زيادة السين
شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فضارعه يسطيع بالفتح   ولا يجب ان
يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانات   ونحو خصم فقيل في جواب
دخل فقد يتوجه ظاهر ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاولين الى الخاء
والقاف والكسر بحذف حركتهما وتحريكهما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان
في الاول التباسا بماضي التفعيل   وههنا موضع بحث يغني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف
تقديرا وعنهما بانهما على خمسة احرف تقديرا في كلام المصنف لان فعل الامكان ماضيه على اربعة احرف
لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا   وقد يستعمل لفظ الاثنين الخ قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت
الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان
تدعاني احم عرضا ممنعا اي ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان امتنع وان تتركني احفظ عرضا مقدرا
وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا بروى واحد يعني قلت لصاحبي
لا تمكث بنزع اصول الكلاء بل اقطع الكلاء واحتش من دون اصوله وكانه اراد انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين
في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا والعلة فيه على ما حكي في المطول ان اول اعوان الرجل في ماله
اهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على حد ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير
سورة ق ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقول اخليلي وصاحبي
قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا اللزوم الا لدليل وذهب
المبرد في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية الفعل اعني قف وقف نظائره للتاكيد والمعنى
قف قف وقد وجهه الجاربردي في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل
الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال بل خطاب الصاحب في الواقع

وقد

وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا
في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا وصرح في
التلويح ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا فلما امتنع ذلك مستندا بقول
الشاعر فجعلن مدفع عاقلين ايامنا وجعلن امعز رامتين شمالا اطلق عاقلين ورامتين على
جبل عاقل ورامة وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان في هذا القبيل ويقول عم اذا كان وثنا
واذ ثنا فلتكما اكرما فان يومكما للواحد لان اصل الشخص اذا كان اماما فالماموم واحد وقد يستدل
بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل
كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب موسى عليه السلام
كذا في شرح الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح يخدشه قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما صرح به في قوله
فارجع البصر كرتين   فلا يوجد كلمة ما في قلما وكذا في طالما وحالما كافة للفعل عن طلب الفاعل
في التركيب وان فهم منه ما هو القليل وغيره ولذلك تكتب موصولة وقال الشريف في حاشية ديباجة
شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها كما تكف ان عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب اللفظ
وانما قلنا بحسب اللفظ لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل ههنا
يتعلق بحسب المعنى بالمصدر رجال قد راى طال الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر
فاعل طال وعلى التقدير الاول تكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني تكتب مفصولة وقال ابو
المكارم في شرح مختصر الوقاية وكلما اكتبها متصلة بالفعل يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في
حاشية شرح المفتاح هي تكفه عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشاف حيث قال يكفه عن
طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب اللفظ
وكانه غافل عن اطلاق الفاعل على الفاعل النحوي ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت قد طالما يا ال مروان الثم ويعبر بقلما عن النفي كما يعبر بالكثرة عن
الكل وهي طريقة مسلوكة   الضمير للشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يعبر بها ويسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا ويعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار تانيثه اذا كان

فيها مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفاتها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع
نحو هي الامير ينقذ عرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر
في قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص وهي زيد عالم ليس
بشيء وله خواص هي لا يكون الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه
ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف
خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستتر حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون
لمفرده محل من الاعراب بخلاف سائر المفردات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم
فلا يجوز اظهار الشان والقصة بلا النافية ما ولا النافيتان والفرق بينهما انهما اذا دخلا على الاسماء
فالنفي للمعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبيها لها بلا ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكريرها
واذا دخلا الافعال فالنفي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان
ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كون للحال انتفاء قرينة خلافه لا النفي للاستقبال عند الاكثر ومن ذهب الفهم
ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل
الاستقبال سمع عن العرب الجزم بلا النافية بجازمها ذكر الحال واردة للحل والسماع في اصطلاح
اهل الحديث اذا عدى بعن يكون قارئ الحديث الشيخ وبعلى اذا قرا احد على الشيخ وسمع غيره فيقول
الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح البيان واختلف في تعدي سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد
ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته الى
واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله لا انه اريد تخصيص
سماع القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم الموقع على الفعل بما سمع
منه او جعل حالا منه فسد الوصف او الحال مسده فاستغني عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير
وان ذكره الشارح في شرحه للكشاف فجنب قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار
او مجاز ولما ذكره فيه حيث قال وانا الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا بتاويل
الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا اثر الوصفية لانه
ح يفوت المعنى اعني تخصيص سماع القول عمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع

ونكتته

ونكتته لا ما ذكره البيضاوي من انها للمبالغة لانها لا تناسب اكثر المواضع وهذا تجوز شائع لا بد له
من وجه ينتظم المواضع كلها الا ان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه ولذا لم يلتفت اليه
في الكشف وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح بالتاويل المذكور ولما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى
قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكر ثاني مفعولي سمع وانما صح ان يقال سمعت زيدا قولا بتقدير كيف
منه ذكره الشريف وابن كمال باشا وكذا ان تصحح البدلية بنحو جئته لا يكون له على حجة قال الرضي ولا منع من ان يجعل
لا في مثله للنهي يدخل على الفعل المضارع الجازم وهو لم ولما اعلم ان الجزم هو القطع وسميت
هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركة او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصهما بالفعل
وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقة الشيء فيغيره غالبا بشهادة الاستقراء
وتعيين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال الجر بانهما
مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقة وقال بعضهم لم ولما يدخلان الماضي
فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لا في الاصل ثم زيدت عليها ما النافية للتاكيد
ففارقت بذلك لم من اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب ومن لما يضرب والثاني
ان منفيها مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه
ورجح الرضي الاستمرار ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول قمت فلما تقم لان
معناه وما قمت الى الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال هو غالب
لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته اطلقه ابن هشام وقيده الرضي بالاغلب كقد في الايجاب
قال صاحب الكشف ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما
فيما بعد والخامس ان منفي لما جاز الحذف في الاختيار لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي
على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه واما لا في النهي واللام في الامر فلانهما
يشبهان لا ان الشرطية في النفي واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وكلما
التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها استعمل مع ما وعدمها
كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا يستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا يستعمل مع ما نحو
انى والجزم بكيفما قول بعض النحاة وباذا وايان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية والحق انه لا يجب

المجازاة باذا مع ما وعدها وانما تضمنت هذه الكلمات معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى

ان يقول ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يطول الكلام فاتوا بكلم شامل للجميع و

المراد ما لسببية في الشرط اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية ولو بوجه من

الوجوه وان يكون لنفس الجزاء او للاخبار والاعلام به وما كان منها ظرفا فمحلها النصب بالفعل بعدها

وما كان غير ظرف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء

او مجموعهما والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل ما باب فاني آتيك بما يرجح الاول

على الثاني وقد يكون الجر نحو بمن تمرر امرر وما اي فهو يقع مبتدأ مثل ايهم يأتيني اكرمه ومفعولا

مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم

تمرر امرر ومحل لن نصب على الحال او الظرف   فيحذف حركة الواحد حكي عن ابن السراج انه شبه الجوازم

بالدواء والحركة بالفضلة التي يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا فمن نفس

الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص

لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه

قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية الحكمية كما اشار اليه بقوله وكان او آخر هذه لان الفاعل كالجزء فاذا

كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فتعتبر جزئية فان قيل لما اعتبر جزئية لزم ان يكون محلا لتقدير الاعراب

فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على

حدة وفي جواز الفعل به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في

الكلام الفصيح نثرا ونظما   كالواو في جمع المذكر قيل تنظر لان الواو هذه قد تحذف في نحو اغزن وادعن

فلا يثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولكن ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها

كلفظة نحو بخلاف لفظ مثل فانها توجبه روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اقول ايماني كايمان جبرائيل

ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره في المسايرة لابن همام وقال القشيري في قوله عم من توضأ

نحو وضوئي ان لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن

فقولوا مثل ما يقول ان لفظة مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي الشرح المنار لابن الملك لو قذف

رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رضه في

حق اهل الردة دماؤكم كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني في الحديث بهذه العبارة لم يصح

كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة

وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عم

وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى

والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها

شقت من الفردوس   وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهجو ولم تدعو وقوله

الم يأتيك وقوله كان لم ترى ويجيء معنى الابيات بتمامها   وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم

كقول الشاعر فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل المغاني جمع مغنى وهو

المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش



خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم تؤهل ولم تونس سوى اهل من الوحش

مغانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها فاعل قفارا لان قفارا ما قبل مشتق وكذا كل جامد يعمل

اذا اول بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه اي مجتري ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون

بدل اشتمال من مغانيها وكان لم اه خبر بعد خبر لاصبحت والشاهد فيه انه فصل بين لم ومجزومها وهو تؤهل

وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعاذب

ان وصلت وان لم اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك يوم التباعد سواء

وصلت اولم والاعاذب بالعين المهملة والراء المعجمة او الغين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو التباعد

وهو ان ولن وكي واذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فقصر كما في ايش

في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معموله عليه

بخلاف ما في حيز ان والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع

مستأنف وهكذا قال الفراء حين تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب

بعد لن باضمار ان ولن يجد وفي كي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر

بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان ولن يجد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى

فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذا نحفف وقيل اذ الظرفية والنون

عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان ولن يجيد كونه مشابها لان اى في المصدرية
والصدرية فيبدل من الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط
كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون
القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه
الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قوله فان
قيل الخ وقوله والضم والفتح الخ من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبدل
اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ
الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول في السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلي والثاني في حاشية تفسير القاضي لابن
التمجيد والتبديل مثلها على ما ذكر في الينابيع وشرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم
وعلى ما ذكره ابن التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ وفي التبدل الخلاف على العكس وقال المحلي في قول
الوجيز ابدال ما كان غريبا وضع ادخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلافا
للمعروف لغة وقال الدميري في قول المنهاج ولو بدل اضاد ابطاء لم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل
على المتروك ثم قال وحكى الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها ما يدل على صحة عبارة
المصنف ويشهد لذلك قول الطفيل بن عمرو كلاهم في وصف النبي عم وبدل طالعي نحسي بسعدي وقال
الشارح في شرح الكشاف وللتبديل استعمال آخر يعدى الى المفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات
فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما خيرا منه
وآخر يعدى الى المفعولين بنفسه والى المذهوب به المتبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم
جنتين وآخر يعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الاية
ويشبه ما ذكره الدميري في الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة عن تغير الشيء مع بقاء
عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه ويسقط النونات لانها علامة الرفع هذا مذهب
الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون
الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون المقدرين وقال الفاضل ان هذه الافعال معربة ولا عرف اعراب الا
النون فلسقوطها العامل واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلتغيرها بحركة ما بعدها وليست

فيها عنده شيء مقدر وهو مما يعجب السامع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث
الصحيحة ذكره في شرح المشارق لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه
الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
ومعنى لن نفي الفعل مع التأكيد قال ابن مالك قول الزمخشري في انموذجه لن لتأبيد النفي ضعيف وحامله
على اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام الحديثي الزمخشري من العدول
وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى ثبوت ان لن لتأبيد النفي
لانه الاصل في البناء اى السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فضده يكون
بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة الى الحركة في المبني اذ لا يدل على معنى
وفتحها لغة وهي لغة سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن
مالك ان عكلا فتحوها لكن بشرط ان تكون داخلة على الفعل نحو احسنت اليك لتكافيك جاء سكونها
وهي لغة قريش ومع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار
الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارع كلمة على وزن نحو وكتف فخفف بحذف الكسرة واما ثم
فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وفي بعض الكتب خص
بالنبي عم هذه القراءة مع انه جميع القراءات كذلك لانه يراد قراءة يعقوب والمسندة روايته الى النبي عم
ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلافه قياس مشهور في العربية وباقي القراءة يقرؤن من اختيار انفسهم
بالياء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عم مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر
وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله عم انها عادته قبل الوضع للاخير والا فكل القراءات قراءته وقيل
كل واحد في السبع المتواترة تنسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء
واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عم ولا يلزم من ذلك اعتباره و
هذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف وفي الحديث قوموا فلاصلي لكم وفي التنزيل ولنحمل
خطاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة بخلاف هذا حيث قال في تصريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم
في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تاويل الا لا يلزم اتحاد الامر والمأمور والناهي
والمنهي والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنزع وفلنجب وفلنرجع وغير

ذكر فلهذا اقرب قول السكاكي فلتعبيرها بقوله اي اذ كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب
وجب تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين
على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في الشواهد روي فلاصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة
وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة
وان والفعل في تاويل المصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدا محذوف والتقدير قوموا فقيامكم
لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء
لام امر ولامر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فيصح قليل في الاستعمال وفي رواية في اثبت التاء ساكنة
يحتمل كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهو لغة مشهورة ولام امر وثبتت الياء في الجزم
اجراء للمعتل مجرى الصحيح   مع التنصيص قال صاحب الكشف في شرح الكشاف يقال نصه ونص
عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب
والسنة والى ما لا يحتمل الا معنى آخر ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني احد لازم النص وهو الظهور
ثم عدي بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء لتضمينه معنى اللام
معنى الاعلام وبعلى لتضمينه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه   كقوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا
مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح
التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد من ائمة العربية
لا من البصريين ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الحديث على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث
غير متحقق كونه بلفظ النبي عم فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى
وفيهم الاعاجم والمولدون ومن يحسن العربية فدخل في الحديث لحن الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب
بضربا في قولك ضربا زيدا للنيابة عن اضرب لا التضمن معناه والثالث للجمهور وانه شرط مقدر بعد الطلب
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغير معنى
الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان
نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب
شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له عن الامتثال ولكن التخلف واقع ولجاب

اليه

ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يعم اكثرهم ثم حذف المضاف
وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا
بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قاله الرسول عم اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم
اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لانه جواب قل ورد بان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما
في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا
فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء
والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره وان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون
مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء
الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة الاكرام وظاهر ان القول
ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب
بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر
والمذكور في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول في انه يستعقب الشرط
الذي هو جزء اخير من العلة التامة فيستعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك
ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه
بدونه ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الاية
ففيه اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على
مجرد امره عم ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم
قولي لكم ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال كيف
اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن
وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب   لان امر المخاطب
اكثر استعمالا لان الغائب لبعده عنك اذا اردت ان تامره امرت ان يؤدي اليه انك تامره نحو قولك يا زيد
قل لعمرو قم ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم
في امر الحاضر امر الغائب كذا في شرح المفصل   وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء

اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس عموم الفعل كما هو المتبادر
الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا
بل المطلوب به هو كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور
للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل
لمعان وهي التحريم والكراهية والارشاد والتحقير وبيان العاقبة والياس والشفقة وهذه الامثلة مذكورة
في الاصول   واسناد النهي اليها مجاز يعني مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم الفعل ويسمى
مجازا حكميا ايضا وان كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم
لا يتعلق في المجاز في الاثبات وان كان يقع في النفي لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح
او لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واسناد المجاز اليها باعتبار الشرف او باعتبار
ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع
مطلقا فيعم العرفي والشرعي والاصطلاحي وبمعنى ما ينسب الى الوضع اللغوي الشرعي فيعم العرفي والاصطلاحي
وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة اصل لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على انه
قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة للمكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة كما صرح به صاحب
فصول البدائع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع على القرآن ثم المجاز
العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتاول كقولهم عيشة راضية وسيل مفعم
وجد جده ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة وضربه التاديب ونحو رجل عدل وقولها فانما هي
اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو
الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم مما
اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول
الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نوم ليلة واجرية النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى او لنكثر مكانا

واختل

واختل سبيلا مما جعل الفاعل المجازي تمييزا والمجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكر وانه قولهم
سال الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة السيلة اليها فافهم وقيل لا يقصر
المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص وليس هذا على ذكر منك فانها فوائد نفيسة
وقد جاء في التكلم قليلا وذلك كقولهم لا اربنك ههنا والنهي هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك
كقوله تعالى ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على
ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا يزجرون بهذا النهي والمراد خطاب
المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنين ان يقربوا المسجد الحرام لان صدر الاية وختمها خطابهم وقوله
يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الاية   واما الامر اعلم ان العلماء اختلفوا في ان صيغة
الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على
جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل التوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر
المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة ومنها الايجاب
والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء
والتمني والاحتقار والتكوين والامثلة في الاصول   فهو جار على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح
يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتداء وموصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان
الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام
في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير لا مطلق الجريان   واصل افعل لتفعل
فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واغلنكك في تغلوط اي تلزم وتعلنكك
اي تجتمع قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اعال و
حذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالاخر وحذف الهمزة في ويل امه دون ويل
اخته لكثرة الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكروا البصريون الاحر
لامه فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس

المراد بكثرة الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم
بعوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه تكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول الامر ان قلنا انهم
الواضعون وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح وليس بالوجه ما صاحب مغني اللبيب رآه وجها وقال
وبقولهم اقول ان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل
انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي
الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان
البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت
وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك
في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعي انه اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام
لا الفعل لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قيل على ان الجازم يعمل
مضمرا كما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم لا يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فتأمل ويأتي
بصورة الاتيان متعديا الى واحد تقول اتيته من باب رمى واتيانا ايضا واتوة اتوة لغة فيه وقوله
تعالى انه كان وعده مأتيا اي آتيا كما قال حجابا مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتاك من امر الله
فقد اتيته وتقول آتاه ايتاء اعطاه واتاه اتى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اي ائتنا به ذكره في الصحاح
فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء في الاستعمال
كاتى في اعطى مما بني على افعل وليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضا وتاج المصادر
وديوان الادب اجاءته اي جئت به ولجاته اليه كذا بمعنى الجأته اليه وقد يعدى الى الثاني بالباء مثل
آتينا بالبلية فقوله تعالى الا ان يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا مراد من قال ان الاتيان يجيء
لازما ومتعديا والاية يحتملها فقول الصحاح والاتيان المجيء مع ان القوم صرحوا ان المجيء يصير لازما
ومتعديا بالعلم ما ينبغي قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الاعيان والمعاني
وبما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر
في النحل عنه الاتيان قد يقال للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير والشر وفي الاعيان والاعراض وذكر

الزمخشري

وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار كجاء في قولك جاء البناء محكما بمعنى صار ويستعمل لفظ الجمع
للواحد الى آخره قال الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول ولم يجئ ذلك اي الجمع للواحد تعظيما للقائل
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين وسيق في اوايل بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى
ان يجعل ارجعون من قبيل قوله تعالى رب ارجعون اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للدلالة التي سبقها
على معنى ارجعني ارجعني وارحمني ارحمني قال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب ومن هذا القبيل
عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء و
جوابهم ثم اختلفوا ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها على الاثنين فيه مذاهب احدها لا يصح ثانيها يصح حقيقة
ثالثها مجازا رابعها وهو للامام يصح ولا يصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا
لا في لفظ جمع ولا في نحن فعلنا وفي نحو فقد صغت قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره في شرح العضد
فما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد صغت
قلوبكما ليس بصحيح فان قيل قوله في هذه الاية موافق لقول التفتازاني في اوايل شرح الكشاف على خلاف قول
التفتازاني في شرح تفسير هذه الاية في تعريف المسند من شرح المفتاح موافق لما في مفصل يدل على ان المختار عنده
المذهب الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف حيث قال هذا على ظاهره خلاف مذهبه المذكور في مفصله ومذهب
الجمهور الا انه قد يذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز في دأب المناظرة ذكره التفتازاني ومن ههنا
تبين ان ما ذكره الرازي في اول تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المصنف على انه اذا كان له في مسئلة رأى اطلق
القول به وقيد غير رأيه بالنقل لا يعول عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوحات المكية في الباب الاحد
والثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا المقام نمت فرأيت رسول الله
صلعم في النام فقد سألني سائل ما اقل الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند
النحاة ثلثة فقال صلعم اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول مميز العدد ثم اخرج خمسة دراهم
فرمى درهمين على حدة ورمى ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سأل في هذه المسئلة ان
السائل عن اي عدد يسأل عن العدد المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده
المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلثة وقال
هذا اقل الجمع في العدد الوتر قلت كقوله الا فارحموني يا آل محمد اي فارحمني تمامه فان لم اكن اهلا

فانت له اهل فزيادتها ساكنة لبث بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فر منه وسميت همزة وصل لانها
للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتب اسمك فسقطت
همزة اسمك فاتصل التاء بالسين فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة
وقول ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا
لان حرف المضارعة لا تحذف كذلك لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام
الكوفي كذا في المغني لانه حروف الصفير وانما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على الزاء والسين
والصاد باتيان بهمزة في اوائلها وقلت از اس اص سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين
الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك وياتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير في غيرها
محافظة على الصفير وحروف ضوي مشفر يقال ضوى الرجل اذا نحف بدنه والمشفر من البعير
بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربه لزيادتها صفتها على صفة غيرها اما الضاد
ففيها استطالة وفي الواو والياء اللين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش اي انتشار لزيادة
رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها لزالت صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها وانما
قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها وهذا عكس قياس الادغام اي اذا قصد ادغام احد
المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب
لان الساكن بالتغير اولى الا العارض كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء في العين تقلب
العين حاء لان العين ادخل في الحلق من الحاء فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال و
العتود من اولاد المعز ما رعى وقوي واتى عليه حول والجمع اعتدة ومنه تاء الافتعال فانها تقلب
الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس لعين هذا الدليل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد
اي انما ادغم عكس قياس الادغام ولم يقل اطلح واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام
حروف الصفير في غيرها في اصطلح ورعاية استطالة الضاد وعدم ادغام حروف ضوي مشفر
فيما يقاربها وضعف اطجع لزوال استطالة الضاد قال في شرح الهادي يقال للضاد مستطيل وطويل
لانه طال فادرك مخرج اللام وقرئ في بعض شاذهم ويخسف بهم لحجا اعلم ان الصاد لا تدغم
الا في مثلها وقرئ لبعض شاذهم بادغامها في الشين ورواية ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان

ابا عمرو كان يدغمها في الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشري والفاء ايضا لا تدغم الا في مثلها و
قرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال الزمخشري هذا ضعيف تفرد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في
مثلها وقرئ نغفر لكم بادغامها في اللام قال الزمخشري وادغام الراء لحن اي في اللام وقال سيبويه ومن
تابعه لا تدغم اللام في الراء وان كانا متقاربين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء في اللام في نحو
نغفر لكم غير ابي عمرو والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها وقد روى عن ابي عمرو ادغامها في السين
في قوله تعالى الى ذي العرش سبيلا كما روى عنه عكسه في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وقد يقال حمل على ذلك
على اخفاء لا على الادغام التام فكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده في بعض شاذهم
وروي الوجوه الثلثة في قول زهير وهي ترك الادغام والادغام على الوجهين اي بالطاء
المهملة والظاء المعجمة ومعناه انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة من غير من ولا مطل ويظلم احيانا
على بناء المجهول يعني ربما يؤذيه السائلون بكثرة سؤالهم ويطلبون منه في غير موضع الطلب فيظلم
اي يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك وينقاد لهم ساله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي لا يطلب
مثله فيها وقيل معناه انه يسأل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاشهر انه روي
يظطلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم بظاء معجمة مشددة ويطلم بطاء مهملة
مشددة وكذلك منصرف فانه اي كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه
في مثله بانه قد يكنى بالضمير الموضوع للواحد المذكر من الاشياء الكثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما
تقدم كما يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التاويل الا انه في اسم الاشارة اكثر
واشهر حتى قال علاء الدين في حاشية المطول قد يشبه الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الاحوال
كلها نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم الاية وحد الضمير في به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما في قوله
كانه في الجلد توليع البهق اراد ذلك وقال القطب الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع
والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر وهو خارج عن قانون وضع
اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان الاشارة
الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازروني

فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور
ظاهرة فيكون الاحتجاج بها اكد ثم قال ومع ذكره فيه تكلف وقال صاحب الكشف فاجازة اسم الاشارة
الى ان يشار به الى الجمع والمثنى على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا افعل نائبا عن
افعال جمة ذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكر كل افعالا كثيرة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة
تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التفتازاني يعني تثنية اسماء الاشارة و
الموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس بان يلحق باواخرها الف ونون او واو
ونون بل يوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها ليس بالحاق التاء فجوز فيها ما لم يجوز في اسماء
الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير
بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتاويل بامرها اي بجميعها الامر الذي ندب به الامير
واذا ذهب الامير بامر فقد ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطعة
الحبل البالية تنحى على الشوك قال الاصمعي نحوت عضو الشجرة اي قطعها وتقول انحى
على حلقه السكين اي عرضت الجراز بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الالف
القاطع والمقضب بقاف وضاد معجمة آلة القطع والهرم بتسكين الراء المهملة نبت وتذري
اي تطير اي اعطاه الريح يصف الشاعر ناقته تقول ان هذه الناقة تعمل اسنانها في الشوك
فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل الضمير في تنحى يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية
السكين على الشوك وتلقيه الفاء عجبا وقيل الى وحشية اي تعرض اسنانها المشبهة
بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه وتذري ذلك العبث وجاز مفعول تنحى
ومقضبا صفة المفعول والهرم منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره
تذري الهرم تذريه والنصب هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب
اذدراء نصب المصدر واصله اذتراء من ذرى غير مهموز لان الجوهري ذكره
في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا والاستشهاد ان فاء افتعل
ذال معجم ولم يدغم في الدال ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتاكيد
وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر وامن سعدك ان رحمت متيما اي دام

سعدك

سعدك فالحق بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم مع رفع الشك بالنسبة الى
المحكوم عليه قال سيبويه اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب واذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب
اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح التوكيد القصد وليس بلغة غريبة وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى
التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الآن المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله ومصدر
من وكد وكده اي قصد قصده اشتغل في التاكيد لما فيه من الشدة وقال علاء الدين في حاشية شرح المفتاح
وفيه بحث لانه في الصحاح وكد وكده اي قصد قصده في غير تعرض لكونه مولدا وكذا في مجمع
البحرين للصغاني والمجمل والغريبين والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد
بالواو افصح ولا يلحق الا الاستقبالية فيه معنى الطلب كالامر نحو مثال الامر اضربن والنهي
لا تضربن والاستفهام هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم
والله لاضربن وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر والنهي
فظاهر واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن اضربني
هل تضربن ومعنى لا تضربن اضرب ومعنى ليتك تضربن اضرب واما في القسم فلا
نك اذا قلت بالله لافعلن فكانك قلت اسئل الله ان افعل والمراد من القسم الانشائية
لان نفس القسم لا يوكد بالنون وانما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلمه
مما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقولهم اني كبيرة والله لا عاقبن وامثال ذلك
كثيرة وشبهه بالقسم نحو اما تفعلن اي شبه بالقسم الشرط المؤكد بما لشبهه باللام
القسم في كونها موكدا يعني كان اللام لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فشبه ما
يؤكد بما يؤكد باللام وهو القسم وقد اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى انه
حكمه لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي تحقيق
معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط شك وقد تقرر
ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني
صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث
انه تردد يدل على الطلب تخلصا من المرض اللغوي ولانه لا كد حرف الشرط

بما كان تاكيد الشرط او لانه لا يخط المقصود وبالذات وهو الفعل عن غير المقصود
وبالذات وهو ان   وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو ربما وقلما وجوزوا كثيرا
ما تقومن زيد حمل الكثرة على القلة حملا للنقيض على النقيض   قلبت النون الفا
للوقف لان النون الخفيفة تبدل الفا في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بنون
التنوين لانها مثله في كونها نونا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة فقالوا واضربن في الوقف
اضربا كما قالوا في رأيت زيدا رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف
التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل بخلاف التنوين   ربما اوفيت
في علم ترفعن ثوبي شمالات يقال وفى واوفى على الشيء اى اشرف ونزل والعلم الجبل والشمالات جمع شمال
وهي الريح التي تهب من ناحية القطب معاد ربما اشرفت على جبل ونزلت وخططت
رحلي في جبل ترفع ثوبي ريح الشمال العرابه ما في ربما كافة و اوفيت جملة فعلية ترفعن
فعل ثوبي مفعوله شمالات فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد لحاق النون الخفيفة
في ترفعن وليس فيها معنى الطلب   والقلة تناسب النفي القلة تستعمل بمعنى النفي نحو قل
رجل يقول اى ما رجل يقول ولذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على ماء النافية
ومن ذلك الحديث الذي ذكره النسائي عن عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلعم
يكثر الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اى لا يلغو شيئا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون
وغير ذلك   يعني الا من ليس النونين تختص الثقيلة اى تنتهي الى آخره وتوضيحه ان
الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء
على المقصور عليه فمعنى اختص الخير بزيد انه صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه
الى غيره وهذا اكثر الا ان الاكثر في الاستعمال الاصل الباء على المقصور وذلك لان اختصاص شيء باخر
في قوة تميز الآخر به فاستعمل مجازا مشهورا وبلغ الشأن في الرجحان والذي عندي ان رجحان الاول
عبارة عرفية والعرفي هو ان تدخل الباء على المقصور ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو
الاستعمال الاصلي   واما اجازه يونس فقال ابن الانباري هو يونس بن حبيب البصري اخذ عن ابي عمرو بن العلا
وكلام العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب واقيسة تفرد بها ذكره الطيبي وذكر

في كشف الوافية ان اول من وضع علم النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رض وقيل ابو الاسود الدؤلي بامره والحسن
والمبرد رض فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلا واخذ من عيسى الثقفي الخليل
بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن العلا علي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي ونحو
من الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة
وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما ملقب بالمبرد ومنه ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن
كيسان ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ويقال له الفسوي ايضا
لانه نشأ في شيراز من قرية يقال لها فسو ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري قيل
لم يات بعده من يعبأ به   وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء ويقرأ بالتخفيف
وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهي كما في قراءة العامة بالتشديد وحذف النون الاولى من
الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة
اقل تغيرا والثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون
الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا
لحقه نون التاكيد على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره في الكشف فاطلاق
قوله ليس للتاكيد غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص [illegible] الاصلح كالاستشهاد بل للتمثيل الا ان
يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل ذكره في شرح اللباب والمفتاح
لا تهين الفقير علك ان يقال اهانه استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اى ذل
وضعف وتهاون به وتهاونه [illegible] استخفه في الهاء المشهور ان الفقر هو الحاجة واصله كسر الفقار
من قولهم فقرته كبدته وبهذا النظر سمي [illegible] قوله تعالى الشيطان يعدكم
الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع [illegible] المهاجرين من
قوله والرسول رفع المنزلة من ان يعمي بالفقير وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري
فليس بثابت اذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ منه رسول الله صلعم ذكره في شرح البيان وعل
بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند ابي العباس زيدت عليها اللام
الابتداء كذا عن وان ولان ولعن ولعن لغات [illegible] احدى التوقع وهو

ؤ

ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص [illegible] وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات [illegible] والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي والثالث
الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن خبرها بالكثير احملا على [illegible] ويجوز النصب قليلا ويجاز
كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وينصب الاسم ويرفع الخبر [illegible]
الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة [illegible] وحكي [illegible]
عندنا على اضمار يوجد او يكون [illegible] عقيل تخفض المبتدا وذكر ابن مالك [illegible]
ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء [illegible] والاكثر [illegible]
الصلوة [illegible] الشيخ [illegible] الزمان [illegible]
الدهر فان [illegible] لانه [illegible]
فان [illegible]
وهم [illegible]
الدهر [illegible]
[illegible] فان الدهر [illegible]
هو الدهر [illegible] ان المطلوح زيد
وزيد المطلوح [illegible]
الذي في الخبر مصدر [illegible]
ان الله [illegible]
اذ فاعل [illegible]
على [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الدهر [illegible]
[illegible] قال
[illegible]
[illegible]

اشهر والرفع ضد الموضع والتبليغ والحمل وتقريبك الشيء ومن ذلك رفعت
الى السلطان معنى البيت لاتهين الفقير لعلك تنحني يوما وتسقط عن
المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال
الزمان لاتدوام اعرابه لا ناهية وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة
وفاعله انت والفقير مفعوله والكاف اسم على وان تركع خبره ويوما ظرفه و
قد رفعه جملة حالية من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة تحذف
لالتقائها [illegible] كنين والالوجب قال الدماميني في شرح المغني
ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممتنع مع ان المصنف يفعلوه ثم قال ولا اعرف احدا خرج
بجوازه ولا وقفت له على شاهد يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها
بلو كما في الاهمال وعدم الجزم ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النون
والتنوين حيث يحرك التنوين اذا القيها ساكن وتحذف النون قلت الفرق ان
للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون
ولان التنوين يختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم
قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي عند
الكوفيين على مانقل فيه بحث لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاكيد
وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولاشك ان ما يفيد معنى اصل في افادة
ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليها وما نقل
من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة خفيف من الثقيل لا كلمة براسها كما هو عند
سيبويه مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام وهذا صحيح
اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه فساد وههنا يلزم لما عرفته من لزوم مزية الفرع على
الاصل فالمناسبة ان تعدى من الخفيف اليها هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى
الاصالة حرف مد هو الالف والواو والياء السواكن ولم يقيد بمجانسة حركة
ما قبلها اشارة الى ان المصنف اراد بحرف المد اللين مدها وهو المد الطبيعي كما ذكر الجعبري

ونفي المد عن حرف اللين في غير الالف لا ينافيه لان المنفي هو المد الاصلي الخاص او الى ان المصنف
لم يفرق بينهما كما قال الشارح بعيده والثاني خمس عما وفي بعض النسخ والثاني مدغما فيه
بزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين ونحو خويصه
تصغير خاصة وياء التصغير والصاد الاولى ساكنتان لا انما يفيد الحصر لتضمنه معنى ما
والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة
الرفع ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة
اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم على افادة الحصر بان
ان يكون للاثبات وما بعده للنفي ولا يجوز ان يكون للاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون
لاثبات ما بعده ونفي ما سواه وعلى العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى
الحصر وذلك فاسد لان ان لا تدخل الا على الكلام وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع
النحاة فتأمل فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما
حرف مد ولين او لا كقولك زيد عمرو وبكر واعلم انه يجوز التقاء ثلث سواكن اذا اجتمع هذان
الامران اعني الوقف على ما الساكن الاول منه حرف لين والثاني مدغم كدوابّ واصيم تصغير اصم
ومثله يقع في كلام العجم كثيرا نحو كوشت ونيست والجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل حال
والوقف لغة مصدر وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى متعد واما الذي هو لازم فمصدره وقوف
وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة ردية و
هذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول واصطلاحا قطع الصوت
اخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع الصوت جنس واخر الكلمة فصل اخرج قطعه عن بعضها
فهو لغوي لا اصطلاحي والوضعية لتندرج فيه نحو كلما الموصولة فان آخرها وضعا لام وزمانا
وهو ما يزيد على الان اخرج به السكت وهذا اجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع
الحرف عن الحركة لعمومه ذكره في كنز المعاني وقوله لعمومه اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا
اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شموله الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام
بعضهم انه يسمى قطعا وليس من الوقف في شيء فعلى قوله لا يضر خروجه عن هذا التعريف

ولا عن

ولا عن قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم
شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها على
تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا
ولا يخلو ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس
بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها فانه
تسمى وقفا ولهذا يقال وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع
فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفه
فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا على قولهم قطع
الحرف عن الحركة ثم الوقف اختباري بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع
من الموصول والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط واضطراري وهو الوقف
عند ضيق النفس والعي واختياري بالمثناة من تحت وهو المنقسم الى التام
والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم اليها بل اليها والى القبيح ذكره
في شرح الازهري قال القسطلاني الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو
الذي يسمى قبيحا لانه اما ان يتم ولا الثاني الناقص والاول اما يستغني عما
بعده اولا والثاني اما ان يتعلق به في جهة المعنى فالكافي او في جهة اللفظ فا
لحسن والاول اما ان يكون استغناؤه كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام
وفي شرح الكشاف للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيده
حسن فان استقل ما بعده ايضا يسمى تاما والا يسمى كافيا وحسنا غير تام فالوقف
على بسم من اسلم قبيح وعلى الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب المكنع
وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس ويعاد وحكم الحسن ان يجوز ان لا
الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف
وعدم الاعادة واجب او اولى وقال السجاوندي الوقف لازم وهو الذي
اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي

يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال الجزري وليس
في القرآن وقف واجب اذا تركه القاري اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يكون له سبب
شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف على ما من اله واني كفرت من غير ضرورة
قال القسطلاني والذي قرروه انه لا يوقف دون الموصوف والخبر والمضاف اليه
والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثر المعطوفات وطال الكلام
او كان عطف جملة ودون على جملة دون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز
والتفسير والحال والمستثنى والمشار اليه وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول
ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان و
اخواتها دون خبرها ولا على خبر ان واخواتها دون اسمائها ولا على التمني
والشرط والاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون جواب ولا
على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع ولا على الناصب
دون المنصوب ولا على المجاور دون ما جاوره نحو يشتهون حتى يقول وهو
رعين في قراءة [illegible] واجاب الاخفش دون الا النعت والمنسوق وابو
علي دون الا في موضعين احدهما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم
وثانيهما بمعنى لو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الا خطا
والا سلاما والا اللمم وقال ابن مسعم على رأس الاية كقوله تعالى الا ال لوط
والا عجوزا والا عبادك كذا ذكره في عين المعاني   سلمنا انه اراد غير الوقف
الخ اعلم ان تسليم هذه الارادة مم لان المفهوم في حصر الحكم في شيء هو ان
لا يجري في غيره والتقاء الساكنين جاز فيما ذكره المص وفي الوقف مطلقا
وفي الكلمات اذا عددت تعديدا وكان قبل آخرها لين وقفا ووصلا سواء
كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم وعين او لا نحو زيد وانا
وانسان وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب اما وقفا فلما ذكره واما وصلا
فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع

وهو شا

وهو مشابهته مبني الاصل ولم يفعل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني
لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيها في حال الوصل ايضا على نية الوقف وفي
كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار
بالخبر نحو الحسن عندك وايمن وايم الله يمينك كما ذكره النحرير واما خلقنا البطلان بالمد
فاذ فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض بعد استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي ذكره
النحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشذوذ لا يستقيم في الامثلة التي
اوردناها لانها مطردة غير شاذة فتامل فيه   في الكم المعرف باللام اعلم ان حرف
التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل ال كهل آلة
للتعريف وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للتعريف
للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة
في شرح الرضي مع ادلتها   ونحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال
واولى كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا
فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت فصار كانك اعددت جميع ما ذكر الا انك اختصرت وكذلك
ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا لا كناية عنها كذا في شرح
الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
عبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي
تعطيك اختصار ووجازة تغنيك عن طول المكني عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي
عدم التصريح بالشيء كتسمية الضماير بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي
ان ينتقل من العام ينتقل الى الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال باشا
في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه
فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي   قلت جواز شرط
بذلك ولا يلزم من وجوده الشرط وجود المشروط يفهم من هذا العبارة الجواب ان
السائل قد اصاب في سؤاله وشرط التقاء الساكنين على حده عند المص موجود

في مثالين المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد
المص هو هذا الا انه لم يصرح اكتفا بالتمثيل والعلامة معترف به كما يجيء والسر فيه انه
اذا كان في اخر الكلمة كان محل التغيير فاغتفر حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا
الساكن الاول في اضربن واضربن مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين
لان نوني التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في نحو اضربان واضربنان
مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء والالف في الحذف
لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند
الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع
خفة الالف واستثقالهما ويحذف من الفعل معهما اي مع كل واحد منهما فلا يرد
ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان معا وقعة واحدة في الامثلة بخمسة
حتى يحذف معهما النون في الامثلة بخمسة ولم يحذف الالف من يفعلان و
تفعلان لئلا يلتبسا بالوحدة قال جمال الدين العجد واني وطالما يختلج في صدري
ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فيكسر نون
التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل
التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوي به اختلاجي
فقيل ولا يحذف الالف لانها خفيفة حقيقة وجودها كعدمها فلو كانت
المؤكد بعدها مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجها
لمنع حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر
بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا من قولنا قلت مقتضى الاطراد الخ
وقيل حد التقاء الساكنين ان يكون اولا الاول الخ مشعر بان المذهب
ما ذكر انفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن في ان التقاء
الساكنين انما يغتفر اذا كان في كلمة ومراد المص بل من لم يذكر هذا القيد
ايضا هو هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء

عند البعض ليس لانه لا التقاء الساكنين على حده بل لانهما ضماير فاعل او فاعل
فان تكلب على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلبس جار الله العلامة
يسمى جار الله لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاء علامة اقتضى ان يقدر للمبالغة
ووجههما ما اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر
موصوفة جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم هذا الواحد
جماعة لكثرة علومه والتاء في التحقيق لتانيث الموصوف ونظيره استعمال الجمع
في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ
احترازا من علامة التانيث ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن
عمر الخوارزمي المعتزلي وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف انه قد تاب عن مذهب
الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار وكان
يمشي بها في خشب وقيل انه لما كان اخذ في صباه عصفورا وشد في رجله خيطا فانفلت
من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجره به فانكسر رجله فقالت له امه هناك
قطعت رجلك فوقع كذلك ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربع مائة وتوفي بجرجانية
خوارزم سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة من قرى
خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوعظ
والمستقصى في مجمع الامثال والقناع والاسماء والافعال والفائق في اللغة و
المفصل وحواشيه والانموذج في النحو والتصريفات في التصريف والايضاح في المعاني
والبيان واساس البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الاشعار
وقطاس العروض ونوابغ الكلم والديوان المنثور وفوائد العلايد وواسطة
العقد وخلاصة الجواهر الحنفية ومكارم الاخلاق وفصوص الاخبار
والاحاديث المسندة وشافي العمى في مذهب الشافعي والنصائح الصغار والنصائح
الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته من الاعتزال وههنا موضع تامل
اذ لم يلزم من تمثيله من كلمة واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالعناية

ففي الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة
فادخل اما وهي حرف شرط اذ ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط
هو ان وما زائدة ولعل مراد التحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة فالاكثر ان
يجيء اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل
من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل الجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة
الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس المقصود بقولهم
اسم الفاعل اسم الصفة التي يجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء
ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستفعل
واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكر والقائم والقاعد
والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون
الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح وليل نائم وهم
ناصب بمعنى مفعول كغامر ضد عامر وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق
ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكسو ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال
الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكون على النسب كقابل وناشب
اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل يجوز ايضا كونه
مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ والاكثر ان
يجيء اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل لم
سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب بان
المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر
وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله
وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل قيل فيه نظر لان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة وكذلك سمي به ويكون على غيره في
الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء

قوله

قوله نحو ضراب الخ بقي ههنا صيغ للمبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق
وكبار بضم الفاء وتخفيف العين وسبق ومجذم بكسر الميم وفتح العين مشترك
بين الالة والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة
وعلامة بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين
وضحكة بضم الفاء وفتح العين ومجذامة ومعطير بكسر الميم فيهما وسكون
الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي
المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة وقالوا مسكينة حملا على فقيرة قيل
ويكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده مأتيا اي آتيا قال
الرضي والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما
يستغنى عن فاعل بمفعل كحبه فهو محب ولم يقولوا اجاب وعم الرجل بمعروفه
فهو معم وبمفعل نحو لم متاع القوم فهو ملم ذكره ابن مالك في التسهيل
وطوبى في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد يلحقه
التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا
للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا
عدوة الله حملا على صديقة ذكره في المراح وشرحه ويجيء فعول للمبالغة و
يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا
يستويان واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف اولا
وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق لانهم ميزوا لكل واحد منهما بتعريف
على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا
الحدوث والاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها
ونحو خالد ودائم وثابت ومستمر وباق وراسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر
في فرس ضامر مما يدل على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض
وطامث فهي من الصفات الثانية بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم اذ

اذ بمعنى الثبوت عارض وكذا في صفات الله نحو الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة
المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فنقول في حسن حاسن الان
او غدا قال الله تعالى في ضيف لما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد
في كل صفة مشبهة لانه القائم مقام الفاعل لفظا الخ انما قال لفظا
لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق
وان كان الاكثرون على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حروف الجر اداة توصل
معنى الفعل الى مجرورها ومنصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا المجموع
الجار والمجرور ويرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه
والقول بان الجار والمجرور في محل النصب والرفع مساهلة في العبارة اتكالا
على ما تقرر من القواعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل
يجوز ان يقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل
مسئولا قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطاء لان الفاعل
وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقرير عناية للزمخشري وانما
جاز تقديمه مع انه فاعل لمحا الاصالة ظرفية لا العروض فاعلته ولان الله
الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدا ولا التباس ههنا ولانه ليس
بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سال ابن جني ابا علي عن قولهم فيك
يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده فاين المرفوع فقال المصدر اي فيك
يرغب الرغب وفيك ظرف وهكذا يصح مسئلة الكتاب ويجعل الضمير
في مسئولا للمصدر ويجعل عنه في موضع نصب وفي شرح الالفية لابن المعطي
ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم اشتغل
الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتداء لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه
الاية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز التقديم على

عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح فقط
كلام الكشاف قلنا وجهه احتمال كلامه التاويل بجعله من قبيل الاضمار
والتفسير كما اشار اليه تمثيله بقوله كالمغضوب في غير المغضوب وقول الشارح
قدم عليه زيادة منه مبينة على الظاهر وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل
كالرحيم وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل ذكره
الرضي ووجيع بمعنى موجوع واليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره
الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات قيل
بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو امن ريحانة الداعي السميع بمعنى
المسمع وفيه نظر انه لا يثبت لذلك والاستشهاد في البيت لان داعي الشوق
لما دعا القائل صار هو سميعا لدعوته فتسبب لكونه سميعا فاوقع على الداعي
اسم السميع لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ان ثبت ذكره
الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجيء بمعنى مفاعل كثيرا كجليس وطيف
وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية والشارح في شرح
الكشاف وعزير بمعنى مقادد من غادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهري
كالرحيم بمعنى الرحيم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا
بل اذا كان من باب فعل بضم العين وفيه هي لازمة لها مطلقا ونقل عن
الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم
ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في شرح حاشية تفسير القاضي
وبمعنى المفعول قال الرضي وبناء فعيل بمعنى المفعول والفعيل
مع كثرته غير مقيس الا انه يستوي الى قوله في الذي بمعنى المفعول
والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على
الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصيرة زيد و
نصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزمه التاء ذكره

في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى التأويل في قوله تعالى ان رحمة الله قريب بمعنى المطر او الغفران
او الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة يذكر و يؤنث وبمعنى النسب يؤنث فقط او بان المراد به
النسب اى ذات قريب او بان المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه او تأويلا
بان مع الفعل او بان في الكلام حذفا اى شيء قريب او اثر رحمة الله قريب او بانه بمعنى
مضروب او بان رحمة اكتسب التذكير في المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
ما ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او بان تانيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح
قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير
بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في المغني المؤنث
المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب
التقييد بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه وبكون المؤنث
ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا وهو ولا يجوز في غير
ضرورة الشعر طلع خلافا لابن كيسان واعترض صاحب الكشف بان هذه الوجوه
المذكورة في التاء ويد ليست بمطرد ليس بقادح واما تذكير بغيا في قوله تعالى وما كانت امك
بغيا على التقدير كونه فعيلا فاما لانه مصدر كما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي
رميم ولم يقل رميمة لانه اراد المصدر او للتوصل ذكره الطيبي او لتشبيهه بمفعول كما
في ملحفة جديد من جديد عند البصرية لا عند الكوفيون لانه عندهم بمعنى مجدود من
جده بمعنى قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب كطالعا او لانه للمبالغة ذكره القاضي فرد
القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم الا نفي مطلقا جوابه انه من باب
نفي المقيد وقيده وللشبه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى
فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى
فاعل عليه فيذكر ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل
ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما

قوله والمراد

والمراد بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي
قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد هاهنا
وكذا الانطباق وقد يراد به الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئيات
موضوعه لتتحد لا يتعرف احكامها منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول
موضوعه على الجزئيات ليعرف احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه
يفهم اراده المفهوم الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره الشركة بل قد توهمه بعضهم
الا ما شذ فمنه عقوق من الاعقاق والقياس معق ونتوج من الانتاج و
القياس منتج وباقل من الابقال والقياس مبقل وماحل من الامحال والقياس ممحل
ولاقحة من الالقاح والقياس ملقحة وشى من الاثناء والقياس مثن وحق من
الاحقاق فهو مسهب قيل هو وكذا محصن وملفج مستعار من اسم المفعول
كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ربما استغنى عن
مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب
وقد جاء محب على الاصل في الشعر واضعفت الشيء فهو مضعوف واحمه الله فهو محمود
اركمه الشيء فهو مركوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قال ابن صلاح قوله ل
المحدثين والفقهاء انه معلول مرذول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي
انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون لفظة المعلول كثيرا ولست منهم
على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة علي فهو معلول اورده على ما ذكره
في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من افعل فعال كاسأر فهو سآر والقياس مسئر
واجبره فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر بمعنى اجبره و
في موضع آخر من الصحاح حكى دراك لغة او ازدواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لابس
ونقل ملبس واذ قد فرقنا من السالم فقد حان ان قال حسن الفناري قد يقال يجوز
ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة
وقال الدماميني في شرح المغني كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصد عن ذلك

وجوبه لامتناع دخولها في شرطه وقال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد يجري
الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا
اكرمه والفاء في فنقول اما العطف على جاء فيلزم عطف المضارع على الماضي وهو
ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او ممتنع على ما صرح في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح
المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد
يجاب عن هذا بان ما لا يغتفر في الاوائل يغتفر في الثواني كقوله تعالى وان نشاء ننزل
عليهم من السماء آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط مضارعا والجواب
ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت برجل
قائم ابوه لا قاعدين ورب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف
الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض شراح
المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين
يدعون الى قوله فتكون من الظالمين وانا شارح في باب الفصل والوصل من المطول ولا
في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول
في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل حيث قال من لا يجري على مقتضى
العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص
عليه المحققون في قوله تعالى واذ اعتزلتموهم الى فاووا الى الكهف وقوله واذ لم تفعلوا
الى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا فسيقولون ووجهوه بانه من باب المبالغة
حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها لزوم المظ
المظروفات لظروفها او فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على
السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او السبب
او عنهما او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها
او وصفها بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا
وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف

امرا ونهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اي لا تعتذروا فقد جاءكم وتارة
شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكرين للبعث فهذا يوم
البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي ضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير
القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون
ان هذه المفاجاة حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه
الاية من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح في شرح الكشاف المضاعف وانما سمي
مضاعفا لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام قال الخليل وهو من الخلة
والخلة من الخلال فانه ود يخلل النفس ويخالطها وقيل من الخليل فان كل واحد من
الخليلين يسد خلل الاخر او من الخل وهو الطريق في الرمل فانهما يترافقان في الطريق
او من الخلة بمعنى الخصلة فانهما يتوافقان في الخصال والخليل هو الفقير من الخلة
او المصطفى المختص الذي ادخله في خلال الامور واسرار العلوم التضعيف ان
يزاد على الشيء القائم مقام فاعل يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون
لازما نعم يلزم تفسير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس بتفسير لغة بل من
طريق شعور الذهن والكناية لان لازم زيادة الشيء على الشيء يستلزم كونه
مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا هذا ليس بتفسير
لغة لان عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد بل هو تفسير من شعور الذهن
والكناية لان من الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التاويل المذكور
معروف في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم حيث قال اي وقع التقطع وقيل بل في المعروف اولى لانه اصدق وقال
صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم
اولى اذ لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في الفرع
دونه فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه و
ضعفيه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على

عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في موضع آخر ربنا
آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب
ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة اي يعذب ثلثة اعذبة والبكر الازهري وقال
هذا الذي يستعمل الناس في كلامهم ومعارفهم وانما الذي قال الحذاق انها يعذب
مثلي عذاب غيرها لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة
مقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ
المتضايفة كالنصف والزوج وهو تركب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا
قيل اضعفت الشيء وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو
الذي ثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك
عشرون بلا خلاف فاذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه
الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف فان لم يضف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري
مجرى الزوجين في كل منهما يزوج الاخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الاخر
فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فيثلثهما نحو ضعفي الواحد
ويقال له الاصم وهو مثله وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة
الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي
ولهذا سمي به ولانه كرر فيه حرف واحد فشابه الاصم لانه يكرر الحرف حتى يسمع ولانه لا
يسمع فيه حركة الحرف المدغم وكان اهل الجاهلية اي المدة والايام التي كثر فيها الجهل
او الخصلة المنسوبة الى الجاهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي في العمل بالشرائع التي
فيها وهي ما بين الرسل من رسل الله عز وجل يسمون رجبا شهر الله تنوين رجبا
لان المراد غير معين وفي التلويح وقع عبارة فخر الاسلام غير منون للعلمية والعدل
عن الرجب لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لكون رجب غير المنصرف معدولا عن
الرجب المعرف بلام العهدية ولو لم يعتبر العدل كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ح
وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان

جميع اسماء

جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسية يدل عليه دلالة فعلية امتناع
شعبان ورمضان من الصرف فان الالف والنون المزيدتين لا يؤثران في الكلم بمنع
الصرف الا مع العلمية وتعريف العلم يمنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصله الرجب
على ان العدول من علم الى علم باطل غير وارد كذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع ومال
الى ان منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد يدخله
حرف التعريف للمح الوضعية الاصلية كالحسن فلعل الرجب منه وفيه ان ادخال اللام
للمح الوضعية ليس معهودا في شيء من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح
المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم
الجنس الى علم شخصي ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل على الاعلام للمح الوضعية انما تد
خلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمين بها اوصافا لقصد مدح او ذم
كما صرح به في شرح اللب للسيد فليرجع فيما ذكر عدولا من علم الى علم ثم ما ظرف واضافة
الشهر الى الله للتشريف والتعظيم ولذا سمي رجب لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه
في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما قالوا رجب مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له
واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي الشهر به لتسهيدهم اياه حين راوا الهلال ل
كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع وهو الاصوب والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل
كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تاكيد لما
يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كما ان زيدا من افاضل الناس كذلك عمرو واما
قولهم كما ان زيد قائم عمرو قاعد فالظاهر ان الكاف هاهنا للتحقيق بمعنى الوجود على
ذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني صغيرا على ما نقله
صاحب اللباب ووجهه شراحه بانه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع كما في قولك كما
حضر زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع
والمعنى اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجد الوالدان التربية ايجادا محققا في
الزمان الماضي وقال الراغب الكاف في قوله تعالى او كالذي مر على قرية ليس للتشبيه

المجرد للتحديه والتحقيق كما في قولك الاسم كزيد مستفيث من استغاثه واغاثه والاسم
الغياث بالكسر وهو اي المستغيث المسلوب القدرة والمستعين الضعيف القدرة والمجير
طالب الخلاص والمستنصر طالب الظفر من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة
وذو الحجه والمحرم ورجب ومعنى سرد متواليات وسردت الحديث اذا اتيت به على
ولائه والمحرم اول الشهور كانهم قالوا هذا الذي ولذلك ادخلت الالف واللام عليه
دون غيره من الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا اول السنة ذكره في النجم الوهاج
وذكر في اطلاق الواقعات الحسامية ابتداء السنة عادة عن المحرم واما اول ايام
الاسبوع فالصواب ان يوم السبت لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه ع م قال خلق الله التربة يوم
السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلثا والنور يوم الاربعاء
وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق الله آدم يوم الجمعة بعد العصر في اخر ساعة منه
وقول الشاعر المر ان الدهر يوم وليلة بكران من سبت عليك الى سبت وقال ابن
السيدة اولها الاحد وقال النووي في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس
لانه خامس وقد كان لشهور الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء
وكان المحرم سمي المؤتمر لانهم كانوا يأتمرون فيه الغارات فسمي المحرم لتحريم القتال فيه
وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس وسمي صفر ناجرا لانه ينجذ الابل اي يهزله فسمي صفرا
لاصفرار الاشجار فيه او لاصفرار مكة من اهلها اذا سافروا او يقال داء صفر اي خال
او لاصفرار وجوههم حين وقع في الناس فيه وباء وسمي ربيع الاول خوان وربيع الاخر
وبصان فسميا بربيعين لارتباع الناس فيهما اي اقامتهم في الخصب والجمادان
حنين ووزنه جمادين ورجب الاصم لما يسمع فيه صوت السلاح فسمي رجب لتعظيمه
وتعظيمهم فيه العصنهم وفي الروضة لم يعذب الله تعالى امة في شهر رجب وفيه نظر لان
قوم نوح ع م اغرقهم الله تعالى فيه كما قال الثعلبي وشعبان عجلان فسمي شعبان لانشعاب
القبايل فيه وتفرقها في الغارة او لانشعاب الخير فيه لرمضان ورمضان ناتق فسمي
رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي يحرق او لرمضان الفصال وشوال عاذلا بالذال
المعجمة
فسمي

فسمي شوالا لشول الناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها حامل او لان العرب
كانت تشول فيه اي تنزح عن امكنتها وذو القعدة هواع لقعودهم في رحالهم
عن الغزو والحرب وذو الحجة بُرك لبرك ابلهم فسمي ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا
يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء دبار
وللخميس مونس وللجمعة العروبة وللسبت شيار ذكره في غرائب التفاسير وقال بعض اكابر
المتاخرين ايام الاسبوع من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين من
اللام والسر في جعل هؤلاء من الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسها محافظة على القاعدة
التي هي ان الاعلام التي لامها لازمة في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد
فلا جرم وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعلا اسمين جعلت
الهاء التي في العدد مدة فرقا بين الحالين ذكره في مجمع الصغاني وفي بعض شروح الكشاف
قد اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع
الاول وشهر ربيع الاخر وفي البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضاف اليه
في اسباب منع الصرف ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام ذكر في تفسيره ان رمضان
مختلف فيه اختيار البلخي هو انه اسم الله ولذا لا يجوزان يقال جاء رمضان وذهب رمضان
بل شهر رمضان واختيار محيي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر واختيار صاحب
التيسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان واليه مال
الرازي فقول من قال ان العلم لو لم يكن شهر رمضان لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان
زيد ليس بصحيح حركة يقال في مختصر الصحاح حركة فتال الحركة ضد السكون والقتال
المقاتلة فلا يتعلق به السماع بل بجرسه وصوته والنعال جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها
نعيلة تقول نعل وانتعل اي احتذى وانعل خفه ودابته ولا يقال نعل فالمضاف محذوف
على وجهين ولا قعقعة السلاح تجريد في الاول وتنصيص في الثاني كما في قولهم العلم صفة
قائمة بغيره او تخصيص به والواو في ولا قعقعة هي المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة له بشرطين سبقها
بنفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق

والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وجاز ولا الضالين
لان في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله
فاذهب فاى فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل لان المعنى لا فتى احرزه
مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية لا غير
واما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحيا
والاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد وقد يقال قصد نفى الاستواء من كل
واحد منهما مقيسا الى الاخر كانه قيل ولا يستوى الظلمات مع النور ولا النور مع
الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها
ربما يحمل على نفى الاجتماع فلا يكون زائدة بل مفيد معنى مقصود قلت افادتها المعنى
لا تنافى تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان زيد فاضلا زائدة وان كانت
مفيد لمعنى وهو المضى والانقطاع ولما كان المضاعف في الثلاثى غيره في الرباعى لم
يجعلها في تعريف واحد لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد اذا لم يوجد قدر
مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما واطلاق المضاعف على
قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل
للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكمه لا مخالفة بينهما
ما كان عينه ولامه من جنس واحد فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه
ولامه من جنس بل العينان كذلك قلنا المراد بيان المضاعف الذى يكون التضعيف فيه
اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت وقوله بعضهم
كخير حين قيل له كيف اصبحت اى على ما انت وعلى خير وقيل المعنى بخير ورد بانه لم يثبت
مجى الكاف بمعنى البا وقد يكون للتعليل اثبت ذكر قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم
جوازه في المزيد وللمبادرة وتسمى كاف المفاجاة وللقران وللتقييد على ما ذكره علاء الدين
البسطامى في حواشي المطول في قوله الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكاف حيث قال وما
في كما

في كما يفهم كافة والكاف للتقييد والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذى فهم ثم قال وبالجملة
فليست للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها تمنعهما معمولها
لانها ليس حرف جر حينئذ فقوله المضاعف مبتداء فان قيل قد صرح في كشف الوافية ان مقول
القول يكون مفردا الا اذا كان قولا لمصدر كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف المصدر
ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع في مقول القول مفرد فهو مبتداء خبره
محذوف او خبر مبتداء محذوف قلنا هذا على ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد
فائدة تامة على ما ذكره القاضى في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضى ونقلناه في اوائل هذه
الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف
المعجمة او المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا فلا كلام في كونه مقول القول مفردا قال ابن
التمجيد في حاشية انوار التنزيل بعدما قال وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة تامة
فالمهملات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى ان يعم ما لا يفيد
لصحة قولهم في قيود التعريفات قوله هذا لاخراج الشى الفلانى مشيرا الى الكلمة واحدة من
كلمات التعريف او الى مركب ناقص من الفاظه الا ان يصار في امثال هذا الى المجاز ثم اعلم
ان للعرب في القول ثلثة مذاهب اكثرها حكاية ما بعده فمحله النصب ان كانت جملة لوقوعها
موقع المصدر كانه قال قولا ثم عدى الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول
ولذا ينصب المعطوف عليها كما قال زيد عمرو ومنطلقا او مثله بالنصب لا غير وحق
المحكى ان يودى على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو والظرف او نفسه منطلق ولا عمرو
وبكر منطلقان اذا لم يقلبه المحكى عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد والمعطوف
داخل في الحكاية واعتبار الخصوص والمزايا فيما حكى الله تعالى قيد في المحكى وقيل
في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا سلاما اجمع القراء على نصبه لان المراد
البراءة لا التحية اى تبرأنا منكم براءة وسلمنا منكم سلاما ولذا تنصب في قوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اى سلموا سلاما وعلى
انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقا لمن قال لا اله الا الله ورفع الثانى

على انه خبر مبتدا اي امري سلام او مبتدا محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني
لبني سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والمذهب الثالث اجراؤه مجرى
الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين
حرف الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية
وهو الظاهر ان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي والواو التي في نسخ
المتن ليست في محلها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان قليلا وذكره
حقه ان لا يكون بها كجزء المبتدا على ما حكى الرضي وان كان قليلا وذكره الدماميني
في بحث الجمل من شرح المغني وخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى
وهو عريان وخبر ما الواقعة بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
وخبر لا الواقعة بعد بد كقولهم لا بد وان يكون قالوا هذه الواو لتاكيد
لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله
تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال
في كون كل منهما حكما بالصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى ولها
كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون
نكرة مخصوصة وحمله على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق كما ذهب
اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب
في السهو للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه
وانما العيب في الخطا وهو ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول
بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول بعد اتعاب ورد بانه قد تكرر في الكشاف
الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو وشك ان معنى
الجمع يناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فنقول صاحب الفرائد دخول
الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادها ذاتا وحكما وتاكيد

اللصوق يقتضي الاتصال مع انا لا نسلم ان الواو تفيد تاكيد وشدة اللصوق
ليس بذلك من الثلاثي حال العين لما في ضمير عينه والمائة وقد جوز
بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط على
ما ذكره في الحواشي شراح المفتاح السعدي ومنعه بعضهم معللا بان الحال
جزء من المخبر عنه والمضاف اليه لا حظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح
ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جازوا الا فلا الا انه قد
جاء كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب
الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان
في حكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ
والاخ والعكس ذكره في الكشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع
الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف جائز العمل في الحال وبان يكون
جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك
الصحة قال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في
عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها معنى الفعل المشعر به
حرف الجر كانه قيل ملة يثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف
اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما الحال من المبتدا وقد جوز
جملة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتدا فانه
معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي
في شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل
هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا يتعقد الا بعد انعقاد
الكلام فقيد ذلك ليس لقوة العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت
معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات والاستعمال يساعد السيد المحقق
لقوله تعالى له جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في قراءة النصب حال من المبتدا وهو

الحنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص فيما ذكرنا بخلاف الاية الاولى
فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المقدم ولك ان تجعل عامل الحال
لفظة كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند مجوز الحال من المبتدا
وسيبويه واصحابه واتباعه وقد قال السيد المحققين في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد
خلوصه ولا يحرج جعل الظرف حالا من المبتدا بناء على جوازها سيما على تاويل
لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد واذا كان
المال واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب ودع فيها جرا له وان
احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي صفة
للمبتدا بان يقدر متعلقه معرفة اي المضاعف الكائن من الثلاثي على القول بجواز
حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين
ذكره الدماميني وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله للثبوت كالمؤمن والكافر
فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وذكر
بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه يقدر
اولا منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا وفيه
ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لا من دلالة الظرف
ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حرف اللام و
المضاف بتاويل فك الاضافة على ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات وبنى عليه
قوله كان الخ يكون مزاجها عسل وماء كما صرح به اي كان مزاجها عسلا وماء فصح وقوعه خبرا
مع نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل
المعرف حالا بنية طرح اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة للمعرف بنية اللام
في مثل قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يخرج بالرجل مثلك مع وجود
المانع من اظهاره على ما صرح به جاز فيما نحن فيه بل جوازه ولا مانع اولى
فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة

كالمعهود

كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريف المتعلق واجيب بان القياس
وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود ويقال
له الاصح جملة معترضة وهي التي تعترض بين الشيئين لافادة التقوية او التسديد
او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الاستعطاف
او بيان السبب لا محل لها من الاعراب والواو الداخلة عليها تسمى واوا اعتراضية ليست
حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه
وبينه وبين مفعوله وبين المبتدا والخبر وبين ما اصلهما المبتدا والخبر
وبين الشرط وجوابه والقسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول
وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين وبين الجار والمجرور وبين
الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف التنفيس والفعل
وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين وصرح صاحب الكشاف
جوازه بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة والمعترضة
كثيرا ما تلتبس بالحالية وتميزها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء
وبالواو مع تصدرها بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين وسوف
ولكونها طلبية فقول بعضهم في قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة
حالية مردود هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب
الكشاف في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في
معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة
في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف
له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه
المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال
وهي للفعل بقي ههنا فائدة وهي ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين

في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة والاكثر يستعمل بعضها او
يرده عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض
الا ما يقول النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الدماميني
تلك الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض
ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الابهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان
يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى
في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الابهام او غيره ومنهم
من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او
غيرها لنكتة ما ويجوز ان يكون فصل المضاف على الاضافة فحينئذ
المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الواسطي من ان الاولى كون المحذوف المبتدأ
اذ دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر محط الفائدة
او الخبر على ما قاله العبدي من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر
بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا
فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون
حذفا كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان تعضد الاول
برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع آت
على طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا
اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين
ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى كخوارج الشهر ويقال له
المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي

زلزل فانه فاؤه
بين عينه ولامه لكثرة المطابقة موجودة في الرباعي
ولامه الاولى كلتيهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه
فعلل واما الكوفيون فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل
مشتق من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه
ففعل وان لم يمكن فيه ادغام قال الشارح في شرح الكشاف وكل مبتدأ
عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية او لكن مثل وهذا الكتاب
وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لما في المبتدأ باعتبار تقييده بان الوصلية
من المعنى الذي يصلح الخبر لاستدراكه واشتماله على مقتضى خلافه وقال في
موضع منه والفاء في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية بتابع في عبارات
المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط
عطفا على المحذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ وان جعل الواو
للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء فلشبه الخبر بالجزاء
حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول
ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر والتقدير هذا
الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل علمه لو يكثر علمه لكن كثر علمه
وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مصقالا لكنه ليس بعدل وهذا اي طي المقدمة
الواقعة في معرض الخبر مع سوقها غير مختص بما ذكر بل هو جاء في باب الشرط
يعبرون بطي الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء
والاستدراك مقامه ويقيمون وعلى وصحح المراد كقولهم ان كان زيد
فقيرا لكنه ليس بنجيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما
يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بنجيل فما ذكره مولا خسرو في حاشية
تفسير القاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو
زائدة كما ينبغي وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية في بعض منهم ومثل

ذكر كثير شايع وربما يلزم بان المضاعف من الرباعي الاسمي اصم كما ان المضاعف
من الثلاثي الاسمي مطابقا   يلحقه الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف او
المشاكلة الحرف وتعادبها في المخرج او في الصفة كالجهر والهمس وغير ذلك
ان يجعل حرف موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احترازا
عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لا يسمى
ذلك ابدالا الا تجوزا وقوله احترازا احترازا عن ردّ المحذوف في مثل اب واخ و
وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وستهي برد لاماتها
وجعلها في مكانها فيصدق ح انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل
حرف مكانه حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان
قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المذكور
في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في احوه وعينا ان كان
الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما كما في ماء وذا ايدا دالا على المعنى
المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم
ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع
لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة
الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه
ان يزيد قيدا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه حروف الابدال
علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف ولك
ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع
الصرف تسع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر
الناس ضحى وفي تنوين دعا في قول البردة وفي تنوين قوما في قوله
عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين لامر في قول المفتاح ولامر
ما تجد القران وتنوين حاجب في قوله كمال ارتفاع شان حاجب الاول
في

قوله والحاف

والحروف التي تجعل موضع حرف آخر اه وقال بعضهم حروف الابدال
ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الضاد
والذال وهما من حروف الابدال لقولهم ضراط ونقر في سرط وسقر وزادوا السين
وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا اسمع اصله استمع ابدل السين من
التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذ
تكر واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف
الابدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد والشين والفاء والراء
من حروف الابدال لان جميع الحروف غير ضوي مشفر تبدل للادغام والياء و
الواو والميم وان كان من حروف ضوي مشفر فهي من حروف الابدال   حروف
انصت يوم جد طاه زل الصيت امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتدأ
مبتدأ مضاف الى طاه وهو علم شخص وزل من الزلل وهو خبر المبتدأ والظرف
مضاف الجملة اي الصيت في هذا اليوم   وكل منها تبدل من عدة حروف
فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن
اللام والصاد تبدل من السين التي بعدها عين او خاء او قاف او طاء والتاء
تبدل من الواو ومن الياء ومن السين ومن الباء ومن الصاد والياء تبدل
من الالف و من الواو ومن الهمزة ومن احد حرفي التضعيف كما ذكر ومن النون
ومن العين ومن الباء ومن السين ومن التاء والواو تبدل من الالف
ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن
الباء والجيم تبدل من الياء المشددة وغير المشددة والدال تبدل من التاء
والطاء تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن
الهاء والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاي تبدل
من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام تبدل من
النون ومن الصاد والامثلة في المطولات فلنحفظ الكل للتكثير دون الاحاطة

وكمال التعميم صرح به المعروف بالپهلوان في شرح المفتاح والشريف فيه في اول
الفن واشار اليه فيه ايضا في قول السكاكي والتغليب يجري في كل قوة
وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ
كل قد يكون للتكثير والمبالغة لا الاستغراق كما في هذه الاية وفي حاشيته لشرح
المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوير
اذ لا نار في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران
ان لفظة الكل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد
ويعلم كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في دبر كل صلوة
ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي يعني ان اصله
املك اي امليت الكتاب والملك لغتان جيدتان جاء بهما القرآن والتملية
الكتاب سالذان يمليه على قلبت اللام الاخيرة ياء فان قيل لم خص
بالياء قلنا لان الثقل نشاء منها ولان لام الفعل هو محل للتغيرات والابدال
نوع من التغيير وان الياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج نحو تقضي البازي
التقضض النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعل الامبدلا قالوا
تقضي فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظني من الظن
وحسبت بالخبر واحسبته اي ايقنت وللعاع نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال
الت الارض تلع العاعا اذا انبتها فاذا اردت انك تتناولها قلت تلقيها
واصله تلعلعها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمر
واللعاعة الكلام الخفيف دعي ولم يرع وهدهت الحجر فتدهده دحرجته
فتدحرج صهصهت اي قلت له صه اي اسكت منا السماء قال
القاضي في قوله تعالى لن تمسنا النار المس اتصال الشيء بالبشرة بحيث يتأثر
الحاسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا كانه
حي يفعل بهم ما يريد من الالام ونافس الشارح فيه بان المس ليس من خواص

الاحياء وانما هو تلاقي الجسمين من غير واسطة فحيما ان يقدالارادة
او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مشارفته وعن القدرة عليه
وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالله العكس
ليصح قوله قلنا من نال ينال نيلا اصاب من باب فهم يفهم والسماء على ما
ذكره القاضي اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل
جمع سماوة وصاحب غرر التفاسير السماء جميع سموات وهي جمع سماوة كالجراوة
وجرادة وجراد وقال حسن الفناري المحققون على ان السماء المظلمة للارض مؤنثة
لا غير ولهذا وجهوا منفطر في قوله تعالى السماء منفطر به بوجوه منها انه بمعنى
ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر
فيذكر ويؤنث والاغلب التانيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي
بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري
من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية وسموات او في المختصر
السماء كل ما علاك فاظلك ومنه قيل سقف البيت سماء وسمت سماه وسمت سما
لانها سمت وعلت واحد يضمتين وشهلان بفتح الثاء المثلثة اسما جبل ويهوى
من هوى يهوى كرمي يرمي هويا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط ونظم
لها القصد الى الاعلى خلات العشاق من المطايا اه وقبله فيا تو ايدلجون وبات
سبهي بصير بالدجى هاد وعوس خلان العشاق من المطايا الخ قاله ابو زبيد الطائي
يصف اسد يقصد صيد ابلهم وبات يكون بمعنى صار ولاقتران مضمون الجملة بالليل
وبمعنى عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا
ترى انك تقول بت بمعنى نمت وقد ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال
بت بمعنى نمت فقد اخطا حكي ان رجلا سقيم الاعتقاد سمع قوله عم لا يدري
اين باتت يده فقال انا ادري ابن تبيت يدي فلما قام من الليلة الثانية و
استيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين

والدلجة والدلجة كالجرعة والغرفة وادلج بتشديد الدال سار من اخره والاسم ايضا الدلجة
والدلجة وسرى يسري بالكسر سرى بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اى سار
ليلا كان في كله او في بعضه وباللغة الحجازية والدلج عاما نص عليه في الحلو والاساس
سير الليل كله فما في شرح المفتاح الشريف من ان الدلج هو السير في كله ليس بذلك
والبصير ضد الضرير الذى هو ذاهب البصر وقيل من بصر به بصارة وبصر بمعنى علم و
الدجى جمع دجية وهى الظلمة والهادى من الهداية بمعنى الرشاد وضد الغى بمعنى
الضلال والجبنة ايضا وعرف الهداية الزمخشرى بالدلالة الموصلة الى المطلوب
وعرفها الامام الرازى بالدلالة على ما يوصل المطلوب اوصل اليه بالفعل او لا لكن
الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة
بخلق الاهتداء وقد استدل الزمخشرى في الكشاف على ما قال بوجوه ثلثة واعترض
عليه الرازى ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها لم ادر في
ايرادها جدوى لكونها ملافعة ودعوى وعموس بالغين المعجمة والسين
المهملة بمعنى الشديد القوى وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فقليل موضعه
نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس حرف
جر وقيل هاموضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول
صاحب المغنى لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاشبه
فاشبهه في عدم التعدية الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهى غير متعلقة وعند
بعض النحاة هو مصدر مضاف الى ما بعده ويكون فعلا متعديا ناصبا وان
كان لازما في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم
يكن نقيا وليستثنى به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر
الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله او البعض لهم المفهوم من الاسم العام والجملة
مستانفة او حالية وقد يكون محذوفة على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون
بعده الا النصب لان ما المصدرية يعين الفعلية وموضعه نصب على الحال عند

عند السير في كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على الظرف لنيابته عن الوقت
وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به
الاخفش والكسائى والفارسى وابن جنى والجرمى والربعى على زيادة ما ورد
عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة الاول وبان لا يزاد اولا
في قوله تعالى لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد د
قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل و فبما رحمة وان قالوا بسماع فشاذ
لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم والخيار من كل
شئ والمطايا جمع مطية وهى الابل سميت بها لانها يركب مطاها اى ظهرها
وقيل لانها تمطو في السير اى تمد وهى تذكر وتؤنث اصلها مطيو اجتمعت
الواو والياء سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت قال في لباب
التفاسير هن ضمير الجمع القليل وهى وها ضمير الجمع الكثير وقال في الكواشى
وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء تقول العرب فيما
بين الثلثة الى عشرة فيهن وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى
عن جماعة الاناث وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وشوس بالشين
المعجمة المقدمة والسين المهملة المتاخرة وهو المتكبر الذى ينظر بموخر عينه
فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه
اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعنى الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة لما
يتضمنه اسم التفضيل اى متباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة من اذا لم تكن تفضيلية
فقد تستعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد
فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور
المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التفضيل قيل
اكثر من متعلق الاحصاء ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم التفضيل في معنى
فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد ويتعالى ويترقى ونحوها على سبيل المجاز

فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عايد الى الابدال قطعا فالقول بان هذا الضمير عايد
الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا
علم حال ما يقال في الجواب نعم من انه محمول على حذف المضاف اى ذى ان وفيه بعد
وبان من التفصيل يحتمل ان يكون محذوفا كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن
مسعود في كتابه البعيدان الذى وان المصدرية يتعارضان فيقع الذى مصدرية
على ما قال به يونس والفراء وابو على الفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك و
جعلوا منه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذى خاضوا وتقع
ان بمعنى الذى كقولهم زيدا اعقل من ان يكذب اى من الذى يكذب فعلى هذا لا
ايراد اشئ فيما ذكر وفي امثاله ورد صاحب المغنى هذا القول بانى لم اعرف
قائلا به مردود بانه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله
فيما معنى عدم صحته وقد وجه صاحب المغنى امثاله بانه يكون في الكلام حذف
تاويل على تاويل فيئول ان والفعل بالمصدر ويئول المصدر بالوصف كما قيل
في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى وفي شرح
الكشاف للشارح ان هذا قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وان كان بمعنى
المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي الرهان انه بمعنى
ما يراهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا
انه بمعنى يعودون للمقول فيهن وهذا مجاز شايع لا يحتاج الى النقل في
احاده وبان افعل ضمن معنى ابعد فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول
بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفي والمفضل
عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصد التعميم وهذا قريب مما ذكره الرادي امر
خفي الرمز دع ما ذكره البيضاوي اشارة بنحو يد او راس واصله التحرك
ومنه الراموز للبحر وعلى ما ذكره السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية كما في تلويح الشارح وفي شرح المفتاح للشريف حيث قال لا

على

على وقف ما في مختصر الصحاح الرمز الاشارة بالشفة او الحاجب من ابهام اختصاص
الرمز بهما ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت الكناية ذات
مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا وان كانت لا
مع نوع الخفاء كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا ينافي ما في حواشي المطول
لحسن الفناري حيث قال الايماء الاشارة الخفية وقد يستعار للاشارة الخفية مطلقا
ويستعمل فيما يكون بجنس الكلام وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت ان قول
الشارح رمز خفي اما على التجريد في الاول او التنصيص في الثاني وكان الاولى ان يقال
اه فان قيل قد يصير غير حرف التضعيف حرف علة كما في صفادى وثعالى وسادى والاصل
صفادع وثعالب وسادس قلنا كلامنا في الافعال لكن كلامه في تفسير السالم حيث
قال قيد الحرف بالاصلية ليدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة اه يفيد العموم
يقال ادغمت اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه قوله
ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولنا قاعدتان الاولى ان يحذف حرف
الجر وينصب اقامة للنصب مقام الجر كما في الله لافعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى
بحرف الجر بنزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن التمجيد في
شرح انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان حروف
الجر انما تدخل الاسماء لايصال معاني الافعال اليها فتكون تلك الاسماء مفاعيل
لتلك الافعال منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجوده
آثار تلك الحروف ولما حذف مانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على المفعولية
وقال مولانا حسن الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الخافض
هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في اللب
فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فاسناد النصب الى نفس نزع
الخافض اسناد الى الشرط يعني يشترط وجوده المحلي ونزعه ظهوره
من عبارات الكوفيين اى المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت
البصرة
البصريين

جمازة رحوة الى البياض ماهى وبها سميت البصرة وهى مثلثة البا حكاها الازهرى وغيره
افصحها الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناها عتبة بن غزوان فى خلافة عمر سنة سبع
عشرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهى لقوى البلاد
قبلة ذكره فى النجم الوهاج   والغرض من الادغام الى قوله فى غاية الثقل حسا لما فيه
من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلا التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة
الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة نحلان المقيد
وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها فى موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل
ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد التذت النفس ملته وكرهته فكيف ما عليه كلفة العمل
رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن فى التاليف واسهل
مما قربت مخارجه   لا يقال ان قوله تسكن ولو جعل تسكن ثلاثيا معلوما ويدرج
رباعيا مجهولا لا يرد شى لان المعنى من الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون
ساكنا بالكلية او ساكنا فى نفسه وادرجه فى الثانى   بالطريق الاولى قال علاء
الدين البسطامى فى حاشية المطول والاعتذار بالاولوية غير معتبر فى التعريفات
قطعا كما قال الشارح فى المطول والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله فى الظاهر فى
تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره فى تعريف المجاز اولا
مما لا يلتفت اليه فى التعريفات   اعنى مصدرا اشار الى ان نصبه مصدر الفعل محذوف
ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا   والضابط
انه يجب فى كل فعل اه فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قوول وحيى واقتتل وتنزل وتباعد
فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثانى متحرك واجيب
عن الاول بانه لو ادغم التبس بمجهول قول وعن الثانى بانه لو ادغم يلزم ضم اليا فى مضارعه
وهو مرفوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركة التا الى القاف وادغم التا فى التا سقط همزة الوصل
ويقال قتل فيلتبس بالماضى من التفعيل ولو سكن التا الاولى من تنزل فيلتبس بمضارع نزل
لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم فى تباعد فقيل اتباعد التبس المضارع بالماضى

لاحتمال

لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيها يستلزم جواز الالتباس فينبغى
ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جواز لا يستلزم الا جواز الالتباس ووجوبه وهو اقبح وفيه نظر
لانهم صرحوا بان اللبس فى الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع فى بعض الصيغة الصورة
باتصال الضمير المرفوع وفى البعض بالمضارع وفى البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق
اللبس فى تنزل وتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل وشرح ابن الحاجب
لم يجب الادغام فى اقتتل لان التاء الاولى من الثانية فى حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا
يلزمها وقوع تاء بعدها نحو احترم فهى شبيهة بقولك بعت لك ولم يجب فى تنزل و
وتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه
فى شرح الشافية   اذ كثر ضبابها الضباب جمع ضبابة وهى سحابة تغشى الارض
كالدخان   انى اجود لاقوام وان ضننوا واقوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقى فى المختصر
المهل بفتحتين التؤدة وفى المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك التقدم
وقولهم مهلا يا رجل وكذا للاثنين والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب
على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل اسم امراة اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار
فى المختصر المجرب بفتح التاء الذى قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته
فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيرة المجرب الذى احتيج عنده والخلق
بضم الخاء وسكون اللام وضمها السجية الطبيعة واختلف فى تغيير الخلق قال بعضهم
لا يمكن تغييره ان خيرا وان شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روى انه عم حسنوا
اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره واما نوعه
وكماله فقد يمكن ذكره فى شرح البردة والجود السخاء والاقوام جمع اقوام والقوم اسم
لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه
ذكره فى التلويح ولا يرد الصوحيات لان الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا والادماح
ورماحات لانه شاذ او الدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر ويؤنث لان اسماء
المجموع التى لا واحد لها من لفظها اذا كانت للادميين تذكر وتؤنث ورهط يدخل

فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم
امرء وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام
بامور النساء وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزوم في جمع صائم وزائر او تسمية
بالمصدر والشارح نقوله عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل
مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الفائق
وينبغي ان يكون هذا تاويل ما يقال ان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم والا ففعل ليس
من ابنية الجمع تقول ضن بالشيء يضن ضنا بالكسر وضنانة بالفتح اذا بخل به من باب
علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب   او ممتنع قد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد
بالامتناع في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود   والادغام
جائز فان قيل ان حرك الثاني وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز قلنا التحريك
جائز فكذا الادغام المتفرع عليه   لغة الحجازيين اى المنسوبين الى الحجاز وهو
مكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف مع واديها وهو وج من قرى مكة وخيبر
من قرى المدينة وفي الوسيط والنهاية للشافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالنهاية
قال ابن الصلاح وهو غلط لان نهاية لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف
واللام وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهي
حرة واقم وحرة راجل وحرة ليلى وحرة بني سليم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات
حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحران وحرون جمعوها
بالواو والنون واليمامة مدينة يقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من
الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام
وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج   ومن يك حذف نون يكن تشبيها بحروف
العلة قال بعضهم شبهها في امتداد الصوت وقال الرضي النون مشابه للواو في
الغنة وقيل تشبيها بالتنوين وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره
الشارح في بحث اللفيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره مثل يبن ولم

يصن

يصن ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن كل
الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان و
صلت بساكن ردت النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن واجازه
يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية
لا يلزم من يعطي يقال له فضل والبخل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل يبخل من باب فهم
وطرب وبخلا ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى من يكن صاحب فضل وهو يبخل بفضله على قومه يستغنى
ان يستغنى عنه وينبغي ان ينبه ههنا فائدة وهي ان جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني
والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذا
سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار والمجرور ولا يصلح صلة للحرف
المصدري ولا يجيء منه الحال ولا يدخل على خبره لام كي المؤكدة على المفعول له خلافا للكوفيين وفي
قوله تعالى وما كان الله ليذر المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح ان الافعال
الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فيثبت الاحكام المذكورة وتسميتها ناقصة لعدم تمامها
بالمرفوع ونص الشارح واشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكنزون حيث
قال او وبال كونكم كانزين الى ان كان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها
لا كما وقع في بعض كتب النحاة انه لا مصدر الا للتامة فلا وجه لما قاله ابن التمجيد في تفسير قوله تعالى
كيف يكون للمشركين الآية من ان الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار ولما قاله ابو البقاء
في قوله تعالى كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل المثبتي التعلق بقوله
تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا
لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول
وصلته لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه
بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل   بني تميم الابن من البناء لانه
مبني ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر   وفيه نظر والجواب
ان المراد بالادغام الكمال من ذكر الكل وارادة الجزء وذكره شائع في المعنى لان الادغام اى

اى لمكان الاول موقوف على تحرك الثاني لالتقاء الساكنين وهذا مصوّى وهو اى تحرك
الثاني موقوف على الادغام اى على لمكان الاول لتلاقي توالي الحركات فيلزم الدور وحاصله
نفى الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الامكان لا يندرج في الواحدة فيه انه
يندرج فيه الواحد بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام في
الواحد عند دخول الجازم سكون آخره فالواحدة الغايبة كذلك ولك ان تقول المراد
من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشهورة مسماه بها
كما عرف في رب حاتم وكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد وكل جبار عادل
قاهر فيكون المعنى والادغام جائز فيما سكن آخره اذا دخل بجازم لانه يندرج
فيه ح فعل الواحدة المخاطبة فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المفردات الخمسة
اللهم الا ان يقال اصله عند البصريين يا الله حذف الياء لنكتتين احدهما ان النداء
انما يكون في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثانية ان حقيقة النداء طلب الاقبال
وهو في صفة تعالى محال والسر في تشديد الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعرية الحرف
بالكلية اذ الاول من حروف المعاني والثاني من المباني واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم
الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بخير اى اقصدنا فحذفت الهمزة بعد التضمين وحرف
النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا
لضرورة الشعر كقوله عفرت او عذبت يا اللهما وربما يجوز ان يوصل به ما كقول الاخر
وما عليك ان تقولي كلما سبحت وصليت يا اللهما ويجوز ان يكون الالف فيه للاطلاق
وذادة فالاول من جنس ما في آخر الكلمة وهي الميم لضرورة الشعر واختلف في جواز وصفه
فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله
اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك وقال المطرزي تستعمل في الدعاء وقد يجيء في جواب
الاستفهام قبل لا او نعم كثيرا من ذلك ما قرأت من حديث عمر بن سعد وقد اتاه رسول
عمر وقال له كيف تركت امير المؤمنين فقال صالحا وهو يقرئك السلام فقال ويحك لعله
استاثر نفسه قال اللهم لا فما فعله فهو كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد انه

الجواب

الجواب مشفوعا بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ واوقع في نفس السامع انجح وليعلم انه على
يقين من ايراده وبصيرة في اثباته قد جعل نفسه في معرض من اقبل على الله تعالى ليجيب
فيما سأله مثلا ولا شك ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين وحق مبين
وقد يؤتى بها قبيل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظهار
بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا
كثير في كلام الفصحاء او لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه
نحو ما جاء في جانب القول اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول
غير تام بل يحتاج الى المستثنى او التاكيد كلام عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم
اني ادعو الله ليشهد على كلامي انه حق ولتثناه صدق لا يخفى عن تعسف العوق
والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق كتعسف الشيء وعليه في المختصر عصفه وعليه
فقصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح ويعض فيه نصرهس قاطع من قبيل يجرح
في عرقبيها نصلي يعني نزل المتعدي منزلة اللازم والفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر
عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح
الشريف الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان باجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى
المدات الثلثة وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف في شرح الكشاف
لما بين الكسر والسكون من التاخي يقال تاخي زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما
صاحبه اخا له وفي لباب التفاسير والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة
في الشيء ووجه التاخي ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في
شرح الكشاف الكسرة اخت السكون في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسر
قريبان في الاداء ورفع اللسان فيهما ولك ان تقول الكسر في لم يغن لمتابعة العين
قال صاحب القواعد والفوائد العربية تتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله
لما بعده او ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا للام

المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذ بكسر الدال
اتباعا لكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل
الاتباع الجر على جوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض خرب اتباعا لضب وهو صفة للجحر
وقال القاضي في انوار التنزيل وهو كثير في القران والشعر وللنحاة مباحث في ذلك وقال
ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة الثانية ان الشيء يعطي حكم الشيء اذا جاوره ثم قال
والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال الكرالسيرافي وابن جني بخفض
على الجوار ردوا قول البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز
العطف على الجوار في الخبر خاصة وجوزه صاحب الكشاف وصاحب الغريب والقاضي
البيضاوي ثم قال صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع
في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امرأة عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية رجل عاقلة
على جوار رجل لان اثبات التاء وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر
ليكون عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في ارجلكم بالجر من
انه عطف على ايديكم خفض للمجاورة رؤوسكم رده ابو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال
صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو
من المشركين ورد عليه بانه قد علم من قوله في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
وفي مواضع من كتابه ان فائدة العطف على الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف
عليه بعض معناه ولا يجوز ذكره ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح هو المس والغسل
جميعا فبالنسبة الى الرأس مسح والى الرجل غسل كقوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي الآية فالصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل
تعين المسح المس في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عم والصحابة والتابعين
وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم
بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم

لبعض

لبعض واما ما قيل من ان قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة من
رفع محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والصلوة المذكورة
بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فبعيد من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك
والاصل عدمه حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف
الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه
باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد
والصلوة فعلها لازم ويحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان صلى
الله عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر واعترض
عليه الدماميني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع فالاسناد حقيقي
في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه بالاختلاف المسند اليه لان معناه عند
اسناده الى الرجل ارعد او زكم وعند اسناده الى الجذع معنى اكلت الارضة وهي
دويبة تاكل الخشب ومنه كثير بمثلثة وهمزة فان اسندته الى العين كان معناه ارتفع
فوق الماء وصفا الماء تحته وان اسندته الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال
والنفل فان اسندته الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال هل يجب
صحة اقامة كل من المترادفين مكان الآخر فيه ثلثة مذاهب غير واجب قال الامام
وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب والثالث في التفصيل
وهو اختيار البيضاوي والهندي فان كانا من لغة واحدة صح والا فلا وقولهم
ارعوى يرعوي واحواوي يدل عليه ارعوى عن القبيح اذا كف عنه وتقديره افعول ووزنه
افعلل وانما لم يدغم لسكون الياء ولئلا يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل
قبل النظر الى الادغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في الماضي والانكسار ما قبلها
في المضارع فزال مقتضى الادغام وكذا في احواوي وهو من الحوة وهي حمرة تضرب السواد واصل
احواوي احواو وكما ان اصل ارعوى ارعو تطرفت بالواو وما قبلها غير مضموم
فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في مصدر

احواوى فمن قال احويوا ولم يدغم فلتناسب فعله ومن احوّياء
وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو وسبقت احديهما بالسكون فقياسه
الادغام   لانه الاصل في حركة الساكن وذلك لانك اذا خليت
نفسك وطبيعتها وجدت منها انها لا تتوصل الى التلفظ بالساكن
والثاني من الساكنين الا بكسرة خفية حقيقة على الحرف الاول يحس بها
عند الامتحان والتفطن كما في بكسر وبشر في الوقف واذا كان الكسر من سجيتها
حركته بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك
لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او جوازه كوجوب الضم في
ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل هم
المنصورون وان كان بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد
كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر وفي مذ لان اصله منذ فحرك
عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب
مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرأ
به عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم يقبله وكجواز الضم اذا كان بعد
الثاني من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج
وقالت اغزي فان اصل اغزي اغزوي بعد الساكن الثاني وهو الخاء
والغين ضمة لان اصل اغزي اغزوي بخلاف ان امرؤ لان ضمة الراء غير
اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم
غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها
ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الضم في نحو اخشوا
القوم ومصطفو الله مما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسما
كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا مما لم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه

الكسر

الكسر ووجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل ويكسر على ضعف
عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد
حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز التقاؤهما ومن التقاؤهما بتحريك الساكن
الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم
يجز في النصب الا على شذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان كان مغتفرا وجاء
اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء وبه وشابة بقلب الالف همزة مفتوحة هربا منه
وان كان على حده بحذف تأمروني فانه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها ونقل
الضمة عليها مع ضم ما قبلها   يعني امر المخاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق
زل ينصرف عندهم الى الحاضر   ذمّ المنازل الخ ذم امر من الذم ضد المدح والمنازل
جمع منزل وهو المنهل بمعنى الموضع الذي في المفاوز على طرق السفار لان فيه ماء و
الدار والمنزلة مثل في المرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن
مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن
غير مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين الحياة واولئك يشار به الى
العقلاء كما اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حيث
قال فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسئولة عن احوالها شاهدة على صاحبها وان اولاء
وان غلب في العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلين جاء لغيرهم و
واستشهد بهذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم وهو
المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها شرعا والوقت
لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر
عن الشدة باليوم في الاسلوب ومن المجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في وقايعها وفي
الحديث لا يحضر معنا الا من حضر يومنا بالامس اراد وقعة احد معنى البيت لا منزلة
اطيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا في تلك الايام التي مضين فيها
اعدو من الرحمن اه الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والنعمة

اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم
يقال فلان واسع النعمة الحالية الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة اى المال كذا فى المختصر
وذكر فى شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التى يكون عليها الانسان
كالجلسة قال الامام الرازى النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير
وفى حواشى شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشئ المنعم به وعلى الانعام الذى هو ايصاله الى
المنعم عليه وفى تفسير الكواشى الانعام ايصال الاحسان الى سواك بشرط ان يكون ناطقا فلا
يقال انعم فلان على فرسه والقيل اذا ماجاء كذلك التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر
قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفضل والشئ النافع والشر ضده
وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا
لواحد وشرا لآخر كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال تعالى وانه لحب
الخير لشديد كذا فى شرح البيان وذكر فى شرح المنار الخير حصول الشئ لما من شانه ان يكون
حاصلا له اى يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتبارى فان الحاصل المناسب
من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفى شرح المنظومة الخير
يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل وفى شرح المشارق فى حديث
انهم لا خير منهم اى بصيغة افعل مشتقا من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا لا مفيدا
للتفضيل والبيت من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلق والمصراع الثانى خارج عن الوزن
هاء الضمير لزم وجه واحد يعنى اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة
نحو ردها وجب الفتح لان الهاء خفيفة فكان الالف وليست المدغم وما قبل الالف يجب
ان يكون مفتوحا وضمير الغائب نحو رده وجب الضم لان الهاء خفية على الافصح
انما قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب الا يكون مضموما وردى رده بالكسر
فحينئذ تقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الهاء ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا
كان ما قبل الهاء مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب فى جواز الفتح فى نحو رده لكونه
ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير نحو رد القوم

يختار الكسر على الاكثر الاصل قياسا على اردد القوم واضرب القوم وانما قلنا على الاكثر
لان بنى اسد جوزوا الفتح كما روى يونس قوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
بفتح الضاد كانه حركه بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه
واما اذا كان الساكن ضميرا فيجب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردا وردى
للمناسبة ان تسم الذيل التحقيق اى بنون العظمة لاظهار ملزومها الذى هو نعمة من تعظيم
الله له بتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم مع غيره اشارة
الى احتقاره نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تسمير الذيل للتحقيق وتسمير الذيل رفعه وهو
كناية عن التهيؤ وهى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم او لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه او شبه التحقيق بالطريق الذى يسلك فيه استعارة مكنية واثبت التسمير المناسب
للطريق المشبه به استعارة تخييلية سميت بذلك لان من شانها وقيل لان التعليل
لا يتلفظ الا بها عند الابتداء فاضافة هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم
اضافة شئ بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل فى جميع انواع الكلمات كالعلة
تدخل فى جميع الحيوانات اذ لا يجرى فيها من التغييرات المطردة اللازمة كالحذف
والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة وقوله فى
كثير يتعلق بيجرى الثانى حرف مد ابدا اكتفى به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال الجاربردى فهو اما محمول على
هذا التفصيل او تسمية الشئ بما يؤول اليه انضغط من ضغطه زحمه الى الحائط ونحوه ومنه
ضغطة القبر بالفتح وهى بالضم الشدة والمشقة ولانه لما امتنع الى محمل قال الشريف
الجرجانى فى بحث الالتفات من شرح المفتاح المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا
او معنى بدون الفاء ثم قال فى حاشيته وقد وجدنا فى الحديث دخول الفاء فى جواب لما مع
كونه ماضيا لكنه قليل وفى الفصل الذى عند تقسيم النظر الى الصحيح والفاسد فى شرح
المواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وقال ابو المكارم الخراسانى فى شرح
ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف فى جواب لما الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء

وقد يدخل الفاء على قلة لما في لما من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث
وذهب بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله هو قوله
تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح
الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء وقال حسن الفناري لا يجوز دخول الفاء في جواب لما
الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفي شرح
اللباب للشهدي جواب لما فعل ماض وجملة اسمية مع اذا المفاجاة او مع الفاء وربما
كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا   وفي الاسماء المتمكنة المتمكن الامكن
لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحروف والمبني يسمى
غير متمكن وقولهم في الفرق انه متمكن معناه يستعمل في موضع تارة اسما وتارة
ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا
وموعده صباحا بالنصب فيهما لا غير استعمالا اذا اراد صباح يوم بعينه
ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك   والاسماء الغير المتمكنة
الى اصلية اما الاسماء المبنية كمتى ومتى وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت
وداود فلعدم اشتقاقهما واما الحروف كبلى وعلى فلانهما غير مشتقة
ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر [illegible] عنه من غير
دليل   لكثرة الجالة والاستعمال ولان الواحد قبل المتعدد   ثم الصحيح
وقيل المثال في اللغة المشابهة فيسمى به لان امره مثل امر الاجوف في
الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب لحرف العلة
ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي هو به لانتصاب
حرف العلة في الاول   في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة
كوعد بفتح الواو ووعد بضمها ووجهة بكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر
وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة وعدم الاعلال كما يشير اليه
قوله بخلاف الاجوف   لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل لم لم يحذف في يوعد

وغير متمكن

يوعد مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا لعدم وجودها لان اصله يا وعد
فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها
بعضها   ثم حملت على اخواته وان لم يوجد علة الحذف لئلا يختلف بناء
المضارع ويجري في تصريفه طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف
اعني التاء والنون والهمزة والاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون
او الهمزة والنون والتاء   اي في باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى
الباقي ويجيء بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الحاجب
وقال صاحب الفائق استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه
بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي غلطا وقع في لغة العرب فقد غلط في كل
من مقامي كلامه وقيل سائر يوافق بقية في اخذت من المال بعضه وتركت
سائره لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان سائر لما كثر و
البقية لما قل وكذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره وقول
من قال الصحيح ان سائر بمعنى الباقي قل او كثر لا شاهد له لانه استعمل
للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو شا وقد مر زيادة تفصيل فيه   لما مر
اشارة الى قوله لانه لما   الاصل وعد فالتاء للوحدة لئلا يلزم الجمع
بين العوض والمعوض عنه   وقيل الاصل وعد فيرد على قول المصنف من
مصدره الذي على فعلة حذف الواو من وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال
ومن مصدره المكسور الفاء لا يرد شيء   كما مر من قوله لثقلها عليهم مع
اعتلال فعلها قال في المغني اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون
وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة
من ما وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية   الا من المضارع فانه على
يفعل بكسر العين يرد عليه وجه على قول من يقول انها مصدر   والجواب
اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو يحذف من مصدر

المعتل الثاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة وان كانت مصدرا لكن ما حذف
الواو بينهما على الاصل كالقود والحوذ على ما قال المازني وحكاه في الشافية وبعض
حواشي تفسير القاضي مع التلقي بالقبول فتاؤها للوحدة لئلا يجمع العوض و
المعوض عنه   ويجوز ان يكون الضمير جوابا ثانيا عن عدم الحذف في الوجهة
لان مضارعه ليس على يفعل بكسر العين   والاصل يومق ومعه حذفت الواو
كما في وعدت فبتر كسرة العين في المصدر وجوبا ان لم تفتح العين في المضارع
لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك به وليكون عين المصدر كعين
الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتحت العين لاجل حرف
الحلق فيجوز ان تفتح العين في المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة وان يبقى
على الكسر نحو يهب هبة   ففتحوا الدال ابدا على الحركة اقرب المتحرك اليها وهي
فتحة الياء ولانهم لو كسروها لزم ما فروا منه في الساكن الاول وهو الكسر   قال
عجبت لمولود الخ في المختصر عجب من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى من
كما في سمعت له صراخا وبمعناه قد استعمل بها لكون مبدا الشيء علة له كما يقال
دعى اليه وندب له واليه وتاداه له واليه وهداه للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية
والاختصاص حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شرح الحماسة
الاستعجاب شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض للانسان بجهل سبب المتعجب منه
وحقيقة اعجبني كذا ظهر لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لمن لم يعهد فلم عجب وللشيء
الذي يتعجب منه عجيب وعجاب بالضم وعجاب به وبالتشديد والاعجوبة بالضم
مع كسرة فيهما ولا يجمع عجيب ولا عجاب وقيل عجيب يجمع على عجائب واعجوبة على اعاجيب
والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم والكسر عجبت فعل وفاعل لمولود يتعلق به
ليس حال من مولود لانه اراد به عيسى عليه السلام له خبر ليس اب اسم ذي ولد عطف
على مولود واراد به آدم عليه الصلوة والسلام ضمير لم يلد راجع الى ذي ولد ابوان
فاعل يلده والجملة حال من ذي ولد وفي هذه القصيدة لغز كثير منها وذي شامة سوداء

سوداء في حر وجهه   مجللة لا تنجلي بزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم
في سبع معدودات وثمان الشامة هي الخال وجمعها شام اراد لذي الشامة الى القمر
سوداء تأنيث اسود حر الوجه ما بدا من الوجه مجللة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى
منكشفة ويروى مجللة بمعنى ذات عز وجلال والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان
اسم لقليل الوقت وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نصركم الله
ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة
الفلك من مبدئها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض
لامر ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في
النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام تقابل نقصان الاصل
والكمال تقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشباب والشيبة خلاف
الشيب يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهرم كبر السن يعني ان
بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذي شامة عطف على ذي ولد سوداء صفة شامة
وفي حر وجهه حال من شامة على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها
ومجللة حال او بدل او فاعل ظرف لا تنجلي صفة مجللة او شامة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل
مع فاعله وهو شبابه من ذي شامة فتقدير مبتداء فدخول الواو حينئذ جائز ومسموع
كثيرا كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه
وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا وفي خمس ظرف ويكمل وتسع عطف عليه ويهرم
عطف على يكمل وفي سبع ظرفه وثمان عطف عليه ونصبت صفتهما وسطا بينهما للنظم
ويمكن ان يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتحة في نحو يطأ والسكون في نحو لم يلد
عارضان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة او سكون اصليتين والقوم يتسامحون
في اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف
الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول والعناية تخليص شخص عن
محنة توجهت اليه ذكره في المرآة في شرح المرقاة   اي خاف الخوف توقع مكروه عن

امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل فی الامور الدينية والدنيوية ذكره
فی تفسير الكواشی   وهو الاصل والفصيح   لانها اخف من الواو والياء وظاهر
كلام السيرافی يدل علی ان قلبوا ونحو يوجل من لغة بنی اسد ای ليست اللغة الرابعة
من لغة بنی اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور
العين ليدل علی كسرة الماضی الا انه يختص بغير الياء لثقل الكسرة علی الياء فان قيل
بنو اسد يكسرون الياء فی نحو ييسر كما قال فی شرح المراح وفی ييجل كما صرح به فی
الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا إيجل ونحن نيجل وانت تيجل وهو ييجل كلها
بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لتقوی احدی اليائين
بالاخری وقلبوا الواو ياء   واهل هذه اللغة وهم قوم من بنی كلب   قال الشيخ
فعبدك الاسمی الخ قولهم فعبدك لاتيك فعبدك انه لاتيك وعهدك الله
وذالك استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنی لصاحبك الذی هو صاحب
كما يحوی ذكره فی الصحاح والاصل ان لا ادغم النون فی اللام وان زائدة يدل
عليها قولهم المذكور علی انه قد اختلف فی لزوم كون صلة الموصول الحرفی جملة خبرية
والاكثرون وان كانوا علی جواز كونها امرا او نهيا لكن الفاضل الرضی قال والاصح
عدم جواز ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية مع الفعل فی تقدير المصدر والمصدر
لا طلب فيه واعترض عليه بان الامر والنهی الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر
ماخوذ من المادة التی تدل علی الطلب واذا قيل كتبت اليه بان قم اربان لا تقم كان معناه
كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهی عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط علی ان
فوات المعنی المذكور كفوات المعنی المضی والاستقبال فی الموصول بالماضی و
المضارع عند التقدير بالمذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة
متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها فی نحو والخامسة ان غضب الله عليها
اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا لك
ورعيا والسماع من السمع يطلق علی القوة السامعة وعلی محلها وعلی الادراك

الادراك كالبصر قال فی المختصر ويكون السمع واحدا وجمعا كقوله تعالی
ختم الله علی قلوبهم وعلی سمعهم لانه فی الاصل مصدر قولك سمع الشیء
بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع علی اسماع وجمع اسماع اسامع قال صاحب
الكشاف فی تفسير هذه الآية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهی
الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة وحدته
علی وحدة متعلقه لا تعلم من ای الدلالات هی ورده الشريف بانها من الدلالات
الالتزامية التی يكتفی فيها بای لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد فی اعتبارات البلغاء
والشارح بان اعتبارات البلغاء دلالة رابعة كان العادة طبيعة خامسة وقال
ابن كمال باشا وعند البلغاء دلالة رابعة يبتنی عليها كثير من اعتباراتهم يسمی تلك
الدلالة عرفهم والمنسوب الی ذلك العرف من الاعتبارات علی نوعين احدهما ما يظهر
وجهه كاعتبار التاكيد فی دفع الشك ورد الانكار والثانی ما لا يظهر وجهه كاعتبار
اللزوم فی بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار التضاد علاقة فی بعض الاستعارات
ثم قال هذه الدلالة التی عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة الدلالات
الثلث المعتبرة فی سائر العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنی
وهذه الدلالة قد تكون معنوية بكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعانی
والملامة واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال نكأت القرحة انكؤها نكأ
اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم الم الجراح
والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقری بفتح الفاء والواو القلب كما فی المختصر
وباطن القلب كما فی شرح المشارق والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل
الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمی بالقوة
العاقلة والنفس الناطقة كما فی التلويح لم يقم عليه شبهة فضلا عن الحجة
ذكره فی التوضيح المصحح وقد يطلق القلب علی المضغة التی فی جانب الايسر والوجع
الالم والمرض قال الجوهری وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء ولا يقولون يعلم

استثقالا للكسرة على اليا فلما اجتمعت اليا آن قربنا واحملنا ما لم يحتمل المفردة
فما فى بعض شروح المراح من ان بنى اسد على لغتهم فيما كان التا واوا فى غير يجب ففيه
نظر وقوله لا تنكانى نهى معطوف على لا تسمعنى وهو جواب اليمين وقوله يسجع جواب
النهى اعنى لا تنكانى والالف للاطلاق قياس مقلب اسم فاعل من انقلب الامر
انقلبا بالاستقام وانقلاب الطاريق امتد واستوى لان الاصل فى كل كلمة ان تكتب بصورة
لفظها بتقديرها الابتدائها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر فى الكتابة والاصل الغالب
والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو ره زيدا وق زيدا امرين من رأى
ووقى بالهاء فى حالة الوصل لانه اذا وقف عليهما وقف بالهاء وكتب ثم انيت ومجئ م
جئت بالهاء ايضا مما اتصل ما الاستفهامية باسم جاد لانه اذا وقف على م فيهما وقف
بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ماء الاستفهامية بحرف الجر نحو حتام والام وعلام فانها
لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها بالهاء لشدة الاتصال بينهما فصارتا
كشئ واحد بكونهما كشئ واحد كتبت هذه الحروف معها بالالف مع كتبها قبل الاتصال
نون وكتبت من ما وعن ما بالنون فان قصدت فى ماء الاستفهامية عند اتصالها
بحرف الجر الى الهاء كتبت الهاء ورجعت الياء فى حتام والام وعلام والنون فى مم
وعم ولاجل الوصل المذكور كتبت انا زيد بالالف فى حالة الوصل لان الوقف
عليه كذلك ومنه لكن هو الله لان اصله لكن انا وليست تاء التانيث وفى نحو رحمة
وقمحة بالهاء ومن وقف بالتاء كتبت تاء بخلاف التاء فى اخت وبنت وباب قامت اسد
وباب قامت اسد فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقوف عليها بالتاء وكتبت المنون المنصوب
بالالف نحو رأيت زيدا لان الوقف عليه بالالف مبدلة من التنوين والمنون الغير
المنصوب بحذف التنوين نحو جاء زيد ومررت بزيد وكتبت اذا بالالف على الاكثر
لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهما بانها نون فى الوقف
وفى شرح الهادى لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهى كنون من وعن
ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فلا يبعد ان يكتب بالالف

بالالف لكن الاولى ان تكتب بالنون ايضا فرقا بينهما وبين اذا التى هى ظرف
وكتبت الهمزة بالالف عوضا عن النون الخفيفة الملحقة بالامر للواحد المذكر على
الاكثر ومنهم من يكتب بالنون حملا على اضربن فى امر الجمع المذكر وكان قياس
اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد
وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت
عليه سقط نون التاكيد وترد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك
اذا وقفت عليه سقطت نون التاكيد وعاد المحذوف وهى الياء والنون ولكنهم
كتبوها على لفظها لعسر تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد
ويرد ما حذف لاجلها ولعدم تبيين قصد نون التاكيد لان هذه الالفاظ بغير
نون التاكيد ايضا وقد يجرى اضربن للامر للواحدة المخاطبة مجرى هل تضربن
لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبه بالالف لعوضه الامرين المذكورين
وكتب باب قاض لغير ياء وباب القاضى بالياء لان الافصح الوقوف على قاض بغير ياء
وعلى القاضى بالياء وكتب حرف الجر نحو بزيد ولزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع
كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدأ به
وبقى ههنا بحث وهو ان صاحب الكسر شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية
يلزم الفها الحذف عند الوصل نحو لم وحم وفيم وتقلب هاء عند الوقف كقول الى ذ...
قدمت الى الدنة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت بم فقيل
هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوز صاحب الكشاف فى سورة يس حيث تكلم
على قوله تعالى بما غفر لى ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قوله بما غفر لى بطرح الالف
اجود وان كان اثباتها جائزا مع تصريحه فى سورة الاعراف حيث تكلم فى قوله تعالى
فيما اغويتنى بان اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ فى الكتب
التعليقية التعليمية اى صفة كاشفة للتعليقية فلا باس به هذه العبارة اكثر
استعمالا فى المباح وتركه اولى وقد يستعمل فى موضع كان الاتيان مستحبا كوجه

اى صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اى ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه
قال الامام الرازى معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة
وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة
الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال
لكن يرد على المص جوابه ان المراد بازالة الكسرة ازالتها بحركة او سكون اصليين
لا عارضيين يدل عليه كلام صاحب الكشاف فى المفصل وهو شاذ المراد بالشذوذ
قلة الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة الشذوذ
واماتوا ماضى يدع قال علاء الدين البسطامى وما زعمت النحوية من ان العرب
اماتوا ماضيه ومصدره صح حملا على قلة الاستعمال والا فالنبى صلى الله عليه وسلم
افصح العرب وقد روى عن ابن عباس انه عليه السلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم
الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرأ ما ودعك ربك قرأ ما ودعك ربك بالتخفيف
ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد مستعملا فان
قيل قرأ ما ودعك بالتشديد تدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم
المجرد كما عطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا احمر ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان
والمكان والاكل والمصدر ليت شعرى عن خليلى الخ ليت للتمنى وهو طلب
حصول شىء على سبيل المحبة وقيل ميل نفسانى الى حصول المتمنى فلا يكون طلبا
ولا مستلزما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال
ويطلبه ويستعمل فى المحال العقلى والمحال العادى والممكن والمستبعد بحيث لا يتوقع
ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى فى الصحاح
شعر بالشىء بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعرى وقول من قال فى شرح
قول المفتاح مما فطن لمقتضى الحال ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم
عدى باللام ليس على ما ينبغى لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة
خاللة الشىء واختاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر المحبة من القلب

القلب من الحب بالفتح استعير لحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها ورسخ فيها
وقيل ميل النفس الى الشىء واكمال ادراك فيه بحيث يحملها على ما يقربها اليه وضعف
الرازى قول المتكلمين فى معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية بان كل شىء لو كان محبوبا
لاجل امر آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك
قال فى شرح المشارق الاول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله
فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن القلب
والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شعرى اسم ليت وخبره محذوف
وجوبا لوجود شرط وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمى حاصل بجواب هذا السؤال وعن خليلى متعلق بمضمر تقديره ليت علمى
حاصل بكذا باحثا او مستخبرا عن خليلى اذا ما تحت ارض الحجيم العرق
وقد يستعمل اعرق والمراد بالارض الحوافر وبالسماء اعلاها ويقال للفرس الجواد انه
لذو مصدق بالفتح اى صادق والجرى كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف
بن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى وهو متروك
لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى الغاية وفى جعل هو دونه من
ضرورة الشعر بحث هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية
عبارة لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني فى شرح المغنى بان هذا يقتضى عدم
تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء ما دام على تغيير التراكيب والاتيان
بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب معه لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار
فى تفسير الضرورة عندهم ان يقال هى ما لم يرد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة
ام لا ولما كان ههنا سؤال مظنة الشىء موضعه الذى يظن كونه فيه واطلاق
لفظ السؤال على الاعتراض فى العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفهام الاستفسار
وهو البركة هى النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير
القى بركه واعتبر اللزوم ويسمى محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهى فى الشىء

ويسمى بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير الالهي يصدر من حيث
لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة
يقال يمن الرجل مبني للمفعول   ميمونا اي مباركا   من الميسر يعني انه مصدر
يسر يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ المال بغير تعب وسهولة
اذ هو مأخوذ من اليسار لانه سبب ليسار الغير وتحصيل ليسار نفسه وقيل يكنى
عن القمار بالميسر واصل الميسر موضع ينحر به الجزور والياسر الجازر وكان للعرب
عشرة اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلاثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد
وسبعة لها انصباء اولها الفذ له نصيب واحد والثاني التوأم وله نصيبان ثم الرقيب
وله ثلاثة انصباء ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم
المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان اهل اليسر والجود في الجاهلية عند شدة الزمان
ينحرون جزورا ويجزونها يجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك
الخريطة على يد عادل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل
قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح
ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئا بل يغرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون
تلك الانصباء الى الفقراء ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل
فيه ويسمونه البرم   وهو قمار العرب بالازلام   القمار المقامرة وتقامروا لعبوا
القمار وقامره فقمره من باب ضرب غلبه في لعب القمار وهو من باب نصر فاخبره في القمار
فغلبه والازلام جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاي وفتح اللام فهو سهم لا ريش له ولا نصل
اي حديد   اجحاف بتقديم الجيم على الحاء المهملة يقال اجحف به اذا ذهب به وتفسير
الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم   لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل لم كانت
الهمزة المحذوفة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة
عن قلب الياء واوا قلنا لانه على تقدير سقوط الواو يلزم النقل بالخروج من الضمة الى الكسرة
قياس مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطراد الامر استقامه   قوله

قوله اتعد اي قبل الوعد ووعد بالشر فالقصر مقصود   وفيه نظر والجواب ان الياء
المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف وعند حذف همزة الوصل في
الدرج بل تقلب تاء نحو واتعد بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها عارضة غير
مستمرة لحذفها عند همزة الوصل في الدرج   اصح رداءة لان يعلم من قوله في افتعل
منهما اتعدان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء ان المنقلبتان فلا احتياج الى
التطويل لان الاختصار الغير المخل مطلوب   لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز   ولذا
حمل جار الله قول الشاعر وابتصلت بمثل ضوء الفرقد اولم قامت بها تنشد كل منشد
نشد الضالة بالفتح ينشدها بالضم نشدة ونشدانا بكسر النون وسكون الشين
فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد
بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها ويقول قامت بارض
تطلب كل مطلب واتصلت الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل
تنشد حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد وابتصلت عطف على
قامت وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي في محل مفعول ابتصلت   في اسم المفعول
ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظ فيه
فلانه مشتق من المثال الواوي قطعا منصوب على المصدر اي انتفاء بمعنى ذا قطع
او قطعيا او قطع قطعا او الحال عن ضمير مشتق اي مقطوعا او على التمييز اي بحسب القطع
من وجد يجد بالضم فحذف الواو في يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها
او حذف على طريق الاتباع ليعد في الحذف لا على طريق القياس وعادة وجرت الماضي
والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب
وجودا بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر الواو وسكون الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو
وفي المال وجدا بضم الواو وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الكل
في جميع ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجادة وهي معلومة ذكره ابن الحجر في فتح الباري
شرح البخاري   وهو ضعيف لخروجه عن القياس والاستعمال الفصيح   لئلا يلزم

بالجيم والثاء المعجمة او الخاء المعجمة والذال المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد
والكلية   وتغيير الكلمة عن وصفها جد بمعنى قطعها فاعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر
وقد يكون بمعنى ذا جد وعلى الحال بمعنى جادا لا يقال يرد عليه قوله لتغيير جد لانا نقول
تغييره ليس باعلال بين   على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد
ويسمى غيره بذي الثلاثة تبعا له اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم
متقدما على غيره عبر في ضميره رتبة على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك اذ اشرف
واجل من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا سقط
ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل لكان اولى
لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل بالمخاطب كذلك   الفعل الماضي
للتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتحرك فكانه حرف من حروفه
وباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء كالشراء تملك الشيء بالشيء وهما من الاضداد
ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطأ
اما في التخصيص لانه لا يناسب التحديد اللغوي فان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم
البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي لان مالية ما غير كافية في تحقق
مفهوم الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق على الشراء صدق
العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا
قدس الله سره العزيز وذكر في شرح المختصر لابي المكارم البيع كالشراء من الاضداد
الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء عن اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى
البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه وانما يتعدى بمن لحمله على الشراء
كما عدي الرضا بعلى حملا له على السخط والتكريه بالى حملا له على التحبيب المتضمن معنى الالقاء
قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اليه اشار الرضي وكان تعديته الحرف
بمن من هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكر في النجم الوهاج فخر سمي البيع بيعا لان
البايع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء والباع دارى

دارى تقول بعته ابوعه بوعا وفي التضعيف نظر فان بعض المتأخرين حكى جواز اشتقاق
الواوي من اليائي وبالعكس   وعلمنا به بالاستواء اتى بالباء في به لانه يقال علم وعلم به
قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى وضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعديته
الفعل بنفسه وبالحرف العلم بمعنى الاحاطة لا يكون الا باعتبار معنيين اما بان يكون اللفظ
موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والآخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى
فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة
مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه
منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك
فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل
واذا تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم
وتقديم الاضمار وتساويهما قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض
النقل والاضمار فمقتضى كلام المحصول جريان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص
اولى من المجاز والنقل ومما يخل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز والاضمار
والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع   صيد البعير وانما صحت الياء فيه لصحتها في اصله
لتدل عليه وهو اصيد بالتشديد وكذا اعور لان عور واعور معناهما واحد وانما
حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار والدليل على انه افعل مجيء
اخواته على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما قالوا اعور ونحوه للتخفيف
وكذا قياس عمي وان لم يسمع ذكره في الصحاح   والصيد بالتحريك مصدر الاصيد
بفتح الهمزة والباء وهو الذي يرفع رأسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير
يكون به داء في رأسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا ولا شمالا
وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء   ليدل الضم على الواو والكسر على الياء
يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط السخاوي لنصبه المقارنة في الوجود
بان لا يتقدم المفعول عليه ولا تأخر والا لما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي

في شروح المفصل او بان يكون زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضي في
شرح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل وههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة
للضمة والكسرة كما صرح به لا لفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في شرح هذا نقل الفعل
او المفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او ابصر او ارادة خوف
وطمع او الاضافة والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني ان لا يشترط كونه فعلا
لفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال النفي على الاشتراط احد من المتقدمين
فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال
الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب
دلالة لعدم شرط   لم يتغيرا عن حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغيير او حال
اي انتفى التغيير انتفاء كلية او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه المكابرة ان الشيء اذا اخذ مع اصله
كان الكل وكذا حكم كلمة راسا   وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام لان قوله
ولم يتغير فعل جعل مقابلا لقوله لعل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يتغير لم ينقل لا لم يرجع الى
الاصل حتى يحترز به عن تغير الاصليين لانهما يرجعان الى اصلهما عنده ولا الضمير المذكور
والسباق بالباء الموحدة ما قبل الشيء وبالمثناة التحتية ما بعده وقيل قرينة السباق امر يؤخذ
من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود
او متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السباق ايضا وقيل استعمال السياق فالمثناة في
المتأخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهي سباق دلالة التركيب على معنى يسبق الى
الفهم من مع احتمال ارادة غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع   وليس بشيء لان الترديد
الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب وارد عليه   وقد سنح لي
يقال سنح لي رأي في كذا اذا عرض من باب خضع   فليتامل امر بالتامل لان ما سنح له
لا يخلو عن شيء لان الاصل في التغيير الادخال او الاخراج   في هذا السلك هو اخص
من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق
على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في المجمل والسمط خيط ما دام فيه

فيه الجوهر كذا في حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط
السلك ليس بذاك واعلم ان مذهب النقل اي نقل فعل من الواوي الى فعل ومن اليائي الى
فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب
المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن قلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال مثل ما قاله ثم قال
وما قيل من انه نقل فعل الواوي الى فعل المضموم واليائي الى فعل المكسور فاسد صورة
لعدم الدليل اذ الدلالة على المراد المحذوفة تحصل بما ذكر آنفا ومعنى لا اختلاف في معنى البناء
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانك اشممت
الكسرة رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة   فتميل الياء
من املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف
عن القصد اي العدل وعرفه هذا الاشمام بعضهم بهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير
تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام الذي لا يدركه الا البصير
هو الاشمام في الوقف الذي ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين
في حال التصويت   قليلا منصوب على المصدر اي امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان
يستوي في قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي
هي الصهيل والنهيق ذكره صاحب الكشاف في سورة هود في تفسير قوله تعالى وما قوم
لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر امالة لا على ما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف الياء في مثله
وان لم يضف   وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف يعني فيما وقع الاشمام في غير آخر
الكلمة   الى ضم الشفتين فقط وكذا مخشى شاطه لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه ابن
هشام على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا
بالفاء وهي زائدة لازمة ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال في شرح قول التلخيص
ويوصف بها الاخيران فقط تعداه قال اذا وصف بها الاخيران فانتهى عن وصف
الاول بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال باشا قدس سره في حاشية شرح

المفتاح والمذكور في الشرح قوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يجيء بفا تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بهما الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بهما مع كسر الفاء كسرا خالصا وكسر صور المعرف على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا كما في الوقف بالاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه وهو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تضم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما كتا التانيث في الفعل مثالا لما وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم فليتأمل امر بالتأمل لان منهم من يقول دعاتا ويعطي حركة التا حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح وما وقع في الاصطلاح غير متعد الخ فقد اصطلحهم عليه لقولهم للحرف الزائد دون المزيد وتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه والا فيحتمل اى وان لا يكون كذلك فهو يحتمل فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة هي السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر تأثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما تركه فلتأثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفت الاداة فصرفه الارادة الى الاستقبال على تقدير حذف حرف الجر اى المزيد فيه قد نص الامام المرزوقي ان حذف الجار والمجرور في الصلة تصحيحا لامر العائد لا يجوز في الصفة وذهب الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان تعتبر التدريج في الحذف فقد صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يكون الا ان يكون في الحذف رفيقا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم منهم سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي رحمه الله وقد يحذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة تمثيل به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب

ذهب اليه الفراء ومذهب سيبويه جواز مطلق لان التعويض من الامور الجائزة عنده وهذا عكس سائر الابواب فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا تبع المجرد المزيد ومنهم من لا يلمح الاصل يقال لمح ولمح اذا ابصره بنظر خفيف والملق لا يلتفت الى الاصل بل يجعل كل بنا اصلا في نفسه فما وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى في مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا على معنى وبعض العرب من نصف بكذا ولا استبعاد في وقوع الظرف في تأويل معناه مبتدأ وقد يقع الظرف موقع مبتدا لقوله تعالى ومادون ذلك الاية وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتدا والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام واصر عليه وهذا ادخل في القبول على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي قدس سره نحو اعار واساد فيه هما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم اعلاله حيث قال فتحت الواو في اعور لسكون ما قبلها وفيه نظر لانه استقراء على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا البيت لابن احمر اولم تشاهد يا ابن من راه تسائل فعل فاعل ضمير الحبيبة والباء في با ابن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب متعلق بتسائل ومن راه مفعول تسائل وضمير المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة في اعارت للاستفهام وفعل فاعل عينه وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعارا وهو مجزوم الف مبدلة في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما تحركت الراء للشعر عادت الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والف للاطلاق وفيه تعسف وقال في الاقليد لقوله اعارت وجه عنده وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل النقصان منزلة العدم متى كان عار ليس من افعال العيوب فلهذا اعل ونحو اغيلت واغيمت اى اغيلت المرأة اذا سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة حال الحمل وهي مغيل اغالت ايضا ولدها فهي مغيل واغال ولده اذا غشي امه وهي ترضعه واغيمت السماء واغامت وتغيمت كلها بمعنى اى صارت ذات سحاب واغم القوم اصابهم عطش

وحر الجوف وغنم واطيبه اى جعلته طيبا واحوشت الصيد واحتوشته اذا جئته من
حواليه لتصرفه الى الحبالة وهى التى يصاد بها قال فى الصحاح وانما ظهرت فيه الواو
كما ظهرت فى اعتوروا اى صار بعضهم جار بعض وانما صحت فى اعتوروا لانه فى معنى ما لابد
له من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاوروا فبنى عليه ولو لم يكن معناهما واحدا
لاعلت واطولت الشئ اذا وجدته طويلا واحولت الدار واحالت اى اتى عليها حول فهو محول
ومحيل وكذا سائر تصاريفها يعنى اذا لم يعل فعله لم يعل متصرفاته من المضارع واسم
الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان وعليه قول امرئ القيس فمثلك
حبلى مثل كلمة تسوية واسم الالفاظ الموضوعة المشابهة وقدمت تفصيل حبلى جمعها
حبالى وحباليات بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرقت من باب دخل فهو طارق اذا جاء ليلا
ومرضع الصبى امه بالكسر رضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعت ام وامرأة
مرضع اى لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة والهيت شغلته
من لهيت عن الشئ لهيا بالضم والتشديد ولهيانا بضم اللام وكسرها سلوت عنه وتركت
ذكره واضربت عنه والتمائم جمع تميمة وهى عوذة تعلق على الانسان للحفظ فى الحديث
من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هى خرزة بفتح الحاء والراء المهملة بعدها زاء معجمة واما
المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله فلا بأس ومحول اسم فاعل من احول الصبى
اى اتى عليه الحول الفاء بمعنى رب مثلك مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل
بحذف الضمير اى طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم تعرفها بالاضافة وقيل عطف بيان
لكاف الخطاب فى مثلك ومرضع عطف على حبلى وفالهيتها عطف على طرقت وعن ذى
تمائم متعلق بالهيتها ومحول صفة ذى وفى وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفى
وصف الصبى بكونه ذى تمائم وذى حول وفى جمع تمام اشارة الى كمال ميل النساء اليه
وروى الاصمعى مغيلا اسم مفعول من اغيلت المرأة ولدها اذا سقته الغيل وفى نحو
استحوذ اى استوى وغلب واستصوب اى وجدالشئ صوابا وصار صوابا واستجوب اى
طلب جوابا واستنوق الجمل اى صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون فى حديث اوصفة

اوصفة شئ ثم تخلط بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض
الملوك والمسيب بن علس ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال
طرفة قد استنوق الجمل وفيه نظر لانه اسم المصدر كما مر فى تفسير التحويل وقدمت
جوابه هناك اى جميع تصاريفه اشارة الى ان سايره بمعنى الجميع وقدمت تفصيله
وغير ذلك من الزمان والمكان والآلة يعنى بالهمزة فقول الفقهاء بايع بغير
همزة لحن وتكتب الهمزة بصورة الياء وتنقط هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة
الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة فى نحو ما ذكر
حيث قال نائل يديه قاص خطأ وحكى ان اباعلى الفارسى دخل مع صاحب على واحد من
المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا
بنقطتين من تحت فقال له ابوعلى هذا خط من قال خطى فى ... فقال
تنا صغنا حظوا تنا فى زيارته وخرج من ساعته وفى شرح المقصود المسمى بالمطلوب هذا
اى كون النقط خطأ فى الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو لا من الياء فرقا بين الواوى
واليائى لان الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة
فى الاول تكتب على صورة الالف فى كل الاحوال وفى الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما
قبلها كرأس ولوم وذئب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق حركة نفسها نحو
يسأل ويلوم ويسئم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسئلة
او الادغام كسوءة وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد
الالف كسائل وقيل تحذف فى الجميع سواء كانت مفتوحة اولا وسواء كانت المفتوحة بعد
الالف اولا واذا تحركت ما قبلها ايضا فتكتب على ما تخفف به كمؤجل بالواو وفئة بالياء
لان تخفيفها كذلك وسأل بالالف ولؤم بالواو ويئس ومن تقريئك بالياء ورؤس
بالواو وتخفيفها بان يجعل بين المشهور وجاء فى فئل وتقرئك مما كانت الهمزة مكسورة
وما قبلها مضموم او بالعكس كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان فى تخفيفها خلافا
فى ان يجعل بين المشهور او غير المشهور وفى الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على

صورة شئ نحو جئت بالفتح ودفؤ بالكسر وبرؤ بالضم وشكل الهمزة هو شكل احدى
حروف اللين فى جئت ودفئت وبرؤ علامة الهمزة ليعلم ان هناك همزة فى اللفظ فتلفظ
وكتابة نحو البطوء والوطئ والخنيئة بالواو والياء ليست على قانون علم الخط بل من جهل
الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا يكتب بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة
او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردى
واذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل او تاء
تأنيث صارت كالوسط فى كتبها فى الوسط بصورة كتبها ههنا كذلك ومن اسقط
اسقط نحو جزاك وجزوك وجزيك مما كان الاول منه مضموما ونحو رداك وردوك ورديك
مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقروه ويقريك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح
او مكسورا الا فى نحو مقروة وبرئة فانهم كتبوه بحذفها وفى الاول المتصل به وغيره لا يكون
كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او لكراهة صورته
وبخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطأ فى النصب فانه
يكتب بالالف واحدة فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين يكتب بياء واحدة
وقد يكتب بياءين بخلاف قراء ويقرآن حيث يكتب بالالفين للبس وبخلاف نحو مستهزئين فى
المثنى لعدم المد بفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو اوائ حيث يكتب بياءين فى الاكثر لان الياء
الاولى مغاير للثانية فى الصورة او لان اصل ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف
مد وبخلاف نحو صائى فى الاكثر حيث يكتب بياءين فى الاكثر للمغايرة والتشديد الذى يذهب
بالمد وبخلاف نحو لم يقرئى للواحدة المخاطبة من قرأ حيث يكتب بياءين للمغايرة واللبس تنوى
مضارع قرى لان حروف العلة كثيرا ما تحذف فنصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين
او على المصدر لانه صفته وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر فى الكشاف
فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى حينا كثيرا او حذفا كثيرا تحذف على شفا جرف هار
قال الراغب شفا البئر والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل فى القرب من الهلكة واشفى
على الهلاك اى حصل على شفا جرف وتثنية شفوان والشفاء من المرض مد فان شفا اسـ

صرق

الاسلام وصارا اسما للبراءة والجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء يقال جرف الشئ
من حرف الواوى وصغر اصل فينبغى واهيا والهار والهاير وهو المتصدع الذى اشفى
واشرف على الهدم والسقوط ووزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين ومن كسر العين وقال
قلب الياء على مذهب يونس كما قال فى قوله فقد اخطأ شاك فى شائك من الشوكة
وهى شدة الناس والحد فى السلاح وقيل الشوكة الجدة مستعارة من واحدة الشوك
وشاك الرجل يشاك شوكا اظهر شوكته وحدته قال فى المفصل وربما يحذف العين
فيقال شاك وهذه المخالفة بين كلامى صاحب الكشاف فى شاك وقد خالف كلامه فى
هار ايضا اذ ذكرها فى بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف اصلى لا يرد فى
التصغير وقال ابن الحاجب فى شرحه ولا يجوز ان يكون هار معلا لا انا الزمخشرى اثبته
محذوفا منه حرف اصلى ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه
كالثانية او حذفها عارض كقولك رأيت قوما فيها فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه
فما ذكره فى بعض حواشى الكشاف من انه مقلوب ليس بذاك كما ذكره الجاربردى فى شرح
الشافية اى بوضع العين موضع اللام الخ هذا هو القلب المكانى وهو نقل حرف عارضا
عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معوض لعارض الآخر
لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر
هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرأ بعضهم فنظرة الى ميسرة الآية بضم
السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مألك بضم اللام الرسالة على ان الفراء جعلها
جمعين لمكرم ومعونة جمع خد على ثلثة وبمدة وانما لم يجعل معونا على وزن اسم مفعول بمعنى
المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل
مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة حتى تذكر بيضات وهيج تذكرنا الشئ واذكره غيره
وذكره بمعنى ذكره بلسانه وبقلبه ذكرا وذكره وذكرى يقال اجعله منك على ذكر بضم
الذال وكسرها بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر ما باللسان
وبالفتح جميعا والبيضات جمع بيضة وهيج شومة وكذا هايج والرد بفتح الراء المهملة

والذال المعجمة المطرد الضعيف والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس
الغيم السماء والسحاب والمطر الكثير يقال يوم وجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم
مفعول بمعنى ذى غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام جنس النعامة بيضات
مفعوله وفاعل هيج ضمير التذكر ويوم رذاذ مفعول فيه لتذكر او فاعل هيج والجملة معطوفة
على جملة تذكر وعليه طرف فاعل الدجن لاستناده والدجن مبتداء والظرف خبره والجملة
صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تاخيره
كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية اولى من الوصف
بالجملة الاسمية وبالفعل الماضى اولى من المستقبل وفى وقوعه صفة خلاف نحو مررت برجل
بصيد غدا ذكره فى الشرح الكبير للكافية وقد كان قومك الى ساد قومه سيادة وسودا
بالضم وسيدودة بالفتح فهو سيدهم اى كبيرهم وزنه فيعل وقال اهل البصرة فيعل والجمع
سادة واذا اردت الاستقبال قلت سايد قومه وسيد قومه بالتنوين وخال الشئ ظنه
خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وتقول فى المستقبل اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو
اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه فهو عاين وذاك معين على
النقص ومعيون على التمام اى مصاب بالعين وفى الحديث الشريف العين حق اى اصابتها
حق قيل وجه اصابة العين لان الناظر اذا نظر الى شئ واستحسنه ولم يرجع الى الله تعالى
والى رؤية صنعة الله قد يحدث الله فى المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء لعباده
ليقول المحق انه من الله تعالى وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر لكونه سببا ووجهها
بعض بان العاين ينبعث من عينه قوة سمية عنده تتصل بالمعيون فيهلك او يهلك قيل
مثل ذلك فى بعض الحيات كذا فى شرح المشارق وذكر فى فتح المنان من تفسير القرآن قال
الزهرى يؤتى الرجل العاين بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمج فى القدح ويغسل
وجهه فى القدح ثم يغسل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى فى القدح ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخل ازاره ولا يوضع القدح فى الارض ثم
يصب على رأس المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار اسرع من الكبار

الكبار وقد يعين الرجل نفسه بغير ارادته بل بطبعه ومما تدفع به العين اللهم بارك فيه
وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبرائيل للنبى صلى الله عليه وسلم التى رواها
مسلم فى صحيحه باسم الله ارقيك من كل شئ يوذيك من شر كل نفس وعين حاسد الله
يشفيك باسم الله ارقيك وتدسيم النونة كما ذكره فى شرح السنة ان عثمان رضى
الله عنه راى صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا تصيبه العين بمعنى سودوا الحفرة فى
ذقن الصبى والاكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب واية الكرسى وههنا
تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان فى تفسير سورة يوسف عليه السلام
ومسك بكسر الميم من الطيب فارسى معرب وكانت العرب تسميه المشموم وضعف
ترك مقوول قال الجوهرى فى الصحاح وابن الانبارى فى النزهة ليس بافصح
مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام انما فان مصوون ومسك مدووف
ثم قال الجوهرى وفى النحويين من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول وفرس مقوود
قياسا مطردا ودفعه لا يكون الا ذكر فى مغنى اللبيب ان قد الحرفية مختصة بالفعل
المتصرف المثبت المجرد عن الناصب والجازم وحرف التنفيس وهى معه كالجزء فلا يفصل
منه بشئ اللهم الا بالقسم اذا اخبرت عن نفسك فان قيل ليس للتخصيص كونه ماضيه
على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه فى الاجوف ورجى وقيل اصله رجى رجو لقولهم
رجوت فحق يكتب بالالف الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر
اى تاتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة ان ذا صار الحاء اخرا تتبع حركته
وتاتى بعدها وليست بعارضة كالحركة بل هى حرف مستقل علامة للتمكن والعلامة
لا تحذف ومما ذكرنا سقط ان نون الساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض كيف
يبقى العارض لكن التزموا بمثل هذا المضيق بسبب كلامهم والمنقلبة من الياء
تكتب بصورة هذا فى الاخر وفى غيره تكتب بصورة الالف منقلبة من الواو والياء
نحو باع واعلم ان ما فى اخره الف ان كان حرفا تكتب الجميع بالالف الا بلى وعلى والى
وحتى وان كانت اسما مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا انى ومتى ولدى فان كانت

اسما معربة زائدة على الثلاثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها باليا لا غير
لان الواو تنقلب الى اليا فيها الا فيما قبل الالف يا من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع
بين اليائين الا فى نحو يحيى وريى علمين للفرق وان كانت الاسما المعربة ثلاثية ينظر
الى اصلها الذى انقلبت فيها الالف فان كان يا كتبت باليا كما قال الشارح قدس سره
تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا كعصا كتبت بالالف والفعل
الثلاثى ينظر الى اصله وما زاد فباليا لا غير كالاسم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف على
اللفظ وعلى كتبه باليا فان كان منونا فالمختار انه يكتب باليا ايضا وهو قياس المبرد
وقياس المازنى انه يكتب بالالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالالف وما سواه بياء
ويعرف اليا من الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيان والفتوان
وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رميت
وغزوت وبالمضارع نحو يرمى ويغزو ويكون الفا واوا نحو وعى لانه ليس فى كلامهم
ما فاؤه ولامه واوا الا الواو على وجه ويكون العين واوا نحو شوى فانه ليس فى
كلامهم ما عينه ولامه واوا الا ما شذ نحو القوى والصوى فان جهل كون الالف من الواو
والياء بان لم يكن فيه شىء مما ذكر فان اميلت فاليا نحو متى والا فالالف وكتبوا لدى باليا
كقولهم لديك وكلا بالالف واليا لاحتمالهما   ولو فى صورة وهى غزوا فانه اذا حذف
الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين بقى غزا فالتبس بالمفرد   واشترى الاشترا
والشرا بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد لغة يقع على فعل
المشترى والبايع الا ان فى عرف الفقها اختص الاولان بالمشترى والاخيران بالبايع
كما فى شرح المنظومة من البيع والشرى فى شرح المنظومة اذا استعملا ثلاثيين يكونان
بمعنى البيع واذا استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشرا ليس كما ينبغى وذكر فى تفسير القاضى
اصل الاشترا بذل الثمن لتحصيل ما يطلبه من الاعيان فان احد العوضين تعين
من حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشتراء والا فاى العوضين تصورته
بصورة الثمن فباذله مشتر واخذه بايع ولذلك عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير

استعير للاعراض عن الشىء طمعا فى غيره حكى ان الرشيد سأل اليزيدى والكسائى
عن قصر الشرا ومده فقال الكسائى مقصود لا غير وقال اليزيدى يقصر ويمد فقال له
من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هدائها ولا بالامة عام شرائها
فقال الكسائى ما ظننت احدا يجهل مثل هذا وقال اليزيدى ما ظننت احدا يفترى
بين يدى امير المؤمنين ذكره فى عقد القلايد وقال ابن الانبارى فى النزهة
اليزيدى هو ابو محمد يحيى ابن المغيرة المعروف صاحب ابى عمرو بن العلاء البصرى و
انما قيل له اليزيدى لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدى يؤدب ولده فنسب اليه
ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المامون وكان الكسائى مؤدب الامين وحكى انه
تكلم اليزيدى مع الكسائى بين يدى الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائى فرمى بقلنسوة
وفرحا بالغلبة فقال الرشيد لادب الكسائى مع انقطاعه احب الينا من غلبتك مع سوء
ادبك   اذا تعزز فقول الاشارة الى ان مفعول جوابه شرط محذوف لكن فى دخول
الفا بحث جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا   رضى وحكى طى اى قبيلة طى تقول رضا بقلب
الكسرة فتحة واليا الفا لاستثقال الكسرة قبل اليا   اصله رضو لانه من الرضوان
بكسر الرا فيهما بمعنى الرضا والمرضاة مثله كذا فى المختصر وفى شرح الكشاف للطيبى
الرضوان الرضا الكثير ولما كان اعظم الرضا رضا الله خص لفظ الرضوان فى
القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضى به وعنه وعليه بمعنى   سروا اى صار سريا
فى المختصر اى سادسا وجمع السرى سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة و
يعرف غيره وفى الصحاح مثل ساده لان تقديره سيد فعيل يدل على ذلك انه يجمع على سائد
بالهمزة مثل تبيع وتباع وقال اهل البصرة تقديره سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم
جمعوا سايرا مثل قايد وقادة وقالوا جمعت العرب الجيد والسيد على جيائد وسيائد
بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همزة   لا يخفى فزازة وهى وقع
فى القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يدغدغ القلب ويتنفر منه الطبع   فانه ان ضم
فكيف يضم والجواب ان جواب هذا الشرط محذوف وهو ابقى لدلالة ابقى الاول يدل

على انه لم تنقرض ضمة اليا الخ والجواب ان معنى قولهم ضم الى الضمة بقرينة قوله فنقلت
حركة اليا لان معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساع
في الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفا مع
حكمهم بامتناعه فان في الظروف يجرى توسعات كثيرة لا يجرى في غيرها ومن
قبيل الاضمار والتفسير وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيما انه صرح في الضوء
وحاشيته للفاضل بان فاء الجزائية لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف قبلها فالتوجيه
ان يقال تقديره الخ هذا لا يخلو عن حزازة لان لفظ انفصالا انه لم يبق سوى الاول
تحق ولانه جعل صحة هذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل
اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان انكسر الخ وبقوله انه لم يقدر ان انضم الخ ولعله
الى هذا اشار بقوله وهذا موضع تأمل والالف فيه ان الالف ساكنة ابدا
ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على
الجملة بتقدير يبقى فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف الفاء في فكما للتفريع
والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول في المفرد فسقط ما قال صاحب
المستوفى من ان الكاف لا تكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف
كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه مغايرا لفاء التفريع وكرر كذا للتأكيد وقد يكرر
بطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف في الكشاف وزيدت الفاء في كذا لان
المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك
وقال الشارح في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التركيب والزيادة في
التراكيب شايع والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة
ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع المصدر للتحذف الفا المصدرية
الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر
هذه الحروف بتقدير المضاف هجوت زبان الخ الهجاء ضد المدح في الاصل وفي
المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء يعد معايبه فهو يهجي

يهجي ولا تقل هجيته زبان اسم رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة
عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل درست وعفت او القطع من قولهم
اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب ذكره الشارح
في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك هجوت فعل وفاعل تاء الخطاب ومفعوله
زبان غير منصرف وجئت مع فاعله التاء عطف عليه ومعتذرا حال من تاء جئت
من هجو زبان كلام اضافي متعلق بمعتذرا لم تهجو جملة فعلية خبر كانك المقدر
اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تهجو ومفعول
الفعلين محذوف اي لم تهجوه ولم تدعه اي الهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى هذه
اللغة كتب الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع وواو
الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتبت للفرق بين واو الجمع وواو العطف في
مثل حضر وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الماء وزايروا زيد كما في
الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجميع وان لزم الالتباس لندرته وزواله بالقراين
وكذا زادوا في مائة الفا فرقا بينها وبين منه والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا
في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك واجري اولاء عليه وزادوا في اولو واوا
فرقا بينه وبين الى واجري اولو عليه الم يأتيك الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب
الفهم للمتكلم بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى لحقيقته تقول بها الذين المتكلم
استحالة الاستفهام به تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي
واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما في قوله تعالى أانت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين الآية وهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام
في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليبهت قوم النصارى ذلك فيستقر عندهم كذبهم
ليس شيئا ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان الهمزة في الآية للتقرير ويستعمل
للتهكم نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وللامر نحو أأسلمتم اي اسلموا
وللتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يأن للذين آمنوا

وللتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون وللوعيد كقولك لمن يسيئ الادب الم اؤدب
فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد سواء وما ابالي وما ادري وليت شعري وللانكار
التوبيخي على معنى لم كان هذا الشئ في الماضي او على معنى لم يكون في الحال والاستقبال
او للابطال على معنى لم يكن في الماضي او على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال
فاحفظ هذا والابناء جمع بناء بمعنى الخبر فيقال انبا ونبا بالتشديد اي اخبر ومنه النبي
لان انباء عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزته كالعذبة والخابية والبرية
الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنما الزيادة يقال نمى المال وغيره ينمي بالكسر
نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد والملاقات المصادفة يقال لقيته
ولاقيته اذا صادفته واستقبلته في بيان واللبون من الشاة والابل ذات اللبن
غزيرة كانت او بكية والغزيرة لبنة بفتح اللام وكسر الباء وبنو زياد اسم الربيع بن
زياد العبسي واخوانه فاعل يأتيك لبون بني زياد على حذف المضاف اي اخبرها والابناء
تنمي جملة وقعت حالا من فاعل يأتيك فاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف
وهو ضمير راجع الى ما اي لاقته ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة في الرفع
ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف   وتضحك في شعر الح قال الراغب
الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور النفس ولظهور الاسنان عنده سمي
مقدمات الاسنان الضواحك ويستعمل في السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية
نحو وكنتم منهم تضحكون وفي التعجب المجرد نحو وامرأته قائمة فضحكت وضحكها كان للتعجب
انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا لجيرانه بدت اسنانه او لا والتبسم
ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه بمعنى
والشيخ ابن قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت في النسب
فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه وقد تقدم امثاله
كان لم اصلها بالتشديد وترى من رؤية البصر وقيد ضد بعد الاسير من
الاسار وهو القد بالكسر فيهما فيما سمى الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد

بالقد ثم سمي كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو
اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في
معنى بكله لظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه
فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ويمانيا اصله يمني حذفت احدى يائي النسبة وعوض
بالالف ولا يجمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد فاعل تضحك شيخ ومنه
متعلق بتضحك عبشمية صفة شيخ واسم كان ضمير شيخ خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخ
قبلي ظرف ترى اسيرا مفعوله يمانيا صفته والاستشهاد في الابيات الثلاثة هو ان
الشاعر اثبت الواو في تهجو والياء في يأتيك والالف في لم ترى اثباتا شاذا ويمكن
ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح
او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع والضرورة
فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب الح سودتني من السيادة
عامر اسم قبيلة فاعل سودتني عن وراثة للتعليل كما في قوله تعالى وما كان استغفار
ابراهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسودتني ابى فعل بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل
متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق بالى ولا اب عطف عليه
لان في ابى معنى النفي كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعني ما جعلتني
قبيلة عامر سيدا لاجل كوني وارثا للسيادة بل السيد تعرض لاستحقاق وخصال
في تصلح للسيادة   ويحتمل ان يكون ان عن عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما تكون
ما عاملة حملا لها على ان وتسمى هذه تقارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه
والثاني اعطاء حكم الا في الاستثناء واعطاء الا حكم غير في الوصف بها والثالث
اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا
حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب
واعطاء لن حكم لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو
لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة

بنی تمیم والسابع اعطاء شیء حکم لعل فی الجر واعطاء لعل حکم عسی فی اقتران خبرها
بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعکسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء
الحسن الوجه حکم الضارب الرجل فی النصب واعطاء الضارب الرجل حکم الحسن الوجه فی
الجر والعاشر منعهم افعل التفضیل ان یرفع الظاهر لشبهه بافعل فی التعجب وزنا و
اصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغیره کما فی التعجب ورفع الظاهر لشبهه بافعل
التفضیل فیما ذکرنا والامثلة فی آخر مغنی اللبیب   وفی قول الشاعر ان تقرآن الخ وصدره
یا صاحبی فدت نفسی نفوسکما وحیثما کنتما لقیتما رشدا ان تحملا حاجة لی خف محملها
وتصنعا نعمة عندی بها ویدا قال الاخفش انشد لابن وتامرای صاحب شو
ویسمی شاعرا لفطنته والصاحب کما یطلق علی الموافق یطلق علی المخالف ایضا کما
وقع فیما کتبه معاویة الی ملک الروم نقله فی الفائق یا صاحبی فخاطب الخلیفة او من
قبیل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنین وقدمه تقصیرهم وفدت من الفداء نفسی
فاعله ونفوسکما من قبیل قوله تعالی فقد صغت قلوبکما الایة مفعوله والعرب
تجعل الاثنین علی لفظ الجمع اذا کانا متصلین ولم تقولوا فی المنفصلین افراسهما
ولا غلمانهما وقد جاء وصفا رحالهما وحیث للمکان وقد یستعمل للزمان والغالب
کونه فی محل النصب علی الظرفیة او جر بمن وقتیجة بغیرها وقد یقع مفعولا به
وتمییزا ویلزم اضافته الی الجملة وندرت الی المفرد واندر منها اضافته الی جملة محذوفة
قال ابو الفتح فی کتاب التمام ومن اضافه الی المفرد اعربه وقال ابو سعید بقی علی
بنائه وهو الاشهر واذا اتصل به ما الکافة صار للمجازاة وجزم الفعلین کما
ههنا واللقاء المصادفة والرشد بمعنی الحق والصواب ضد الغی مفعول لقیتما وان
تحملا مفعول فعل مقدر وهو اسأل او بتقدیر اللام مفعول له للقیتما او قدت
وحاجة مفعوله ولی بسکون الیاء وجاز فتحها ان لم یوجد مانع صفة حاجة وخف
الشیء یخف بالکسر خفة صار خفیفا والمحمل بوزن المجلس بمعنی الحمل او واحد محامل
الحاج فاعل خف والجملة صفة حاجة یقال صنع الیه معروفا وصنع به صنیعا قبیحا

قبیحا ای فعل والتصنیع تکلف حسن السمت وقولهم الفاعل الصانع کنایة عن
اوصاف ذمیمة کالسارق والزانی الا صاحب المفتاح کنی به عن الصفات الحمیدة
استعمالا علی الاصل فان اختصاصه بالذم طارئ والنعمة الید والصنیعة والمنة
وما انعم به علیک مفعول تصنعا والجملة عطف علی تحملا وعندی صفة نعمة وضمیر بها
للحاجة والید بمعنی النعمة عطف علی نعمة من قبیل عطف احد المترادفین علی الاخر کانت
حقیقة فیها کما قیل کقوله والفی قولها کذبا ومینا وفائدته تقریر المعنی فی الذهن
کالتاکید وما وقع لبعضهم من ان ذلک تطویل لا فائدة غیر مسلم وقد انما یکون
کذلک فی مقام یقتضی التقریر وهو فی الجارحة المخصوصة تستعمل فی النعمة مجازا
مرسلا من قبیل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلیة او الصوریة علی المعلول
وجمعها الایدی وجمع الایدی الایادی وما قیل ان الید بمعنی الجارحة یجمع علی الایدی
وبمعنی النعمة علی الایادی یرد علیه ان اصل ید یدی وما کان علی وزن فعل لم یجیء علی
افاعل وبعض العرب یقول فی الجمع الایدی بحذف الیاء کما ذهب الیه الجوهری من ان
الاید فی قوله تعالی والسماء بنیناها باید جمع ید لیس علی ما ینبغی اذ لا اعرف احدا من
ائمة اللغة والتفسیر ذهب بل هو مصدر بمعنی القوة من آد یئید ایدا اذا قوی ثم ان شیوع
استعمال الایادی فی النعم والایدی فی الاعضاء نقله صاحب الافاضل فی مرام السقط عن
ابی عمرو بن العلاء قال وقع الجمع للحقیقة وجمع الجمع للمجاز ونظیره بیوت وبیوتات
وقال الاخفش قد یعکس وفی شرح الشریف للمفتاح ان الایادی حقیقة عرفیة فی
النعم وان کانت فی الاصل مجازا فیها وقوله ان تقرآن فی محل النصب بدل من نعمة او حاجة
او الرفع خبر مبتدأ محذوف هو ضمیر النعمة او الحاجة والجملة صفة احدیهما وعلی اسما
وهی جبیة متعلقة بتقرآن وتحکما بمعنی تقضیا عطف علیه واحتمل ان حذف النون
بان مقدرة وهی متعلق بکلا الفعلین علی طریق التنازع وکذا السلام مفعولهما علی
تلک الطریقة   من الاشعار بمعنی الاعلام عطف علی احد الفعلین واحد مفعوله
البیت ادفی الی البیت فعل متکلم من الی یولی ایلاء بمعنی حلف قال ابن هشام فی المغنی

وقال الفقهاء اى من امرأته غلطا او فهمهم فيه عدم التعلق فى قوله تعالى للذين
يؤلون من نسائهم وقال القاضى فى الاية تعديته بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى
البعد عدى بمن بمعنى لا يقال البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء الغاية
لا نخ عن بعد الشئ المبتدا عن المبتدأ منه ولك ان تقول تعديته بمن فى قولهم ايضا
باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطئ فالمخطى محطى والمقسم به محذوف كانه قال
البيت بالله دارى فهو متكلم من رقى له اى دق ورحم جواب القسم ولها متعلق بارق و
ضميره للناقة ومن فى قوله من كلالة للتعليل كما فى قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا
متعلق بارق والكلالة التعب والاعياء ولا من عن خطف على من كلالة يقال خفى من
كثرة المشى نحل وزن علم اى رقت وجرحت قدمه او حافره والمصدر رحقى بالقصر
وحتى غاية لارق تلاقى من الملاقاة بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا
والمراد به رسولنا صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم وهو اسم مفعول من التحميد
اى كل الانبياء حمدوه وقيل ان الله تعالى سماه محمدا واحمدا واراد بمحمد ان الله حمده
كثيرا سماه احمد كانه قال كل الانبياء حمدونى وانت احمدهم لى قال ابن العربى قدس سره
الله تعالى الف اسم ولنبيه محمد عليه الصلوة والسلام اسم سوى نون جماعة النساء
سوى اذا كان بمعنى غيرا ومكان على خلاف القياس فى ذلك يمد مع الفتح ويقصر
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج
وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف تقول جاءنى سواك بالرفع على الفاعلية و
رأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءنى احد سواك بالنصب والرفع وهو
الارجح عند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك
الا فى الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها
بوقوعها صفة قالوا ايضا الذى سواك واجب بتقدير سوا خبر الهو محذوفا او حالا
لتشبه ضمرا ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها
الى المبنى كما فى غيره كذا فى المغنى اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الى مبنى بنى على الفتح

الفتح عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالى عز وجل ومن خزى يومئذ قرئ
بفتح الميم وكسرة وقوله لحق مثل ما قرئ بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين
قرئ بالفتح والضم وخفضه والاصل فى الفعل البنا وكذا اذا اضيف مثل او نحو
الى شئ فى طريق المثال كقول النحاة الكلمات اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف
نحو من وكقول الفقيه يجرى الربوا فى الادوية المطعومة مثل السقمونيا فان الاضافة
ههنا غير مقصودة كذا فى الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد فى النحو لا طائل
تحته لانه ذكر الجازم والناصب قبل هذا ولك ان تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص
الحكم بالصحيح يقال لا طائل تحته هذا امر لا طائل تحته فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية يقال
ذلك فى التذكير والتأنيث ولا يتكلم به الا فى الجحد لادى الى الالتباس اى
التباس المثنى بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه بالناصب فى لن يرضى كما مر آنفا
يقال قال كذا آنفا وسالفا وفى القاموس قال آنفا كصاحب وكتف وقرئ بهما اى
فى ساعة اى فى اول وقت يقرب منا كيهدى من الاهداء يقال اهدى له واليه وبناجى
من المناجاة وهى المكالمة على سبيل الخفية ويرتجى من الارتجاء وهو ضد اليأس يقال
رجا وترجا وارتجاء ورجاء وترجية كلها بمعنى ويستدعى من الاستدعاء وهو الطلب يقال
دعاء واستدعا صاح به ودعوت الله له وعليه لئلا يلزم اجتماع الاعلالين قال
ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة ويجعل بالقلب والحذف والاسكان اى لا يخلوا
الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستنكر مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان
والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كيقول وبين الابدالين كيدعى فان الالف
فيه مبدلة من اليا وهى من الواو وبين الابدال والحذف كعلق وبين الحذفين كقه
حذفت الفا واللام وانما لا يجوز الجمع بتغير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او
الحذفين او ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما فى موضع والاخر فى موضع اخر على
سبيل التعاقب كما فى ماء اصله موه قلبت الواو الفا وقلبت الهاء همزة كذا فى شرح
المراح وفيه ان حذف اليا فى قه ليس للاعلال بل لبناء الامر وان قلبت الهاء همزة ليس

باعلال ومما شذ ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان والقلب في اليا اصلي او وفاي
قلبت الواو واليا همزة والحذف في نحو يقون اصله يوقيون حذفت اليا لما مر
فان امتناع اجتماع الاعلالين الخ قيد اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا
من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل وان لم يكونا في محل
واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قه وبالثالث نحو يدعي واعتمدوا
في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه كم ليس بتعريف
فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وقال
السيرافي الاعلال الذي منعنا من جمعه هو ان يسكن العين واللام جميعا من جهة
الاعلال وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلالان على التوالي اما اذا لم يكن
على التوالي كما تقول في ايمن الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعماله من الله
فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه نظر مصدره التمطي في المختصر التمطي التبختر
ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاآت ياء كما قالوا التظني
والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله تعالى عز وجل ثم ذهب الى اهله يتمطى
من الصبوة بمعنى الميل سمي الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه ويتقلسي يقال
قلساه فتقلسى وتقلنس اذا لبس القلنسوة فلبسها ولا يعاد في فعل جماعة الذكور
والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل قيل ارضون وارضين لحركتي
حركة الواو واليا فلم يرتفع الا لالتقاء الساكنين جمع راض جمعهم باعتبار حكاية
راضو ولهذا لم يقل راضيا وان كان مفعول جعل وكانه قدم في البيان مع تاخره في
الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصليين قال قائلهم مستوقد النيل الخ البيت من الحماسة
وهو لبعض من طي اولم ويحي حسنا بن حديثة في نار من الحرب جمة القرم مستوقد
النيل بالحصيص الخ جسنا من الحبس ضد التخلية جبر يحيى وبني حديثة حي من طي مقول
وحديثة بنت سبيع بن عمرو من حمير اسم في نار متعلق بجسنا في الكشاف النار جوهر
لطيف مضي حار محرق من نار ينور اذا نفر لان فيها حركة نفر واضطرابا والنور مشتق

مشتق منها وقال الراغب النار والنور احدهما مشتق من الاخر من حيث انه فلا ينفك
احدهما عن الاخر اعترض على تعريف النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها وكذا
الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية الخ هي كرة الاثير لانها شفافة لا لون لها
والضوء ملون فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر الماخوذ
في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع
ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورده المجد الدين بان اعتبار
هذا المجموع عند الوضع غير متحقق قال والحق ان النار لا يحتاج الى التعريف فما ذكره
بيان ما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهي
مونثة صفة نار جمة الفرم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب والفرم جمع الفرمة وهي
السعفة والشجر من طرفيها نار وستوقد من الوقود وهو سطوع النار و
ارتفاع لهبها والسين للطلب وللتاكيد حال من فاعل جسنا والنيل السهام العربية
مونثة لا واحد لها من لفظها جمعوها على نبال وانبال مفعول استوقد وبالحصيص وهو
الرواء من الارض عند منقطع الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم من الاصطياد عطف
عليه نفوسا مفعول له وبنت فعل مجهول من البناء والقايم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها
وعلى الكرم متعلق ببنت وهو ضد اللوم وقد مر تفصيله جعل خروج النار من الحجر عند
صدمة النبل استيقادا لنفوذ سهامها في الرمية حتى تقصد الى حضيض الجبل واشتغل فيخرج
النار منه لشدة رميتنا ونصيد بها نفوسا بنت على الكرم اي نفيس الروسا فيمن يقول
رجل ورجلة يعني ان التاء للفرق بين المذكر والمونث في الصفة وهو الكثير الشايع
وقد تكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي
توجيهه ان الرضى صفة الراضي فحقيقة الكلام رضي الرجل عيشته فاسند الفعل الى
المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت رضيت عيشته وهو معنى كونه مجازا ثم اسند من
الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا
كما في المصادر كقتال وعياذ وقيام واختيار وانقياد وحال حولا كالقود شاذ بخلاف

لاوذ لواذا وقاوم قواما مما لم يعل فعله باعلال اما   كما في المجموع كجياد جمع
جيد اصله جيود وديار جمع دار اصله دور وتير جمع تارة اصله تورة وديم
جمع ديمة اصله دومة وشذ طيال جمع طويل وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين
وتواجمع ناو وهو السمين من الابل لصحة عين مفرده وقلبت في رياض وثياب
لوقوعها عينا في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لانه حرف
صحيح بخلاف عوذة جمع عود وهو المسن من الابل وكوز جمع كوز لعدم الالف
بعدها وبخلاف خوان لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل لتحركها في الواحد وتيرة
جمع تور شاذ لعدم الالف بعدها   فمحذوف بفتح القاف والميم وسكون الحاء
المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو ما خلف الرأس   لا يكون الواو متطرفة
فيه لانها وان لم تكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح
بعيد هذا ولا يبعد عندي   وليس علينا الا ان نقول الاصل عوادي بالتنوين
اي عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت الياء وجعل التنوين
الذي كان للصرف عوضا او حذف التنوين ايضا ثم عوض تنوين آخر وفي وجه آخر اصله
عوادي بغير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها
في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة كالكبير المتعال ففي الجمع اولى فجيء بالتنوين وهو عند سيبويه
تنوين عوض عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالحرف وهو الاخفش
وتابعه للتمكن   واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو
زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجره بالفتح لخفته وسيبويه رد بيت فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا   قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح
لابن كمال باشا علم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان الطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع
كما تقدم اي في الاجوف في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول   ويقضي وطرا
وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل   نحو ايوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم فقال يوم
ايوم كما يقال ليل اليل   ولا في الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هين

هين وعيت لانه اسم موضع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح   ديوان بكسر
الدال وقد تفتح فارسي معرب وسبب تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع
يوما على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اي مجانين ثم حذفت
الهاء لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين سمي الكتاب
باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي وسمي به الخزانة التي فيها الصكوك
والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر رضي الله عنه اول من دون
الدواوين للولاة والقضاة   اسيود وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر
نظرا الى حكمة الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهي غير
لازمة مع انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز
في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا
ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع
وان كان عارضا الا انه في محل التغيير   اذا اجتمعا الخ فيه اشارة الى ان اذا كان ولو
في الشرطية المتصلة للاهمال كاما ولو في المنفصلة وقد يقال اذا لتقييد الدلالة على تحقق
التقادير المفيدة لجزئية الحكم في بعض الصورة على قياس لفظ قد فان قلت ما سور
الكلية والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة
دائما وسور السالبة الجزئية فيهما البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور
السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي
وقواعد العلوم الخ هذا الجواب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم فقد منعنا
التخصيص بالمثال والمقام كما يشير اليه   لقد علمت الخ فاعل علمت عرسي وهي الزوجة
وربما يسمى الذكر والانثى عرسين معا كم اسم زوجة بدل او عطف بيان لعرسي اني هو ان
مع اسمها وانا ضمير الفصل موضع له على الاصح وبه سماه البصرية لكونه فصلا بين كون
ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفية عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن
الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل قصد الخبر

عن الصفة فالقياس ان لا يجئ الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء
حيث لا التباس بدونه ايضا طردا للباب على ما ذكره السيد عبد الله رحمه الله او
التوكيد والفصل ثم جاء لمجرد التاكيد فيما لا لبس فيه كاللام للحال والتاكيد وقد جاء
لمجرد التوكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك على ما ذكره الشارح الهادي وقد اشترط
فيما قبله امران كونه مبتدا في الحال او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي وقوعه
بين الحال وصاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده امران
ايضا كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا يرد
لما قاله القاضي في سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها
خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرط الكلام الا ان يقال
ان قوله خالدون خبر بعد خبر لا اولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه
الشريف الجرجاني قدس الله سره العزيز في حاشية التهذيب حيث قال لفظة هو في
زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل الضمير الفصل والعماد
مع ان ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تامل وشرط له في نفسه ان يكون صيغة مرفوع
منفصل وان يكون مطابقا لمن يجري فصلا له وقوله الليث خبران ومعديا من عدى عليه
بمعنى ظلم حال من الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل وعليه قايم مقام فاعل معديا والضمير
راجع الى الليث ومعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت على ما ذهب سيبويه
عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين والعداء بالفتح والمد
وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا الهاء في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بصديقة
لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداة بضمها
بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين تقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره
في شرح ديوان المتنبي   اي فاجرة بغي الرجال   ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفها كنية
الامام ابي الفتح عثمان ابن جني ونقل عن سيبويه انه معرب كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره
الدماميني   من شذا الامام لفظة مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح مثلك بشار وقولك

وقولك مثلك لا يبخل   لو كان فعيلا لوجب ان يقال لغة وجوز القاضي كونه فعيلا حيث
قال او فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للمبالغة او للنسب كطالق ورد القطب كونه
للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيده وقال
الطيبي عن مجيء السنة كلما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته
كقوله تعالى وما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية قال صاحب
الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته
كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته وكما قالوا في قوله
تعالى من يحيي العظام وهي رميم ولم يقل رميمة لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة
الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى وما قوم لوط منكم
ببعيد ويجوز ان يسوى في بعيد وقريب وقليل وكثير بين المذكر والمؤنث لورودها على
زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق ونحوهما وقدم في هذا وجوه من التاويل   والياء
احق الفصل عليه اذا عم وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلاثة كما في
الله اكبر وقول الشاعر دعايمه اعز واطول   وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل و
الفتوة وسمي الصبي به لميله الى ما لا يعنيه او من الصبى بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو
العشق ومنه يقال تصابى ويقال صبي صبا كسمع سماعا اي لعب مع الصبيان   ولم يكن
ما قبلها مضموما احترازا عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا الياء المتطرفة من الواو لرفضهم الواو
المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما ذكر في الفصل   والاصل اعطوا من العطو
وهو الاخذ قيد لم يسمع ماضيه من الثلاثي المجرد وفي المفعول الاول اعطا اي
آخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ زيد درهما مني   استرشى من الرشوة بكسر
الراء وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة عليه وارضاه اعطاه الرشوة والرشي
هو المعطي والمرتشي هو الآخذ والرايش هو الواسطة   لا محالة بفتح الميم اي لا بد
ولا وقع في النقد على بناء المجهول والقايم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المتلفظ
والنقد كالصفح ضد الحفظ وبكسر التاء وسكون القاف واحد الانقاد وبالفتحتين

متاع المسافر وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط
الاعتراض بنحو استقوم واستحوذ واعشوشب واجلوذ وتجاوروا وعلى انه
لا اعتداد بالمدة فسقط بنحو مدعو وعدو فلستشرع الفا فصيحة واللام
تحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد مر وجه دخولها على صيغة المتكلم فلاجتماع
حرفي العلة فيه وقد يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى به لان فيه
خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين
من بنائر شتى جمع قبيلة واحدة قبائل العرب وهو بنواب واحد وكيت بها لان
العماير تقابلت وشتى جمع شتيت بمعنى المفترق وقد فسره الشارح في المطول
بالمختلف والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون
العين واللام واوين كقوو وثانيها ان يكونا يائين كحيي وثالثها ان يكون واوا و
اللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال
الاندلسي في المحصل ثم ذكره باستقراء ابنية الفعل والاسم واما جاء في هذا
النوع ففعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم فيه ان مجئ يفعل بالكسر
منحصر فيما اذا كان العين واوا واما اذا كان يفعل فقد يكون العين واوا بالعكس
وليس كذلك لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في
الكلام ما عينه ياء ولامه واو واذا كان في هذا نوع من الاعتداد لان الياء اخف
والنطق باخر الكلمة اشق من النطق باولها لكون المتكلم جاما في الابتداء وتعبا
في الانتهاء فقدوا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزلا على حالة المتكلم ولا يخفى
ما فيه من الاعتداد قال ابن الحاجب ويتصرف ايلا من الواو ويكون العين واوا
شوى لانه لم يجئ عين ولام واوين الا ما شذ من نحو القوى والصوى وانت خبير
بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث قال
ولو بنيت مما عينه ولامه واوان كالقوة والحوة لقلت قوى وحوى تقلب الواو الثانية
ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد الشارح انه ما جاء في هذا النوع

النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا اما اذا كان اللام ايضا واوا
كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوي يقوى
فجميع ما عرفته في رمى يرمى فاعرفه ههنا بعينه فاذ فجميع فصيحة داخلة في جزا
جميع في الحقيقة وهو اعرف فاعرفه المذكور بالفاء يفسره وتكرير الفاء للتاكيد
كما في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي فاجزعي جواب اذا وعندهم ممولا فاجزعي
فيكون التقدير ففاجزعي وقوله تعالى وتقدس فبذلك فليفرحوا ونظيره الجو
والتوا الجوى بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول امنه جوى الرجل
بالكسر فهو جو والجو الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون بالحاء
المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والنوى هلاك المال يقال نوى المال بالكسر
ينوى نوا ويحتمل ان يكون بالباء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المحشو بالتبن
فاعتبر اجتماع الواوين في الجو النوى للادغام اما للخفة فلم يقل كما اعتبر في القوة
والصوة وهو العلم في الطريق ولان فعل بكسر العين فرع فعل مفتوح العين لان
الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه لانه لا يجئ غير فعل لمعنى
من المعاني الا وقد يجئ فعل لهذا المعنى ولما لم يكن اسم الفاعل من روي مثل النفي
في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو ما اتيك القوم اجمعين معناه نفي الاجتماع
لا المجئ وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى
ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق
القصة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد
جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة
ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على
عدم المثل وقوله بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد
فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه
ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح في مواضع من كتبه ان في الاو

يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بعكس ولا ريب في اطراده وكليته وقد
يجعل القيد متأخرا على كل حال من جهة المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد
اما للنفي او للمنفي وكذا الاثبات   الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل
لفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل   لان المعنى لا يستقيم الا عليها
فان قيل هذا يقتضي نحو كون مؤمن وكافر وواجب ودايم وباق وضامر في فرس ضامر
وعالم في الله عالم وخالد وثابت وراسخ ومستمر وحائض وطامث مما تدل على الدوام
والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ما ذكره معنى الحدوث بحسب الوضع والدوام
والثبوت بعارض   لان صيغة فاعل تدل على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث
الحمد واواخر المقدمة في حاشية المطول لحسن الفناري قدس سره وعلاء الدين البـ
البسطامي رحمه الله ان اسم الفاعل المقدر في الظرف بمعنى الثبوت ورايحة الفعل تكفي
للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب الثالث من المطول ان اسم الفاعل المقدر
كحاصل في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافية والصفة المشبهة
من فعل المتعدي مكسور العين يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب
وركبه فهو راكب قال الشريف في شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن
حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوث فيه وزاد في حاشية المطول
اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا ثم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين كما في قوله تعالى وضايق به صدرك الآية بمعنى
ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح
والاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة
على التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب
ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو
عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقال
الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثباته الانطلاق فعلا له كما في زيد

زيد طويل وعمرو قصير وجعل المبتدأ الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما
فرقهم بين حاسن وحسن وضايق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا
في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين دون الصفة المشبهة
اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف
للجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقا ومن قال يدل
على الثبوت اراد به التجدد والتقضي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص
لا ينافي ثبوت الاعم   والصفة المشبهة على الثبوت على ما ذكره الشريف في شرحه للمفتاح
وحاشية المطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام
باقتضاء المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد
الحدوث قيل حاسن الان او غدا او كارم وطائل ومنه قوله تعالى وضايق الآية وفي
بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق ولا الحدوث ولا الاستمرار وعدمه عندنا هو هذا
المعنى من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل   والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا
يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضاه للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد
الحدوث قيل هو حاسن الان او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد
يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى فعل بضم العين ثم يشتق منه على ما ذكره
صاحب الكشاف في الفايق في فقير ورحيم ورفيع يقتضي خلافه   فاني لو اشتغلت بتفصيل
ذلك ليطول الكلام فان قيل قد صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم في جملتيها قلنا
وقد تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم او لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره او لاستحضار
الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا
فظيعا على ما ذكره الشارح او ترد على ما ذكره حسن الفناري وقد تدخل على المضارع
للدلالة على ان الفعل من الانقطاع بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه

مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتنا حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي منه
اثر وقد يستعمل كان في المستقبل وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هاهنا تدل على
لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن
هذا توهم ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وحطا على المشهور ولم يدر
ان ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
وقد يستعمل لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم
وقع فيه ربط فيقطع انت لاعتقاد بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني وقد يكون
للتمني والعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتقليل وحرفا مصدريا كان
ولكن لا تنصبه وذهب بعضهم انها تجزم بلو مطردا على لغة واجازه جماعة في الشعر
وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام
غالبا وقد يكون جوابه الماضي المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام
او الفاء وبعضهم حمل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب كما كان الحرفان فيه
ياءان نحو حيي فيه اشارة الى رد قول من قال ان عينه ياء ولامه واو وقلبت ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها لانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو ورد بانها تشبهه
نفي لا تستمع على لغة من يميل الالف الى الواو وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب

كتب بالواو للاشارة بالاصل كهدى وسعى باليا وما قال صاحب الكشاف والقاضي
بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة
على شيء لا وجود له وتغليظ ودش لامه ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد
من الحروف المستعلية فغلظ اللام لتقارب الصاد كما في ظلموا وطال وكذا ما قالوا
الضعفاء بواو وقيل الهمزة على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو
ونظيره علموا بني اسرائيل ليس بشيء لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظائرهما لما قال
ابو عمرو الداني صاحب التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من ان ذلك مراد الايصال
والتسهيل يعني ان قياس تخفيفهما في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو
فرسمت عليهم قال وجه كتب الالف بعدهما ما قال ابو عمرو ولما تطرفت الواو وشبهت بواو
الجمع في قالوا فالحقت فيها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ
وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد هاهنا والربوا قال
الكرماني الربوا مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه
باليا بسبب الكسرة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبوه بالواو
لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربوا فعلموهم صورة الخط على
لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره
في الكشاف في سورة البقرة في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من
هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت
او منصوبة في كلام القرآن من نحو تتلوا وتبلوا وسلوا ويدعوا وليبلوا وان اتلوا
القرآن او يعفوا الذي والحق ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء
بنقله اعلم ان كتاب المصحف مثبت بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما
يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع
لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه امين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب
وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالف انما خالف لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد

مالك بحرمة المخالفة وهذا نقد على كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف
واما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجري مجراها فيجوز ان يكتب
على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القياسات التي بني عليها
علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف
لانه سنة وخط العروض لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما سقط روى
عن الكسائي وغيره انهم قالوا في رؤوس الآي وخط المصحف عجائب وغرائب تحيرت فيها
عقول العلماء وعجزت عنها اراء البلغاء وقال صاحب الايضاح المعزي الاندراني ومن طعن
في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط كتب
ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجهه الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط
العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول القرآن وقد بقي من ذلك الالف اثر في
الطباع وكتبوا صورة الهمزة الفا وفتحتها الفا اخرى ونحوه ولا اذبحنه ثم اختلف
في وجوب التواتر في محل القرآن ووضعه وترتيبه منهم من قال بكفاية نقل الآحاد فيها
والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه في مكان ان يقع في خط القرآن لحن بناء
على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانها متواترة وما روي عن عثمان
رضي الله تعالى عنه وعائشة رضي الله عنها انهما قالا ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب
بالسنتها على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره
الشارح وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر الآتي يحيى وربى
يعني العلمين ويقاس على يحيى كل علم مثله وكتب الالف يا فيهما للفرق بين يحيى وربى علمين
وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف قال حيوا
بامرهم الخ واخر جعلت لها عودين من نشم واخر من ثمامة حيوا بامرهم اي لم يهتدوا الوجه
وتحيروا فيه كما لم يهتدوا الحمامة امر بيضتها وهي واحدة الحمام تقع على الذكر والانثى
والتاء للوحدة لا للتانيث عند العامة هي الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق
الفواخت والقماري وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك وقوله جعلت استينا

استيناف لبيان عي الحمامة وضميره للحمامة او حال من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير
سيبويه وعودين مفعول جعلت من نشم بالتحريك شجر تتخذ منه القسي صفة عودين واخر
عطف على عودين ومن ثمام صفته واحدة الثمام بضم الثاء نبت ضعيف لحوض اي ورق او
شبيه بالخوص وربما حشي به وسد به خصاص البيوت يصف الشاعر قومه بني اسد عند
ملك من ملوك العرب ويبين تحيرهم في امرهم ليشنع عليهم ويعينهم على اعدائهم يقول انهم تحيروا
كما تحير الحمامة في امر بيضها يعني ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان تتخذ موضعا
قويا يضع بيضها فيه بل يضع على خشبات ضعيفة يلقيها الريح قوله وكنا حسناهم
فوارس الخ فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن وتامر من الجموع الشاذة
كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل قال ابن الحاجب
في شرح المفصل اما الفوارس فالذي حسن فيه انه لم يجئ امرأة فارسة واما هوالك
فقد جاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس
فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل على حافر برذونا كان او فرسا او بغلا
او حمارا قلت مر علينا فارس على حمار وقال عمارة صاحب البغل بغال لا فارس
وصاحب الحمار حمار لا فارس وكنهس ابو حي من العرب قال الراغب انواع الموت بحسب انواع
الحيوة ما بازاء القوة النامية الموجودة في الانسان والحيوان والنبات نحو اعلموا ان يحيي
الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحاسة نحو يا ليتني مت قبل هذا والثالث زوال القوة
العاقلة وهي الجهالة نحو اومن كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن المكدر للحيوة نحو ويأتيه
الموت من كل مكان الخامس المنام فقد قيل المنام موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو الله
يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها والدهر الزمان وقيل الابد وقيل
في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة
ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف في الفائق ان معنى قوله عليه الصلوة والسلام لا تسبوا
الدهر فان الدهر هو الله تعالى ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الجالب
للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق

وكلاهما يفيد حصر الاطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل و
معناه ان الله تعالى هو الدهر اى المتصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب
والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة
فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه الله تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا
اتحاد المعنى لان المسبب غير السبب ذكره في شرح التبيان والاعصر جمع العصر وهو
الدهر بمعنى الزمان والمعنى كنا ظننا هم من بنى كهمس اعطوهم حيوة بعد موتهم زمانا
كثيرا بل على سبيل الاغتباط وهو ان يتخير الجيد وخيره من غير علة ونظيره حذف
النون من ان يكون وقيل حذفها تشبيه بحروف العلة في امتداد الصوت او في
الغنة او بالتنوين وقد مر تفصيله قال سيبويه في استحى حذفت الياء لالتقاء
الساكنين توضيح اعلاله ان استحى اصله استحيى قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار استحيا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا لانها متحركة في
الاصل وما قبلها مفتوح في الحال فالتقى الفان ساكنان فحذفت العين فصار
استحى قلت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء اى في قول المازني لان الياء في استحى
حذفت لالتقاء الساكنين وقوله لم تحذف الياء لالتقاء الساكنين والا لردوها اذا
قالوا هو يستحي قلنا وكذلك حذفت من يستحي لالتقاء الساكنين لان الاصل
يستحيي استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء
فالتقى الساكنان وهما الياءان فحذفت الياء الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لا يكون
ان تحذف الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لا لالتقاء الساكنين بان
تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير يستحي
وكذا في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا للعلة المذكورة فيصير
استحاى ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى ثم تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فيصير استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين فان قيل كلامه
مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين

الساكنين فتأمل وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم وانما قال يوهم لانه يحتمل
ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وحينئذ ينبغي
ان يقول لانها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها وصفا للظاهر
موضع المضمر توضيحا النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل اللام والفاء
اى هو الذي فاؤه ولامه حرفا علة الخ اقول قوله الالفظ واو يعني عند المبرد فان
الواو عنده من واو وياء وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات وادخال
التاء في لفظ للوحدة واما حال الوصل فمقود ق ويكتب في الوصل ايضا بالهاء
لان الوقف عليها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتداء بها والوقف عليها كبين بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية والتانيث
المعنوي ويل ومثله ويح وويس قال سيبويه ويح كلمة زجر لمن وقال الهروي ويح
يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم بها عليه ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم
ويح كلمة ترحم وويس تصغيرها اى اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل وروى
عن علي رضي الله عنه ويح باب رحمة وويل باب عذاب وقيل الويل والويلة شدة من العذاب
اكثر الناس على ان هذه دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منها له في معرض الدعاء
عليه والعرب تفعل ذلك لدفع العين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه
وويل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت من اصابه المصيبة ولا يبنى منه اى من هذا
النوع وفي بعض النسخ وقع منها اى من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله فلا وال
ولا واح ولا واس ابو هند شاذ وقول القاضي في تفسير سورة المرسلات ويل في
الاصل مصدر منصوب بفعل يدل على بناء الفعل منه ايضا وقوله في قوله تعالى فويل
للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء والقسمة
تقتضي ان يكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني ان
يكون ياء والثالث ان يكون الفاء واوا والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس
ان يكون الفاء ياء واللام والعين واوا والسادس ان يكون الفاء واللام ياء والعين واوا

والسابع ان يكون الفا والفاء واللام واوا والعين ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء و
اللام واوا هكذا و و ى ى ى ا ا ا و ى ى ى و و ى و ى و ى و و و ى ى ى والظاهر
انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام على التسع وان لم يعتبر لا تزيد على الثمانية وكان
حكم بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلثة فى الثلثة وهاوه ويه بغير افصاح الهاء فى التلفظ
وانما كتب الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط ويجعلون لامه همزة على غير القياس
لعدم تطرفها بعد الف زائدة فصل فى بيان المهموز وهو الذى احد حروف الاصول
همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك الخ والاولى ان يقال حكم المهموز وانما كان هذا اولى
لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح فى التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف
والمثال والاجوف الخ وعبارته تشمل الجميع فلهذا قال والاولى حرف شديد وهو
ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه فى مخرجه فلا يجرى صوته ولذا سميت مهموزة لانه لما انحصر
فى مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع عن قبول اللين والشدة والقوة بالقلب والحذف وغيرهما
وهو بين بين وهذا قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حركتها كما تقول سئل
بين الهمزة والياء وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سول
بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة
خفيفة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذا لا يقع الا حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا
فلا تقع فى اول الكلام لان مستقصاه ذلك اى نهاؤه وابلاغه الى الغاية والنهاية
فانه باب البلاغة ما يتصل منه الى الشئ والنوع قال صاحب الكشاف وانما بوب المصنفون
فى كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور بالتراجم لان القارى اذا ختم بابا من الكتاب
ثم اخذ فى آخر كان انشط له واهز لعطفه وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر
على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا او انتهى الى راس
بريد نفس ذلك عنه ونشطه للمسير ومن ثم كان القرآن سورا وجزاه القراء اسباعا
وعشورا واخماسا واحزابا طويل الذيل ممتد السبيل الطريق يذكر ويؤنث
وهما كنايتان عن كثرة الابحاث وفيهما استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية قوله اذا

اذا القصد ان حكمه حكم الصحيح فتقول اسل مايل كسفر بسفر ثانيهما ساكنة جملة حالية
اقول وللنحاة فى الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلافات فيجوز بعضهم ترك الواو فى الاسمية
مطلقا وبعضهم اذا كانت فى تاويل مفردة بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة
لتفاصيل اجزائها كفوه الى فى اى مشافها وبعضكم لبعض عدو اى متعادين وبعضهم
اذا كان ضمير ذى الحال فى صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال
مفردة كالمثال المذكور فى الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه
نحو كان وبعضهم اوجب فى نحو جاءنى وهو يسرع والله يثبتك لنا سالما قال الراغب
البقاء ثبات الشئ على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهى التعرى من الآفات
الظاهرة والباطنة والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم والمعنى
مشتملا عليك التبجيل والتعظيم استعار البرد لهما واحال كون التبجيل والتعظيم بردين
لك ملابسين لك والحالان يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون احوال
متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يثبتك ههنا او الاحوال المتداخلة وهى ان يكون
صاحب الحال المتاخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله بردا لك
تبجيل حالا من الضمير فى سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون قوله فى كلمة جملة ظرفية مقدرة
بالمفرد على ما هو الاصح وترك الواو لان الظرف اذا كان شاملا فى ضمير ذى الحال يكون
بغير واو البتة لانخراطه فى سلك المفرد كما ذكره فى الضوء وان قال الشريف فى شرح المفتاح
رجحان الترك اظهر فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قبيل
هذا فان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفتحة وهو الالف الخ اقول قوله وريم هو
ظبى ابيض خالص البياض يسكن الرمل ياحاوى ابريه بهمزتين اولهما لام اسم الفاعل
من جد فى جمع نفر وثانيهما فاء الامر من تأزر بزاء معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل
قد سقطت فى الدرج فلاحكام آخر لا يليق بهذا الكتاب اذا التقى الهمزتان فى كلمة واحدة
وتحركت الثانية مع سكون الاولى ولم يكن فى موضع اللام كسال على فعال من سال تثبت
الثانية وان كانت فى موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال النحاة وجب قلب الثانية

بان الكسر ما قبلها اذا تكررت نحو جاء اصله جائي مذهب الخليل جاء، وايمة اصلها القريب
ائمة بكسر الهمزة الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو
اويدم في تصغير آدم اصله ايوم واوادم اصله ااادم وقد صحح التسهيل عن الفراء
تجويز الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو ائمة والتزم في باب اكرم حذف الثانية
وحملت عليها اخواتها بل نقلت حركة الميم اليها لوقوع المثلان وهما الميمان بعدها وارادة
الادغام وقلبت ياء فقيل ايمة في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجوزون اجتماع همزتين
في ائمة للتثقيل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم بل التواتر فيجب لذلك
ان يجعل لغة العرب مستعملة على الاصل وهو اقيس وان نفروزعم ايضا ان من قرا بهمزتين
محققتين يلزمه ان يقرا آدم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا
يعمل الا ما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح ليس بقرآن ومن صرح بالياء فهي لاحن لحن وفيه
نظر لان اكثر القرآن يقرءون الهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال
في ائمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرءون بهمزة وياء وبهمزتين واعترض
عليه الطيبي بان معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرا بها وهو كذلك
كما نقلنا عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح الكشاف فيما ذكره الزمخشري خلاف ما
ذكره النحاة واختاره في مفصله وقال ابو شامة راى النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة نص
عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف
وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة بل هو سهو محض والجواب ان قول المص نحو ان
فيه همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم الوجود عند غيره لعدم الحصر
غايته انه بين وجود الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون
قوله اذا انفتح قيدا احترازيا يا مطالع ابي مثل بهذا لان قطام اسم امراة مبنية على الكسر
عند اهل الحجاز لا تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة فيه ان معدودة
وان استعملت في القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وايمن والقلة
يصدق على الواحد والاثنين الآن لفظ مواضع جمع كثرة لا يتناول الا ما فوق

فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنان وقد ما يطلق عليه الجمع
مطلقا عند جماعة منهم صاحب الكشاف عند بعضهم وامراء اهلك بالصلوة
اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم رضي الله عنه لقوله تعالى وسار باهله واعترض
عليه بانه لم يرد في الاية الزوجية خاصة لانه تعالى قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله
لاهله امكثوا الا يرى انه خاطبهم بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المراة الواحدة
بخطاب الجماعة المذكور تقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعود الاولاد
والتانيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه هذه الاية ذكره
في شرح المغني فمر براس التمثال اي بجوار اسه في المعرب التمثال ما تصنعه وتصوره
مشبها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة عام وكان التمثال في شريعة من
قبلنا مباحا وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وكان على
فصه اسدان وبينهما رضيع يلحسانه وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان
وقتلهم وقد ولد هو القته امه في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه عز وجل اسدا
يحفظه ولبوة ترضعه ينجو منه فقيض الله سبحانه اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما
يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعم الله تعالى عليه ومر اي مستر عيوب
المسلمين ومعنى براس الكلب يعني الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا وكذا راسا
او تملك ويقال امرئ حسن ما دام راسك سالما وذكر الراس كناية عن راس التمثال
والمراد القتل بضرب راسه لكونه به اسهل وفي قراءة السبعة سال سائل قال ابن
مالك ليس بسال في قراءة من قرا سال سائل بعذاب واقع مخففا من سال وانما هو
مثل هاب وسال معتل العين مرادف سال مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال
نحو هبت تهاب وقال ابو البقا سال يسال مثل خاف يخاف ومصدر ومصدره [illegible]
وهو واوي قلت لان سال اكثر استعمالا من اجر في اجاره جر في اجاد من الجوار
بمعنى الجوار يقال جار الثوار صاح ورفع في اردف من الرافة وهي الرحمة على ما في
المجمل واشد الرحمة على ما في الصحاح اجتماع الرؤوف مع الرحيم في مواضع كثيرة

من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاولى على الثاني يبعد فالانسب بنظم القرآن
ما نقله الرازي عن القفال من ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه
وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل فقول القاضي في سورة البقرة
تقديم الرؤوف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل لا يخلو عن قصور
الا يرى الى قوله تعالى في سورة النحل فان ربكم لرؤوف رحيم مع ان الفواصل هناك
نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب
اسؤل في سل فلا يرد السؤال   وساء يسوء لازم ومتعد يقال سؤته فسيء مثل
سددته فسد ويقال هو رجل سوء بالاضافة ورجل السوء بالاضافة كاضافة جار
سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق قد احاط فصار الرجل منسوبا
اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم في الكشاف وهما كالكره والكره والضعف
من ساء الا ان المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم جار
مجرى الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه
والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر   الزند هو ما يقدح به النار من
العود والحديد والجمع زناد وفي بعض شروح المقامات ان زنادا مفرد مثل حماد
وفي الكشاف وهي التي توري بها الاعراب واكثرها من المرخ والعفار وفي امثالهم
في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار يقطع الرجل منهما غصنين وهي العفار وهي انثى
والمرخ وهو ذكر فينقدح النار باذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري
والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل ويوافقه قول الميداني
في مجمع الامثال الزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في
قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوية اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن
ابن عباس ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة
القصارين   كما في ائمة التشبيه في قلب الهمزة ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها
اوكسرها   ويرجح قول الخليل فيه الترجيح ابو علي الفارسي هو نشأ بشيراز في قرية

قرية يقال لها فسا ويقال له ابو علي الفسوي احد الكبراء المشهور في العربية يماني
صنعة الاعراب وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره
دخل بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز وحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات
كثيرة الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب التذكرة
والاغفال والايضاح   وفي الوقف تكفي اشارة الى ان ثم ان يكتبان بالهاء
وان كانا في الوصل لان مبنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح الهاء   واوى
ياوي اية واويا على فعول واواء على فعال بالكسر الى كذا اي انضم اليه واوى له اي
رحمه وتحقيقه رجع اليه بقلبه ذكره الطيبي والماوى كل مكان يأوي اليه شيء ليلا او نهارا
وعليك بالتدبر الخ هو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء
كان بمعنى التمسك لان الباء في المفعول تقوية للعمل كما ذكره الرضي وكان القياس ان
لا يقال للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما فقط بخلاف رويد فانه اسم في اصله
لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر
تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه بالنظر في الدلائل   كقوله الم تر ما
لافتتاح لفظ الم تر تقديرا اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخل النفي وتعجيب اي حمل المخاطب
على التعجب يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب
والرؤية يحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتاء لاقيت خطاب لاعصر
والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه واعصر منادى فحذف
حرف ندائه ومن شرطية ويحتمل بمعنى يستمتع ويعيش طويلا مجزوم بها يقال املاك الله
حبيبك تمليه اي متعك به واعاشك معه طويلا ورد جزاء الشرط مجزوم به ويستمتع ايضا
مجزوم بالعطف عليه   وان همزة برد وكقوله ارى الى الرهات بالضم الطرق الصغار
غير الجادة يتشعب عنها والواحدة رهه بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعمل
في الباطل ارى مضارع متكلم واحد من ارى يرى بمعنى مفعوله الاول ما لم ير اياه مفعوله
الثاني كلاما مبتدأ خبره بعالم بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم من العلم

بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما اشتهر من النحاة من امتناع
الاقتصار فى افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك
بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب
الكشاف فى سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا
واحدا فى المعنى انتهى ان كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا
ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما او
كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشترك بين الاثنين والجماعة
او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة
فى الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز
من قوله كلا اخى وخليلى واجدى عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانبارى
اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها وكلاك محسن واجاز الكوفيون اضافتها الى
النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد
نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد سئل ابن هشام صاحب
المغنى عن قول القائل زيد وعمرو كلا قائم وكلاهما قائمان وعمرو ان قدر مبتدأ فالاولى
والمختار الافراد   وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه فقال صاح هل رايت او
الفرع لكلا ذات خلف اوخف وقرى بمعنى جمع ومنه القرية للمكان الذى يجمع الخلق
والحلاب بالكسر قيل جمع محلبة وهى ما يحلب فيه ويروى فى العلاب جمع علبة بالضم
وهى محلب من جلدة قوله صاح منادى حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لان اصله
يا صاحبى وقد قالوا المضاف لا يرخم وما رايت خطاب لصاح وسمعت عطف عليه وراعيا
مفعول لهما على سبيل التنازع لكن فى عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اى خبر راع
والباء زائدة او باعتبار تضمينه معنى الاحاطة وردة صفة راع فى الضرع متعلق برد و
ما فى مفعول رد فى الحلاب متعلق بقرى   وفى عبارته جزازة الى قوله لابد من تقدير
قد ليصح قال ابن هشام فى المغنى جوز الزمخشرى ومن تبعه كون فا انفجرت فا الجواب

الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الاية انه قيل ان المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار
على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره فى الاستثناء لا يفيد فى رفع الاعتراض من جهة ان
مبنى كلامه ان الماضى بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا بالشرط المستقبل ويمكن
ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط فى ان ضربت خلصت الماضى الداخل
عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب
نعم يحتاج الى التاويل فى قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا لمجرد وقوع
الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة فى نفس الامر على
السرقة المنسوبة الى الاخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر
حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا
بقد ذكره حسن الفناوى وفيه بحث قال الشريف فى شرح المفتاح الفا الجزائية لا تدخل
على الماضى المتصرف الا مع قد واضمارها ضعيف وقال الشارح فى شرح الكشاف فى
تفسير قوله تعالى فانفجرت فى حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف فى
حذفهما واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفا الفصيحة لا تصلح قرينة لها
لان امرها ينتظم بالعطف كما لو بالشرط فلا نقصان ولا ضعف فى حذفهما واضمارها عند
قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما فى قوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت وفى قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فكذبت
ولعله لا بن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض بما فى الايتين على ما قاله الشارحان
الفاضلان   وذاك مرى بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المحذوفة
ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازنى ان يكتب بالالف وقياس سيبويه
ان يكتب بالالف فى النصب وبالياء فى الرفع والجر   وقول من قال اتزر من ايتزر خطا
فى فتح البارى شرح البخارى انكر النحاة بالادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطا
لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغانى فى مجمع البحرين انه مقصور على السماع

ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد الذي اؤتمن بالتشديد واما اتخذ فليس من اخذ
قال الجوهري الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية يا و
قلبت اليا تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه
تخذ يتخذ فصل في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول و
الابواب والمقدمة المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان
مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شايع ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من
كون الالفاظ اوعية وقوالب للمعاني لان المعاني لما كانت ماخوذة من الالفاظ
مستفادة منها كما يوخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا للمعاني
ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كالظرف
محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ المعاني وظروفها بيان المعاني فلا منافاة
باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بشخص او بزمان فاذا قلت مخرج
فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق ومن ثمة لم يعملوا اسم الزمان
والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق
الى التقييد كذا في شرح الشافية للجاربردي هذا عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة
قد جوزوا اعمال اسم الزمان والمكان في الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل
ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض
بالصفة الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفة موضوعة لذات مبهمة باعتبار
معنى معين يقوم بها فتركيب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصيتها اصلا ومن
صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى
مصحح الاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرا تعيينا لما قام بها المعنى
اسمي الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما لم يفهم
مفصلا في الكلام الا مكررا معطوفة وقد ذكرنا انه جاء مهلك ومهلك ومالك بضم العين
والمكان مظنة اعتراض هنالك بانا نجد اسما الخ اقول قوله وشذ المسجد وهو اسم

اسم البيت للعبادة سجد فيه او لا قاله سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح
لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء ففرع على منخر بفتح الميم والخاء وهو
الانف من النخر وهو الصوت بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم الميم وكسر
التاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما ومنه مفرق الراس لوسط الراس لانه موضع
فرق الشعر ومنه مسقط الراس اي موضع سقوط الولد عن الام من كرم مفتوح
العين وفي الصحاح بالضم والمسكن وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح في الاسد ايضا
في المختصر قال ابن السكيت اسم يعقوب ومتى اطلق يعقوب في كتب اللغة يراد به
ابن السكيت قال ابن الانباري هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين
كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وهنا فائدة ذكرها
النووي قدس سره في تهذيب الاسماء قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابراهيم
واسمعيل واسحق واسرائيل وسليمن وهرون وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال وما
يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وماروت فلا يحذف الالف
في شيء منها ولا يحذف من داود وان كان كثير الاستعمال لحذف احدى الواوين منه وما
كان عربيا واعلم كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر استعماله والا
فلا تحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما كثر استعماله وتدخله الالف واللام يكتب بغير
الالف مع الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال الحرث وقال حارث ولا
يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وشعبان
فمن المعتل الفاء مكسور عينه ابدا وقيده في بعض الشروح ابدا وقيده في بعض الشافية
بالواوي الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا
لكان بمنزلة الصحيح وهذا ما ذكره ابن عصفور في المقرب ثم قال لانه لو لم يكن يحذف
الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه ما ذكر في مطلوب المقصود من كون
الموجل والموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة الاشارة
الفاء الواوي الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المقرب المعتل

المصاعف حكم حكم المضاعف   قال الشارح على ما رواه الكسائي فاصبح العين ركو
والعين جمع العيان وهي الحديدة تكون في آلة الفدان اي آلة الثور من المحرث او البقر
التي يحرث وهي فيعل فنقلوا الا ان اليا اخف من الواو وركو وامن ركد الماء ركود سكن
وكل ثابت في مكان فهو راكد والاوشار جمع وشر بالتحريك وهو المكان المرتفع
وجمع الجمع اشاور ورسخ الشي رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل بالحا المهملة
من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة في ان ولا مقدرة بعدها اي اصبح الحديد
ثابتة على المواضع المرتفعة لانه لا يرسخ في الموضع ذي الطين الرقيق في الصحاح
ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل في
البيت على انه سمع موحلا بالفتح للموضع وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل قال
صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج
اي وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموحل اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفي تعسف
لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا في المصادر وعند ابي علي الفارسي ان
المصادر تقع في الازمان فيجعل بسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف   واويا
كان او يائيا واويا خبر كان والمراد التسوية بين الواوي واليائي وتقديم خبر كان
في مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد من التصريح
بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح   ماوي بأتي الابل وماقي العين قال
الاندلسي ذكر الفراء ماقي الابل وذكر غيره ماقي العين قال السيرافي وذلك غلط
عندي لان الميم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ طرفها
الذي يلي الاذن والجمع اماق وآماق مثل آبار وآبار وماقي العين لغة في موق العين وهو
فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره اليا للالحاق ولم يجدوا
له نظيرا يلحقونه به لان فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعل فلذا جمعوه على مآقي
على التوهم وقال ابن السكيت ليس في ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماقي العين
وماوي الابل قال الفراء سمعتها والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته ودعوته مدعى ومرمى
وغزوته

وغزوته مغزى وظاهر هذا القول ان لم يتأول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل
غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ماقي العين من هذا القبيل
منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يأول على ما عرفت
فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه الى نفي العلم وترديد مع تصريح اعلم
العلماء ابي حنيفة في كتابه المسمى بالمقصود ان اللفيف المفروق كالمعتل الفاء وما قيل
ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام صدر الائمة بلغت مسائل
ابي حنيفة رضي الله عنه خمسمائة الف مسئلة مع ما اودع في كتبه من المسائل الفا
المبنية على خفيات النحو واسرار العربية ودقائق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي مسئلة
ذكره في الانتصار وذكر في العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسئلة
الفقهية وهو الف الف ومائة الف وسبعون الفا ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي
للامام الاوزجاني ان الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب
بعثه الى عثمان البتي من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف
في كلام المفتاح ايضا ايما الى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على
مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين فيه في المثال وفي
غيره ايضا ان كان من باب ضرب يضرب والا فتحت ثم كلامه اراد بباب يضرب باب
الصحيح وكذا ما يقال من يفعل فبقي قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكور من
ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب
المطول المعتل الفاء يفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعل بفتح الميم
والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء والمقرون كالمعتل اللام وقال
صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو
كالناقص   وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث اما للمبالغة الخ   اما للمبالغة
ليدل على ان لها شانا في نفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف
مثل علامة للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان التاء تقتضي ان يقدر موصوف

تقتضي

جماعة جبنى على عقدهم الواحدة جماعية مبالغة كانه لكثرة علومه جماعة وسمو التاء
مبالغة تسمية بالاثر وقطعا للمسافة وتقريبا بالمقصود ونظيره استعمال الجمع فى
الواحد للتعظيم فالتاء فى التحقيق لتأنيث الموصوف بمنزلة قارورة وشبهها
اى فى كونها غير جارية على الفعل فان القارورة فى اللغة لمقر المايع لكنها خصت
بالزجاجة المخصوصة والدبران خص من بين ما يوصف بالدبور بالمنزل الرابع للقمر
فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اى لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل
ومشتقة منه لثبوت مفهومها تابعا انها موضوعة هكذا فلا يراد بها حدوث الفعل
فى زمان او مكان وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى على الفعل دليلا على اختلاف
معناه اى على ان المراد من صيغته المفهوم الدوام والثبوت دون التجدد كما انه مراد
من صيغة الجارى عليه فتأمل قال المحرنجم الجامل النوى وهو للعجاج اول هذه القصيدة
اطربا وانت قنسرى والدهر بالانسان دوارى الهمزة للاستفهام والطرب مصدر طرب
بالكسر وهو خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور يعنى اتطرب طربا وانت قنسرى
وهو الشيخ الفانى والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس عند البصريين ومن
النسيان عند الكوفيين وفى سبب تسمية الانسان به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس
رضى الله عنه انه انما سمى به لانه عهد فنسى والثانى قول بعضهم انه سمى به لظهوره
وادراك البصر اياه من آنست كذا اى ابصرت الثالث قول قوم سمى به لانه استأنس
به ويقال لما خلق الله تعالى آدم عليه الصلوة والسلام آنسه بزوجته فسمى انسانا
والدوارى الدهر يدور بالانسان احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان
بياء النسبة ولا فعل له الا الدوران وهذا نسبة الى فعل فقوله والدهر دوارى
يحتاج الى التجريد فى الثانى والمحرنجم المجتمع والجامل بالجيم المنطوقة القطيعة من
الابل مع رعاتها والنوى حفيرة حول الخباء لئلا يدخل ماء المطر والجمع نؤى على فعول
واصله نؤوى يعنى اتظهر الفرح حال كونك شيخا وحال رؤيتك دوران الزمان وانت
ترى ديار الاحباب خربة خالية بحيث خلا مجتمع الابل وموضع خيام الاحباب ومحا النسيم

ومحا النسيم عن اهلها قوله فيقال فيه مفعلة ادخال التاء للدلالة على الكثرة او ارادة
البقعة لكن توجيهها بهذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهو بحرفه ولما كان
هنا بحث يناسب اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثر الشئ بالمكان اقول قوله
عايشة رضى الله عنها بالهمزة كجحمرش وعضرفوط الجحمرش العجوز الكبيرة ولا تقل
عجوزة والعامة تقول والجمع عجايز والعضرفوط العظاية الذكر وهى دويبة اكبر
من الوزغة يقال لها بالفارسية كدباسى ومما يناسب هذا المقام اسم الالة
فنقول واما اسم الالة اقول قوله محلب وهو اسم لما يستعان به فى الحلب وان كان
فى الصحيفة اسم ما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما
يفتح به قال صاحب المفتاح وعندى ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوص منه
بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهد
ان الاصل مفعل وما عداه متفرع منه بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن وغيره
وقيل هى آلة متخذة من الخشب يطرح به الثلج مطهره وهى فى الصحاح والفتح
اولى مسقاة وهى بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالالة يسقى الديك(?)
ولما قال ان صيغ الالة هذه المذكورة وقد جاءت اسماء الالات مجملا(?) اى جاء اسم
المرضع مخالفا لاسم الالة ولما قال الى قوله فاشار دخول الفاء فى جوابه لما اشتهر جائز
او قليل وفيه تفصيله السعوط وهو بالفتح دواء يصب فى الانف والمدهن
فى الصحاح هى بكسر الميم وفتح الدال وفى شرح الهادى انه المشهور قال ابن درستويه هذه
الكلمات لو كسرت على الاصل جاز وفيه نظر والجواب ان الشذوذ ثابت عند سيبويه
قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعنى لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل
ومشتقة منه كمضموم العين من اسمى المكان والزمان لان الاسم المشتق منه من
الفعل لم يجى على مفعل بضم العين والميم بل هى اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر
الجامدة فلا يقال مدهن الالة التى جعلت للدهن ولو جعل الدهن فى وعاء
غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات التى على وزن المفعول وليس المراد به

المفعول وهي اربع كلمات وهما المعفود والمخنور وكلاهما بالغين المعجمة وهما
مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرود وهي ايضا بالغين المعجمة
نوع من الكمأة والرابع المعلوق بالعين المهملة وهي مثل المعلاق وهي ما يتعلق به
شئ قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربع تنبيه على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي
قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع
المرة على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على
فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان
مصدرهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية وفيه نظر لجواز ان
يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين نقلت حركة
الواو والياء الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان
يقال انهما بلا اشتراك من الاوزان المختصة بالمعتلات كما قيل قضاة وامثالها كبغاه و
حفاة وزناة وسعاة ورعاة وغزاة والمرة مما زاد الحا اذا كان للفعل مصدران احدهما
اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذبت تكذيبة فلا تقول
كذابة تاء التانيث الموقوف عليها هاء يعني اذا كانت في آخر الاسم المفرد ولم تكن
عوضا عن الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة
الحاكان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه بالالف لمجيئها للتانيث
ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربة في ضربت لالتبس بضمير المفعول
وقيدنا بالمفرد لان في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طئ انهم
يقولون كيف البنون والبنات الاخوة والاخوات بابدال تاء الجمع هاء في الوقف
فضعيف وبقولنا ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كتاء التانيث منه قولهم عليه السلام
والرحمت واخت عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء
منه قولهم عليه السلام والرحمة والوقف بالهاء في نحو الضاربات ضعيف وهيهات ان جعل
مفردا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال الوجهين استاصلهم الله تعالى عرفاتهم





عرفاتهم بفتح التاء وكسرها ومن الطعم وهو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها
الطعام ذكره في المختصر وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب وغيره ان الطعم
بالفتح والضم مصدر طعم الشئ اي اكل وذاق الا ان المفتوح هو
المشهور بين الجمهور والفقهاء تمت الكتاب
بعون الله الوهاب الكريم اغفر
لمصنفه بحرمة عبدك
ونبيك
آمين
م



